موسوعة

عظماء في تاريخ مصر





عظماء

في تاريخ مصر

(١٢)

د. لطيفة محمّد سالم

موسوعة

عظماء في تاريخ مصر

المجلّد الثاني عشر

فاروق وسقوط الملكية في مصر - 3 -

١٩٣٦ ـ ١٩٥٢

دار نوبليس

اسم الموسوعة: عظماء في تاريخ مصر

اسم الكتـــاب: فاروق وسقوط الملكية في مصر - ٣ -

المؤلـــــف: د. لطيفة محمّد سالم

قيـاس الكتـاب: ١٧ × ٢٤

عدد الصفحات: ١٨٠

عدد صفحات الموسوعة: ٤٢٣٦

مكــان النشـر: بيروت

دار النشر والتوزيع: دار نوبليس

تلفاكس: ٩٦١ (١) ٥٨ ٣٤ ٧٥

هاتــف: ٩٦١ (١) ٥٨ ١١ ٢١ - ٩٦١ (٣) ٥٨ ١١ ٢١

صندوق بريـد: ٧٠ ٦٩ ١٦ بيروت لبنان

بريد إلكتروني: info@nobilis-int.com

الطبعة الأولى: ٢٠١٢

EAN 9786144031346

ISBN 978-614-403-134-6

الفصل الرابع

النسر والدب

برزت القوتان المتمثلتان في الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا بوضوح منذ الحرب العالمية الثانية في منطقة الشرق الأوسط حيث تطلعتا إلى مد نفوذهما والسيطرة عليها ، وأثر التنافس بينهما على نوعية العلاقة مع دول المنطقة ، وكان لفاروق موقفه منهما ، وبطبيعة الحال فإن عيون النسر التقطته إذ أن نظامه وميوله وأهواءه تدفعه إلى الولايات المتحدة ، كما أن خوفه من تربص الدب وسعيه للحيلولة دون أي توغل شيوعي كان عاملاً هاماً في التقرب إلى الاتجاه المضاد ، وظهرت البوادر مبكرة وقبل أن تتركز السلطة الأمريكية في المنطقة ، وكانت بريطانيا على بينة من ذلك ، فعندما يلتقي فشFish الوزير الأمريكي المفوض مع فاروق في ٢٥ سبتمبر ١٩٣٧ ينقل للقائم بالأعمال البريطاني الحديث وبأنه دار حول السيارات ولم يتطرق للسياسة[١] . وقد أراد علي ماهر أثناء رئاسته للديوان أن يخلق من الملك شخصية تتجه إليها الأنظار، واتفق ذلك مع ميول فاروق الذي تشوق إلى أن يكون له صورة عالمية حتى إنه في فبراير ١٩٣٩ أظهر ميوله لزيارة الولايات المتحدة[٢].

وانتهز الملك فرصة إعادة انتخاب روزفلت رئيساً للولايات المتحدة ،

---

(١) F.O. 407-221, J 4086-20-16, Kelly-Eden, Alex. Sept. 25, 1937, No 1118.

(٢) F.O. 371-23304, J 567-1-16, Lampson-F.O. Cairo, Feb. 3, 1939, No 110.

فأوفد أمينه الأول بالنيابة إلى المفوضية الأمريكية ليقدم تهانيه[1] . وبدأت الصلات تتقارب والتي أرجعت إلى الموقف الأمريكي المتعاون مع الحلفاء عام ١٩٤١ ، وبالتالي كانت واشنطن حريصة على اجتذاب فاروق إلى هذا الجانب وإقصاء اتجاهه المحوري وإغرائه على إعلان الحرب ، فيبعث روزفلت ابنه برسالة إليه[2] ، وتصدر بعض الصحف من العاصمة الأمريكية لتشيد به وتمتدحه ، وفي إحدى المقالات تصرح بأنه يعتبر الحاكم الإسلامي صاحب النفوذ ، ومما يذكر أنها أقلقت لامبسون فأرسل للسفير البريطاني في واشنطن للاستفسار عن مغزاها[3]. ويسجل المبعوث الشخصي لروزفلت الذي زار مصر في نوفمبر ١٩٤١ انطباعاته عن فاروق فيبين أنه يفتقر إلى مستشارين أكفاء ، وأن السفير البريطاني يفتقر في تعامله معه إلى اللباقة والدبلوماسية [4] .

والحقيقة أن فاروقاً لم يدرك تماماً التآخي الأنجلو أمريكي في هذه الفترة والذي توثق ليجابه الزحف النازي ، واعتقد أنه من الممكن أن ينال تأييد ومساندة واشنطن ليتحدى لندن ويوقع الشقاق بينهما ، ولكن السفير البريطاني قطع عليه خط الرجعة ، وواصل اتصاله بالوزير الأمريكي المفوض ليعلمه بتتابع الأحداث التي أدت إلى تقديم إنذار ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وعليه فحينما استدعى فاروق كيركKirkقبل حلول الساعة التاسعة ، لم يشأ الذهاب إلى القصر إلا بعد استشارة لامبسون ، وتحدث إليه الملك راغباً إشراكه في الموقف وقال له إن مصر وهي دولة صغيرة اعتدت بريطانيا العظمى على استقلالها ، ولم يكن الوزير الأمريكي ليعطيه الفرصة حيث أجابه برد قاطع « إن كل عمل فردي أو عام ، وكل قرار شخصي أو عام يجب أن يكون له هدف واحد وحافز واحد وهو تحقيق النصر لحليف مصر»[5]. ويعلق لامبسون

(١) الأهرام ، عدد ٢٠١٧٤ في ٧ نوفمبر ١٩٤٠ ، ص ٤ .

(٢) نفس المصدر، عدد ٢٠٣٦١ في ٦ مايو ١٩٤١، ص ٥ .

(٣) F.O.Op. cit. 27431. J 2324 - 18 - 16. Cairo- Washington. July 2, 1941. No 2090.
J 2369 - 18 - 16. Halifax - Cairo . July 12. 1941. No 150.

(٤) حسين يوسف : المرجع المذكور ، ص ١٣١ .

(٥) F.O. Op. Cit. 31567. J 633 - 38 - 16. lampson - F.O. Cairo. Feb. 6. 1942. No 513.

لحكومته على هذا الاتجاه بأن كيرك يعترف كلية بأن بريطانيا اتبعت الطريق الصحيح[١] . ومما تجدر الإشارة إليه أن كيرك أخبر فاروقاً بأن السفارة البريطانية على علم باستدعائه له ، وذلك حتى لا يكون هناك سر يجمعهما، وفي الواقع فإن الولايات المتحدة أرادت ألا تبدو في صورة الدولة التي تتدخل في منطقة النفوذ البريطاني في وقت تتكاتف قواها مع الحلفاء ، ولكنها لم تكن ترغب في عزل فاروق لانعكاسات ذلك على أوضاع مصر الداخلية وإمكانية تصعد اضطرابات في وقت تمر فيه الحالة الحربية بمرحلة خطرة ، وكانت الخارجية الأمريكية على يقين من سوء تصرفات السفير البريطاني في مصر ومدى استفزازه للملك ، لكنها تخشى التصريح بذلك كي لا تغضب حليفتها حيث كان ما يهمها تكثيف الجهود لمواجهة المحور[٢] .

وواصلت المجاملات طريقها بين الرئيس الأمريكي وفاروق، ففي عام ١٩٤٢ أنشيء خط بين الولايات المتحدة ومصر لنقل الصور الفوتوغرافية باللاسلكي ، وافتتحه روزفلت بإرسال صورة له مع وزير مصر المفوض في واشنطن ، رئي بعدها أن يكون رد القاهرة على هذه التحية إلى واشنطن إرسال صورة الملك مع كيرك[٣] ثم يهب فاروق ألفين من الجنيهات للقوات الأمريكية الموجودة بمصر بمناسبة عيد الميلاد ، ويتألم لامبسون من هذا الإجراء ويكتب لحكومته « إني أرى من الحسرة أن يقوم بالإهداء بهذه الطريقة»[٤]. ويحرص الرئيس الأمريكي على الرد برسالة يشيد فيها بسخاء الملك وجهده في توفير أسباب الهناء للقوات الأمريكية[٥] . ويصحب كيرك بعض أعضاء مجلس

---

(١) Ibid.

(٢) حسين يوسف : المرجع المذكور، ص ص ١٣٠ ـ ١٣٢، محسن محمد : التاريخ السري لمصر ، ص ص ٢٤٠ ـ ٢٤٧ .

(٣) محمد التابعي : المرجع المذكور ، ص ص ٢٧٥ ، ٢٧٦ .

(٤) Lampson, Op. Cit, Box III, Dec. 6, 1942, p. 340.

(٥) المصري، عدد ٢١٦٤ في ١٣ ديسمبر ١٩٤٢، ص ٢ .

الشيوخ الأمريكيين إلى قصر عابدين في ١٨ أغسطس ١٩٤٣ ، وتتم المقابلة الملكية التي يخرج منها الأعضاء ليدلوا بأحاديثهم للصحافة عن شخصية الملك وكيف بهرتهم ، واعتبروه عنواناً لمصر والمصريين، وأنه يحمل كل الآمال والأماني لشعبه ، وأشاروا إلى معرفته واطلاعه بكل أمور أمريكا وإعرابه عن تقديره لشعبها وترحيبه بالتعاون معها ، وصرح أحدهم « إن القاهرة بعد الحرب الحالية ستكون أقرب إلى واشنطن مما كانت عليه لندن قبل الحرب الماضية ، وإني اعتقد أن التعاون بين مصر وأمريكا بعد الحرب سيكون حقيقة واقعة لا بد منها »(١) . وكان ذلك دليلاً للسياسة الأمريكية المستقبلة تجاه فاروق .

ومع خريف ١٩٤٣ زادت علاقة فاروق بالأمريكيين توثقاً ـ في وقت كان فيه على صلة طيبة ببريطانيا ـ وبدأت مظاهر ذلك تفرض نفسها ، فعندما قدم كيرك الميجر جنرال رويسRoyceالقائد العام الجديد للقوات الأمريكية في الشرق الأوسط للملك ، ودار الحديث حول طائرات النقل الأمريكية ، دعاه القائد لرحلة جوية إلى الإسكندرية على طائرة كبيرة من طراز (ك ـ ٤٤) ، وعليه ارتدى زي سلاح الطيران وصحب معه الفريق إبراهيم عطا الله وآخرين إلى المطار الأمريكي بالقرب من القاهرة حيث كان في انتظاره كيرك ورويس وبعض كبار الضباط ، وتبودلت التحيات واستقل فاروق الطائرة حيث قادها بنفسه إلى الاسكندرية ثم عاد للقاهرة ، ويصف شون الحدث للندن ويبين كيف كان له شأن كبير في الصحافة (٢) .

وبانتصارات الحلفاء في سبتمبر ١٩٤٣ ، وكما أرسل فاروق تهنئة بالنصر للملك البريطاني ، بعث بها إلى روزفلت الذي رد معبراً عن أمله في أن تكون هذه الانتصارات قد ساهمت في نصر قوات الديموقراطية والحرية ، ويواصل

---

(١) نفس المصدر عدد ٢٣٧٠٥ من ١٩ أغسطس ١٩٤٣ ، ص ٢ ، روز اليوسف ، عدد ٧٩٣ في ٢٦ أغسطس ١٩٤٣ ، ص ٩ .

(٢) الأهرام ، عدد ٢١١٣٩ في ٢٦ سبتمبر ١٩٤٣ ، ص ٢ .

F.O. Op. Cit, 35538, J 4295 - 2 - 16, Shone - F.O, Oct. 1st .1943, No 894.

فاروق لقاءاته بالأمريكيين، فهو يستقبل وزير الخارجية، ويستضيف الضباط وعلى رأسهم قائدهم ولفيف من الممرضات الملحقات بالجيش الأمريكي ورجال الصليب الأحمر حيث أمضوا يوماً كاملاً في ضياقته وتناولوا معه العشاء[١] . وحينما عقد المؤتمر الثلاثي للرؤساء روزفلت وشيانج كاي شك وتشرشل في مينا هاوس في نوفمبر من نفس العام كان فاروق يعالج من حادثة القصاصين ، فأوفد أحمد حسنين للقاء الرئيس الأمريكي حيث أبلغه تحيات مليكه وترحيبه بقدومه ، وأبدى روزفلت رغبته في مقابلة الملك ، فوضع له قطاره الخاص تحت تصرفه لينقله للقصاصين ، ولكن الظروف أقعدته فتأسف لرئيس الديوان ، وقبل سفره بعث برسالة إلى فاروق قال فيها إنه يرجو أن يتمتع العالم قريباً بالسلام العام وأن يتمكن الملك من زيارة الولايات المتحدة، ورد فاروق عليه وشكره على تلك الدعوة[٢] . وكان ذلك ما يتمناه منذ توليه العرش ، وتنعكس علامات الضيق على القائم بالأعمال البريطاني في مكاتبته للندن حيث يذكر ما نشرته الإجبشيان جازيت بخصوص الدعوة ، وينقل ما صرح به الوزير الأمريكي بأنها وجهت إلى كل من الشاه وفاروق كنوع من المجاملة[٣] . ولم يكد ينتهي عام ١٩٤٣ إلا وأهدى الملك ألف جنيه إلى القوات الأمريكية بمناسبة عيد الميلاد[٤] ، استمراراً لتدعيم حسن العلاقات.

وتوطدت الصلة بين فاروق والضباط الأمريكيين حتى انه قام في ٦ يونيو ١٩٤٤ بزيارة مركز القيادة الأمريكية في القاهرة ، ويلقى ذلك الصدى في

---

(١) الأهرام، عدد ١١٤١ في ٢٨ سبتمبر ١٩٤٣، ص ٢، عدد ٢٢١٥٩ في ٢٠ اكتوبر ١٩٤٣، ص ٢، عدد ١١٦٤ في ٢٦ اكتوبر ١٩٤٣، ص ٢ المصري، عدد ٢٤٠٩ في ٢٨ سبتمبر ١٩٤٣، ص ٢.

(٢) الأهرام، عدد ٢١١٩٦ في ٢ ديسمبر ١٩٤٣ ، ص ٢، عدد ٢١٢٠٢ في ١١ ديسمبر ١٩٤٣ ، ص ٢ ، المصري، عدد ٢٤٧١ في ١١ ديسمبر ١٩٤٣ ، ص ٢.

(٣) F.O. Op. Cit, 41373, J 281 - 128.16, shone - Scrivener, Cairo, Jan. 15, 1944.

(٤) Ibid, 4.316, J 219 - 14 - 16 , Killearn - F.O. Cairo, Dec. 31, 1943.

الصحافة، فتتبع خطواته ولقاءاته وتنقل ما دار من حديث القادة له الذي دار حول الأنباء العسكرية ودور القوات الأمريكية في الانتصار على الألمان بفرنسا[1] . وكان فاروق قد وثق علاقاته مع هؤلاء الضباط منذ أنْ ربطته المودة مع رويس ، فهو يحل عليه ضيفاً في مكان إقامته الخاصة حيث الجلسات التي جمعتهم به ، ثم أصبح يذهب إليهم في مقرهم الخاص بالزمالك فيكرمون وفادته ويضفوا علي قدره يشاركهم الملحق العسكري الأمريكي في القاهرة ، وراح الملك يدعوهم إلى أوبرج الأهرام ، واستاء قادة الجيش البريطاني من ذلك وكتب البريجادير كويليامQuilliam إلى سمارت يشكو هذا الحال ويأسف لتلك العلاقة الاجتماعية التي ربطت ملك مصر بالضباط الأمريكيين ويفتقدها الضباط البريطانيون ، ويستفسر عما ذكره مسئول في القصر من أن فاروقاً يمتنع عن الاتصال بالجانب العسكري البريطاني خشية أن يؤدي ذلك إلى عدم رضا كيلرن ، ويرد عليه سمارت بما يراه من أن الملك ربما يشعر أنه مع الأمريكيين يكون أقل تعقيداً مما لو كان مع الانجليز ، وأن صلته بالملحق العسكري الأمريكي ورثت عن رويس ، وتعبر الخارجية البريطانية عن تصورها بأن كريم ثابت يمثل أداة الاتصال إذ يعمل على غرس العلاقات الاجتماعية مع الدوائر الرسمية الأمريكية التي تمتد إلى ضباط الجيش الأمريكي الذين يجدهم هو وزوجته مسلين ، وعليه فيقدمهم إلى مليكه بطريقة غير رسمية سواء في الأوبرج أو أي مكان آخر ، ثم تعقب بقلة معرفته بدوائر الجيش البريطاني[2] . وبذلك يتضح أن تلك العلاقات أقلقت المسئولين البريطانيين خاصة عندما تكون هناك أزمة مع فاروق ، وهنا يجب التنويه أنه بالرغم من صلاته الخاصة ببعض الضباط البريطانيين ، إلا أنها لم تصل إلى درجة صداقته مع أقرانهم الأمريكيين .

---

(١) الأهرام، عدد ١٣٥٦ في ٩ يونيو ١٩٤٤، ص ١ .

(٢) F.O. 141 - 952 , 284 - 19 - 44 , Brigadier Quilliam - Smart, June 22, 1944, Smart - Quilliam, June 28, 1944, F.O. Minute, June 23, 1944.

ولم يتمكن فاروق من الحصول على أي مكسب لصالحه عن الطريق الأمريكي ، إذ حرص روزفلت على تأييد بريطانيا مع أنه في تلك المرحلة كان التنافس قد أخذ مكانه بين القوتين البريطانية والأمريكية في الشرق الأوسط ، حدث هذا أثناء أزمة ابريل ١٩٤٤ بين الملك وبريطانيا ، فلجأ الأول إلى كيرك وعرض عليه رفض تشرشل إخراج النحاس من الحكم ، وأنه عاقد العزم على إنهاء الخلاف مع رئيس وزرائه حتى لو كلفه ذلك اعتزال العرش والإقامة في المنفى ، ولكن كيرك يعتبر المسألة داخلية والمقابلة شخصية ، وفي نفس الوقت يوصل إليه وجهة النظر الأمريكية عن طريق الملحق العسكري الأمريكي والتي ترى إنهاء الخلاف لما فيه المصلحة حيث أن تعنت فاروق له خطورته عليه وعلى مصر[1] . ومن ثم يتبين الدليل على تأييد الولايات المتحدة لبريطانيا وعدم مد يد العون لفاروق والاستجابة لرغبته. ويبعث روزفلت لرئيس الوزراء البريطاني معبراً عن تهانيه بالنجاح البريطاني في التعامل مع اضطراب القوات البحرية اليونانية آملاً نجاحاً مماثلاً مع المسألة المصرية ، وفي الحال أعلمه تشرشل بأبعاد الأزمة ونتائجها وموقف فاروق منها[2] .

وأمام إحساس الملك بقوة التسلط البريطاني عليه ، اندفع إلى مزيد من التقرب للجانب الأمريكي ، فيطلب عشرين بندقية ومائه ألف طلقة قنبلة مسيلة للدموع ومائة قنبلة مثيرة للدخان للحرس الملكي ، واعتبر كيلرن هذا الطلب عجيباً ويذهب بقوله إلى أنه لم يتخذ فيه الإجراء السليم حيث قام القصر بطلبها من السلطات الحربية الأمريكية مباشرة دون علم وزير الدفاع المصري ، وأبلغت الخارجية البريطانية وزارة الحرب التي رأت إبلاغ رئاسة قوات الجيش البريطاني حتى يمكنها بالتالي إبلاغ الجهات الحربية بالولايات المتحدة[3] .

---

(١) محسن محمد : التاريخ السري لمصر، ص ص ٣٧٦، ٣٨٥.

(٢) PREM 4, 19 - 3, Rosvelt - P. Minister, April 26, 1944, No 532, P. Minister - Rosvelt, April 26, .944, No 664.

(٣) F.O. 371-41331, J 3086-31-16, Killearn-F.O. Cairo, Aug. 29, 1944, NO 161, F.O. Op. Cit, 41332, J 3200 - 31 - 16, Killearn- F.O, Sept. 12, 1944 No.1782, J 3202 - 31

ومما لا شك فيه أن هذا الإجراء من جانب فاروق قد أثار ضغينة بريطانيا عليه وأعطى الإحساس لواشنطن أنها أصبحت لها المكانة لديه ، وهي في داخلها ترنو إلى أن تحل مكان حليفتها . وكانت تصرفات فاروق تجاه الأمريكيين يرصدها منظار كيلرن، فيبعث لإيدن لينقل له التحركات، وقمة ما ضايقه مصاحبة الملك للملحق العسكري الأمريكي ومساعدة برنتون Brinton، ويعلق بأن زوجة الأخير تمتلك الجاذبية والجمال ، وأن فاروقاً يتردد على منزلهما ويذهب معهما إلى نادي الصيد ، ويعتبر ناديا ليليا أكثر منه مؤسسة رياضية ، ويستحم معهما في حمام السباحة الخاص بقصر عابدين ، وينتهز فرصة نهاية الأسبوع ويصحب معه مجموعة أمريكية من الجنسين إلى الفيوم ، ويتتبع السفير البريطاني خطواته على الشاطىء مع فتيات الصليب الأحمر الأمريكي الجذابات ، وتخبره رئيستهن بأنه يمارس معهن لعبة « الفول السوداني » ، ثم يعود ويذكر لحكومته تلك الدائرة التي تتسع في علاقاته مع الأمريكيين من جنرالات وغيرهم ، وأنه على الوزير الأمريكي الجديد الذي خلف كيرك التحقق من أن هذه الأفعال مقصود منها تحويل الأمريكيين عن بريطانيا والعمل ضدها ، ومما يذكر أن الأمير محمد علي وجد أن الدس لفاروق عن هذا الطريق من الممكن أن يؤتي أكله ، فقام بذلك خير قيام[1] . أيضاً أحمد عبود شايع نفس الاتجاه زاعماً أن لديه الأدلة على ميل القصر لإثارة أمريكا ضد بريطانيا ولكن كيلرن طمأنه بما تمتلكه دولته من سيطرة على مصر[2] . ولم يكن رئيس الديوان يرتاح إلى الزحف الأمريكي ، إذ أكد لسمارت أن هدف الأمريكيين إغراء المصريين ، ويتوجس خيفة من إثارتهم للمتاعب[3] . وعليه فقد خشي من الاتجاه الأمريكي لمليكه ، لكنه لم يكن ليعارضه .

- 16, Killearn - Washington, Cairo, Sept. 12, 1944, No 1781.

(١) F.O. 954 - 5, Part 4, Eg - 44 - 49, Killearn - Eden, Cairo, Aug. 14, 1944, F.O. 141 - 954, 284 - 4 - 449, Killearn - F.O, Cairo, Aug. 5, 1944, No 154.

(٢) محسن محمد : سنه من عمر مصر ، ص ٣٩ .

(٣) F.O. 371 - 45920, J 1473 - 3 - 16, Killearn - Campbell, Cairo, April 19, 1945, No 126154.

واستمر مؤشر التقارب في الارتفاع ، ولم تنتابه إلا سحابة خفيفة عندما عبر فاروق للقائم بالأعمال البريطاني عن تكدره من الموقف الأمريكي فيما يختص بالقضية الفلسطينية(١). لكنها سرعان ما انقشعت فعندما حضر روزفلت إلى مصر في ٢٠ فبراير ١٩٤٥ على أثر انتهاء مؤتمر القرم ، سارع فاروق والتقى به على ظهر الطراد الأمريكي الذي ألقى مراسيه في مياه البحيرات المرة بالاسماعيلية ، وأحيط هذا الاجتماع بالسرية والكتمان حتى أن السيارة التي استقلها الملك مصطحباً معه الوزير الأمريكي المفوض لم تسلك بعد خروجها من قصر عابدين الطريق العادي بل اتخذت طريقاً آخر يمر بشوارع ضيقة وحواري وأزقة ودارت المحادثات حول العلاقات المصرية الأمريكية ، وأثار روزفلت مسألة إعلان مصر الحرب على المحور حتى تتمكن من الاشتراك في مؤتمر سان فرانسسكو(٢) . وأثمرت المقابلة عن هدية من الولايات المتحدة إلى ملك مصر ، تمثلت في طائرة ذات محركين ، ويستاء كيلرن لأن أمريكا سبقت بريطانيا في تقديم الطائرة وأن الصحافة نشرت أن الطائرة الأمريكية مهداة من رئيس الولايات المتحدة اعترافاً بالخدمات المصرية للقوات الأمريكية ، بينما الطائرة البريطانية مهداة من السلاح الجوي البريطاني(٣) . ومن ثم تتبين المنافسة الواضحة لاجتذاب الملك الشاب .

وحاولت بريطانيا الحد من اندفاع فاروق مع التيار الأمريكي ، فعندما أراد رفع درجة التمثيل السياسي في واشنطن إلى درجة سفير وقفت عائقاً

---

(١) انظر فصل بين الإسلام والعروبة عنصر الميدان العربي .

(٢) الأهرام : عدد ٢١٥٧٢ ، في ٢١ فبراير ١٩٤٥ ، ص ١ ، الكتلة ، عدد ٩٥ في ٢١ فبراير ١٩٤٥ ، ص١ ، حسن يوسف : المرجع المذكور ، ص ٣٤٧ ، يبدي تاك دهشته لمعرفة الملك لمثل هذه الطرق ، فيرد عليه فاروق « إن أول واجبات الملك أن يعرف بلده » روز اليوسف ، عدد ١١٨٣ في ١٣ فبراير ١٩٥١ ، ص ٥ .

(٣) F.O.Op. Cit.45988, J 1287 - 172 - 16, Killearn - F.O. Cairon March 29, 1945. No 485, F.O.Op. Cit.45930, J 1213 - 10 - 16, Killearn - F. O. Cairo, March 31, 1945, No 769.

ونجحت عن طريق عبد الفتاح عمرو[١] لكنها لم تتحقق سياستها . وتأثر الملك بوفاة روزفلت ، وأصدر بياناً عبر فيه عن تقديره وإعجابه بهذا الرئيس وأشاد بدوره في السلام العالمي[٢] . وكان مما أقلقه أن زيارته للولايات المتحدة لم تتم ، لكنه في لقاء له مع اللورد الترنشام أشار إلى أن الرئيس الجديد جدد له دعوة الزيارة[٣] . وبالتالي هدأت نفسه وجاء ذلك بناء على إثارته المسألة مع الوزير الأمريكي المفوض الذي رحب بتلك الخطوة وكتب لحكومته في هذا الشأن ، فتوافق وتعد للأمر عدته في سرية بالغة ، ولكن الزيارة تؤجل بواسطة فاروق بسبب الظروف التي تعرضت مصر لها في نهاية حكم وزارة النقراشي الأولى[٤] . وفي الواقع فإن واشنطن وجدت في الزيارة استئثار بالملك وتشويقاً له لمزيد من التعلق بها في وقت كانت بريطانيا تماطل في زيارته لها ، ومما يذكر أن عدم انسجام الولايات المتحدة مع الوفد قد قوى روابطها مع فاروق[٥] ، وبالتالي أصبح هناك شبه توازن ، فالوفد يلقى المساندة من البريطانيين ، والملك يتجه بكل ثقله للأمريكيين طمعاً في التأييد .

وطرق فاروق باباً آخر لتشجيع الوجود الأمريكي في مصر عن طريق النشاط الاقتصادي الذي كانت الولايات المتحدة تواقة إلى امتداده ، وفي بداية عام ١٩٤٥ استدعى فاروق سيمونزSimons ممثل بنك سيتي الوطني في مصر ، فحضر مصحوباً بالوزير الأمريكي المفوض ، وفي المقابلة نقل الملك ما سمعه من أن البنك قرر عدم قيامه بأي عملية في مصر ، وتعشم ألا يكون ذلك صحيحاً ، فاستعرض سيمونز العقبات ، وركز على الشعور المضاد للأجانب ، وحاول فاروق تبسيط الأمور وقياس الأبعاد ، وقلق كيلرن من هذه

---

(١) Ibid, 45920, J 1263 - 3 - 16, Killearn - F.O, Cairo, April 5, 1945, No 808.

(٢) Ibid, 45931, J 1458 - 10 - 16, Killearn - F.O, Cairo, April 19, 1945.

(٣) PREM 8 - 23, Egypt, May 23, 1945.

(٤) محسن محمد : سنة من عمر مصر ، ص ص ١٥٤ ـ ١٥٧ .

(٥) F.O. Op. Cit, 45920. J 1530 - 3 - 16, Killearn - Campbell, Cairo, April 24, 1945.

التحركات واستاء من زيادة النشاط الأمريكي وخاصة التجاري[١] . وبنهاية الحرب أصبح واضحاً أنه من الصعب فك الارتباط بين فاروق والولايات المتحدة وعلى وجه الخصوص بعد أن غدت قوة لها ثقلها في الشرق الأوسط في وقت تداعت فيه قوة بريطانيا التي أيقنت أن وجودها في المنطقة أصابه التصدع ، وبالتالي لا بد من الاعتماد على المعاونة الأمريكية ، ولم يكن فاروق ليغيب عنه هذا الوضع ، وعليه عقد الأمل على المساندة الأمريكية ، واعتبرها معبراً يتغلب به على التسلط البريطاني وصرحا يمنع التوغل الروسي .

وبالرغم من أن علاقة فاروق ببريطانيا قد تحسنت عقب نهاية الحرب ، إلا أن ذلك لم يمنع من حرصه على استمرار منهجه مع الولايات المتحدة والعمل على مزيد من توطيد العلاقات معها ، وكان حقده على السفير البريطاني دافعاً قوياً لالتصاقه بالوزير الأمريكي المفوض خاصة عندما بدأ النقراشي في بحث مسألة تعديل المعاهدة أواخر عام ١٩٤٥ ، فيشكو فاروق لتاكTack ويصرح بأن كيلرن عدو له وأنه على استعداد لتخريب أية محاولة مصرية لتعديل المعاهدة وتحقيق الأماني الوطنية[٢] . وهدف تجميع الآراء المؤيدة له ليتمكن في النهاية من الإطاحة بغريمه وبالذات عندما بدأ يشعر بتعاطف تاك تجاهه ، ووفقا للسياسة الأمريكية الجديدة ، أقدم الأخير على التدخل في شئون مصر الداخلية بما يتعارض مع الرؤية السابقة ، ففي حديث له مع كيلرن يقترح عليه إبعاد النحاس من زعامة الوفد لما في ذلك من إرضاء لفاروق ، ولكن السفير البريطاني يرفض متمسكاً ببقائه في مركزه[٣] .

وكانت المفاوضات المصرية البريطانية منفذاً لتدخل واشنطن ، حيث أيقنت لندن إمكان الضغط الأمريكي على مصر لحسابها ، فأرسلت الخارجية

---

(١) Ibid, 46004, J 1783 - 467 - 16, Killearn - Eden , Cairo, May 10, 1945, No 688 , J 1000 - 467 - 16, Killearn - F.O, Cairo, May 1st 1945 ,No 338.

(٢) محسن محمد : سنة من عمر مصر ، ص ٩٧.

(٣) F.O.Op. Cit, 45923, J 2614 - 3 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Aug 1 st 1945, No 242.

البريطانية بمذكرتها إلى الخارجية الأمريكية تشرح لها مقترحاتها بشأن تعديل المعاهدة ورفض مصر لها ، وتبين خطورة المطلب المصري الخاص بالجلاء وبأنه غير عملي ويعرض منطقة الشرق الأوسط للأخطار ولا يتفق مع الدفاع المشترك، واتصل بيفن بالخارجية الأمريكية لتطلب من وزيرها بالقاهرة تبليغ فاروق بمصلحة الولايات المتحدة في المفاوضات ، كما أشار وزير الخارجية البريطاني إلى اقتراح السفير البريطاني في القاهرة الاتصال بحافظ عفيفي - عضو الوفد المفاوض - في حالة زيارته لأمريكا ، وإعلامه بالاهتمام الأمريكي لتأمين الشرق الأوسط وفقاً للقواعد البريطانية ، وتوافق واشنطن(١) .

وعندما توقفت المفاوضات طلب الوزير الأمريكي المفوض مقابلة فاروق ، لكنه كان بعيداً عن القاهرة ، وعليه سلم اسماعيل صدقي خطاباً من وزير الخارجية الأمريكية يعلمه باهتمام حكومته بكافة مسائل الدفاع عن الشرق الأوسط لأنها تعتبره ذا أهمية أساسية لأمن الأمريكيين الخاص ، وبذلت الولايات المتحدة مساعيها للعدول عن عرض القضية على مجلس الأمن، آملة أن توفق مصر وبريطانيا في التسوية(٢) . ولكن يتأزم الموقف ، وتعرض قضية مصر على مجلس الأمن ، وتبحث بريطانيا عن إمكانية الوساطة الأمريكية ، في الوقت الذي تخشى من أن يؤدي ذلك إلى رد فعل معاكس بالنسبة لروسيا فتقدم مساعدتها لمصر ، ومع هذا فإنه بتأييد الولايات المتحدة للمشروع البرازيلي أعلنت تضامنها مع بريطانيا(٣) . وعلى أية حال فإن المصلحة الأمريكية فرضت نفسها .

---

(١) F.O. 115 — 4273, Minute about the Egyptian negotiations, June 1st. 1946, G 77 - 3 - 46, F.O. Des patch, March 15, 1946, G 77 - 30 - 46, Balfour-Under secretary, June 3, 1946, Department of State-Balfour, Washington, June 10, 1946.

(٢) طارق البشرى : المرجع المذكور، ص ١٤٣ .

(٣) F.O.Op. Cit.4320, Vol I, P. Minister - Inverchapel, April 27, 1947, G 63 - 19 - 47, Machean - Balfour, April 18, 1947, F.O.Op. Cit,4321, Vol II, G 63 - 157 - 47, U. K delegation - Inverchapel, Aug. 29, 1947.

ويواصل فاروق اتجاهه ، فيذهب إلى المطار الأمريكي مرتدياً كسوة القائد الأعلى لسلاح الطيران ليتفقد أكبر طائرة وصلته ، ويستقبله الوزير الأمريكي المفوض والجنرال ولسون ـ رئيس شركة خطوط النقل العالمية ـ وكبار الضباط الأمريكيين ، ويوالي تردده على المطار ، وتنقل الصحافة تلك التحركات[١] . ورداً على هذه السياسة يقوم السفير الأمريكي في الاحتفال الذي أقيم بنفس المطار في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٦ ، وحضره ياور فاروق بتسليم السلطات المصرية طائرة أمريكية[٢] ، وترسل وزارة الزراعة الأمريكية لفاروق مجموعة بذور هدية للمزارع الملكية[٣] . وتكدرت بريطانيا من هذه المظاهر ، ومما زاد حنقها تلك البعثة العسكرية التي سافرت للولايات المتحدة يصحبها إبراهيم عطا الله في ٢٢ أبريل ١٩٤٧ ، ومما لا شك فيه أن تلك الخطوة اتخذت بواعز من فاروق لتسلطه على حكومته ، واعتذر مسئولو الخارجية الأمريكية عن ذلك للسفير البريطاني في واشنطن لعدم إبلاغ الدعوة ، كما أثر في لندن طلب النقراشي من الولايات المتحدة أثناء وجوده فيها بعثة عسكرية أمريكية لتحديث الجيش المصري ، وتدريب الضباط المصريين بها ، وقد أجيب بأن ميزانية البعثات العسكرية معروضة على الكونجرس ، وينقل السفير البريطاني في واشنطن لحكومته هذه الأخبار بكل دقة وعناية[٤] . ولمزيد من التوسع في الاتجاه للولايات المتحدة ، تعلن الجامعة عن رغبة فاروق في إرسال بعثة من خريجي كلية الهندسة إليها ، وأن تدفع مصاريفها من جيبه الخاص[٥] .

---

(١) الأهرام ، عدد ٢١٨٧٤ في ١٠ فبراير ١٩٤٦ ، ص ١ ، عدد ٢٢٠٢٨ في ١١ أغسطس ١٩٤٦ ، ص ١ .

(٢) F.O. 371 - 53332, J 5430 - 57 - 16, Bowker - F.O,Cairo, Dec. 20, 1946, No 1925.

(٣) الكتلة ، عدد ٤٤١ في ٢ أبريل ١٩٤٦ ، ص ٢ .

(٤) F.O. 115 - 4320, G 36 - 20 - 47, Inverchapel - F.O, April 23, 1947, F.O. op. cit 4321, Vol II, G 36 - 169 - 47 ، Inverchapel - F.O, Washington, Sept 3, 1947.

(٥) F.O. 371 - 69190, J 2281 - 22 - 16, Campbell - F.O, Cairo, April 1st , 1948, No 51.

وعقب اعتراف ترومان Truman بقيام دولة اسرائيل في ١٥ مايو ١٩٤٨ ، ودخول الجيش المصري فلسطين ، أبدى فاروق بعض القلق بشأن هذا الموقف ، أيضاً فقد قامت السفارة الأمريكية في القاهرة بمحاولات للضغط على الملك لقبول الهدنة الأولى[1] . لكن ذلك لم يعكس أي سوء على العلاقات بين الطرفين وسرعان ما تلاشت الشوائب . وواصلت واشنطن طريقها ، واستغلت الظروف التي قدمت نفسها إليها وراحت تخطط لتكون الوريثة الشرعية لبريطانيا في الشرق الأوسط بعد إصابتها بالشيخوخة والضعف ، كما أن أحداث اليونان وإيران شجعت الولايات المتحدة على الإقدام لتنفيذ سياستها ، فتطلعت إلى أن تكون حامية للمصالح الغربية في مصر في الوقت الذي خشيت من تطور الأمور نتيجة لزيادة المظاهرات والاضطرابات والاغتيالات وأعمال العنف التي تتولاها الجماعات المتطرفة وما يمكن أن يعكسه ذلك بالتحول إلى ثورة شيوعية[2] ، وهي حريصة كل الحرص على إبعاد روسيا عن هذه المنطقة ، وبالتالي سيطرت عليها نزعة تملكها ، ولها طريقتها في التنفيذ ، وكان أول تطبيق عملي انقلابات سوريا العسكرية التي بدأت بانقلاب حسني الزعيم في مارس ١٩٤٩[3] . أما بالنسبة لمصر ، فاختلفت الطريقة في البداية حيث رأت في فاروق الأداة لتحقيق سياستها ، وقد اختارت كافري ليكون سفيراً لها في القاهرة ، فوصل إليها في ٢٢ سبتمبر ١٩٤٩ لتولي مهامه وفقاً للمنهج ، وهو صاحب خبرة وحنكة ، قضى وقتاً طويلاً في أمريكا الجنوبية والوسطى ، وكان أول سفير في فرنسا بعد التحرير ونجح في مهامه ، ومن ثم أنيطت به مهمة احتواء مصر .

ومضت الصحافة الأمريكية تشير إلى إسهام فاروق في الدور الأمريكي ، فتقترح نيويورك تيمز توليه ثورة الإصلاح الاجتماعي لما يتفق مع القرار

---

(١) انظر فصل بين الإسلام والعروبة عنصر الميدان العربي .

(٢) Vatikiotis, P. J : Nasser and his Generation , P. 108.

(٣) كوبلاند، مايلز : لعبة الأمم ، تعريب مروان خير ، ص ص ٧٣ ـ ٧٧ .

الأمريكي بشأن الإشراف على الإصلاح الاجتماعي في الشرق الأوسط برفع مستوى المعيشة والتخفيف من وطأة الضغط الناتج عن أنظمة هدف القائمين عليها الرشوة وجمع المال ، وتبرز الصحيفة مركز مصر الاستراتيجي وثروتها وثقافتها ، وتنوه إلى أن كافري دعا رؤساء نقابات العمال المصريين إلى حفلات الاستقبال وتنتقد النظام الاقطاعي القائم ، وتهاجم طبقة الباشوات المستغلة ثم تصل إلى «أن الملك فاروق شاب ذكي نشيط ووطني ، وهو الوحيد الذي يستطيع أن يوحد الشعب ويقود ثورة ضد الفساد والرشوة والفئة القليلة من الأثرياء الذين يتحكمون ، وأنه لو قاد الملك هذه الثورة لاستطاعت مصر أن تخطو نحو الحضارة خطوات واسعة»[1] . وبطبيعة الحال لم تكن الصحيفة لتغفل أن فاروقاً هو الاقطاعي الأكبر ، ولكنها اعتبرت أن ما أسقطته مفهوماً، وربما اعتقدت أن في ذلك إشارة إلى الملك بأن السياسة الأمريكية حددت معالمها ، وإذا كان على استعداد لمسايرتها ، فليقدم المساعدة لها ، وما ينطبق على الباشوات يطبق عليه ، في الوقت الذي تتضح رغبتها في شد أزره . واتباعاً للبرنامج ، تشيد صحيفة بوست بحنكة فاروق العسكرية ، وتسجل بأن الدوائر العسكرية في واشنطن تضمر له أسمى درجات التقدير ، وأن كولنز Colnes رئيس أركان حرب الجيش الأمريكي عقب محادثاته معه في القاهرة ، صرح بإعجابه به واعتبره خبيراً في هذا المجال[2] .

وعلى الوجه الآخر كانت هناك صحف تهاجم فاروقاً ، فكتب أتوود مراسل النيويورك بوست مقالاً نشر في لايف ماجازين في ٣ أبريل ١٩٥٠ تحت عنوان « ملك مصر اللغز » انتقد فيه فاروقاً وحلل شخصيته ، واستعرض مساوئه وقصصه المثيرة ، وطلاقه من فريدة وزواجه الثاني ، واعتداءه على الدستور ، والفجوة الاجتماعية بين الاقطاعيين والفلاحين البؤساء ، واهتزاز مركز العرش ، وعقد المقارنة بين الصورتين ، عندما تطلع الملك للخلافة ، وحينما

(١) آخر لحظة، عدد ٦٥ في ٢٩ مارس ١٩٥٠، ص ٥.

(٢) المصري، عدد ٤٥١٩ في ٢٣ يونيو ١٩٥٠، ص ٦.

أمسك بعصا المارشالية أثناء حرب فلسطين ، ورغبته في الزعامة العربية ، ثم أشار إلى نقص تعليمه ، وحاشيته التي حققت لـه نزواتـه ، وثروتـه حيث يعد أغنى رجل في مصر ، وأنه يسعى ليجد الطريق الذي يمتعه بحياته ، وكان هذا المقال سبباً في تقديم السفير المصري بواشنطن احتجاجاً رسمياً لوزارة الخارجية(١). وعاد المحرر ونشر في نفس الصحيفة حديث الملكة اليونانية فريـدريكا بمـا يشين فـاروقـاً(٢). أيضـاً هـاجمت ستـانـدر داي ايفننـج بـوست مشـروع زواجـه من نـاريمـان ، وواصلت مجلة تيم القـذف وركـزت على سمعـة الملك السيئـة في أوربا وحياة اللهو التي يعيشها بكل أشكالها ، وتسلك نفس السبيل الديلي أمـريكان(٣). وتكـرر الاحتجاج المصـري لدى المسئـولين الأمريكيين عـلى هذه الحملة الصحفية الموجهة ضد الملك ، ودائماً يكون الرد التقليدي لأي دولة دستورية أن الصحافة في بلادها حرة ، وأنها لا تمتلك معاقبة صحيفة على رأي تبديه أو نهج تتبعه ما دام في حدود القانون(٤) . وهذا الأمر لم يشكل خطراً على العلاقات بين فاروق والولايات المتحدة حيث ما كتب لم يقتصر على الصحف الأمريكية فقط ، كذلك فقد حدث شيء من التوازن مع تلك الصحف التي أشادت به .

ومع تأزم المفاوضات بين مصر وبريـطانيا ، عـادت الأخيرة ورأت طلب المسـاعدة الأمـريكيـة وبـدا أن هنـاك أمـلاً في التحقيق ، إذ أرسلت السفـارة البريطانيـة في واشنطن إلى لنـدن تعلمها بتعـاطف الأمريكيين تجـاه الأهداف البـريطانيـة في مصر(٥) . وفي لقـاء لكافـري مـع ستيفنسـون ، صـرح الأول

(١) F.O.Op. Cit,80600, JE 1941 - 17, British Embassay - F.O. Washington, April 19, 1950.

(٢) انظر فصل الحياة الخاصة .

(٣) أخبـار اليوم ، عـدد ٢٩٠ في ٢٧ مـايـو ١٩٥٠، ص ٣، المصـور، عـدد ٤٥٢ في ٨ أغسطس ١٩٥٢، ص ١٢، أحمد بهاء الدين : المرجع المذكور ، ص ٥٩ .

(٤) اللواء الجديد، عدد ٢٣ في ١٨ سبتمبر ١٩٥١ .

(٥) F.O. 953-864, P.G. 1163-18-G, Burrows-Carter, Washington, Oct. 6,1950.

باستعداده لتقديم المساعدة على أساس استبقاء القوات البريطانية في منطقة القناة ، وكان على دراية بالخطوات ، وقد قام كريم ثابت بدوره في نقل الانطباعات بشأن المفاوضات[١] . ونشرت البلاغ أن الأوساط البريطانية المطلعة تنتظر أن يقوم ترومان بالكتابة شخصياً إلى فاروق ليتدخل في القضية بعد أن أصبح الاعتماد على الزعماء المصريين الذين لم يحيدوا عن موقفهم قيد أنملة غير مجد[٢] . وعندما أيقن الملك التآزر الانجلو أمريكي تجاه الوجود البريطاني في القناة ومسألة الدفاع المشترك للشرق الأوسط والغضب الذي ترتب على إلغاء المعاهدة ووضعه المتدهور وتطلعات روسيا ونشاطها في المنطقة ، ركز على ضرورة إشراك الولايات المتحدة في حل المسألة المصرية ، وآمن بأنها القوة القادرة على إنقاذه من الهاوية التي تنتظره ، فبالإضافة إلى رغبته في أن يكون السفير الأمريكي الواسطة له لدى السفير البريطاني لنصحه باتباع سياسة الهدوء في منطقة القناة ، فإنه عرض موافقته على إدخال مصر في دفاع الشرق الأوسط عندما يرى أن الوقت مناسب ، بمعنى القبول مع إيقاف التنفيذ حتى تستقر الأمور ، ورحب كافري ولكنه ركز على وقف أي عمل ضد القوات البريطانية في منطقة القناة[٣]. والواقع أن دولته لم تكن لترجىء انضمام مصر إلى الدفاع المشترك للشرق الأوسط .

وباندلاع حريق القاهرة ، استدعى الملك كافري ليستمد منه الرأي ، وكان الأخير أول من علم بإقالة الوزارة ، وقد أرسل ببرقية إلى السفارة الأمريكية في لندن ليبدي النصيحة ، وليبين أنه من غير المرغوب فيه للحكومة البريطانية أن تعلم أنها تنتظر إشارة تنم عن الصداقة من الحكومة الجديدة لأنها ستكون قبلة الموت لها ، وأن فاروقاً لعب بذكاء بتسليم السلطة لحكومة من هذا النوع ، ولو كان استدعى حكومة معارضة فمن الصعب تأييد الوفد لها ، في الوقت

---

(١) F.O. 371-80384, JE 1055-83, Stevenson-F.O, Cairo, Nov. 28, 1950, No. 827, F.O. OP. Cit, 90131, JE 1051-8, Stevenson-F.O, Cairo, April 16, 1951, No. 293.

(٢) البلاغ ، عدد ٩١٨٧ في ١٦ سبتمبر ١٩٥١ ، ص ١ .

(٣) PREM 8, 1388, part 4, Stevenson - F. O, Alex. Oct. 10, 1951, No 68.

الـذي ستؤيد فيـه المعارضـة الحكومـة[١] . وفي ذلك إشـارة إلى المسـانـدة الأمريكية لما أقدم عليه فاروق ، ومما لا يدع مجالاً للشك أنه استمد التـوجيه من كـافري الـذي كان أول دبلومـاسي أجنبي يستقبله علي ماهـر عقب تأليفـه الوزارة[٢] . وأصبح متوقعاً قبول مصر للدفاع المشترك للشرق الأوسط بعد ذلك التـأثير الـذي امتلكه السفيـر الأمريكي على فـاروق ، وفي فبرايـر ١٩٥٢ كتب الجنرال ايزنهاور ـ وكان يشغل منصب القائد العام لقوات الغرب في أوربا ـ إلى الملك يبين له أنه يرى بخبرته العسكرية أن القاعدة على القناة أمر لا غنى عنه لقوات الحلفاء ، ونصح بتسوية المشاكـل المعلقة مـع بريـطانيا[٣] . وكـانت نيويورك تيمز سبق أن طالبت أثناء أحداث القناة بعدم تـركها دون قـوة تحميها لدوليتها ، وإن اعتبرت بريطانيا المختصة بها نـظراً لوجـود القوات البـريطانيـة فيها ، إلا أنها أوضحت أن للغرب اهتمامات بها[٤] .

وحـرص فاروق على الحصـول على اعتراف أمـريكي بلقب ملك مصر والسـودان ، وكانت الخـارجية الأمـريكية قـد أعلنت عـدم اعتـرافهـا ، وذكـر المتحـدث الرسمي لهـا أن كافـري يحمل أوراق اعتمـاد لمـلك مصـر ، وأن الولايات المتحدة لا تزال تتمسك بنصوص اتفاقية الحكم الثنائي للسودان ولا تعترف بإلغـاء معاهـدة ١٩٣٦[٥]، ولكن الملك اتصل بـالسفير الأمـريكي مؤكداً وجهة نظره فيما يتعلق باللقب ، الذي لم يكن يعارض الاعتراف به حتى لقـد طلب من حسن يـوسف المرور على واشنـطن أثناء عـودته من البـرازيل ليضم صوته إلى جهوده التي يبذلها مع حكومته في هذا الشأن ، ودارت المناقشات مع وكيل وزارة الخارجيـة والقائم بـأعمال وزيـر الخارجيـة ، وكانت وجهـة النظر

---

(١) F.O. Op. Cit. 96871. JE 1018 - 51. F.O. Minute. Allen. Jan. 30. 1952.

(٢) Ibid. 96872. J 1018 - 16 . Chancery - F.O. Cairo, Feb 6, 1952. No 1051.

(٣) أخبار اليوم، عدد ٤١٦ في ٢٥ اكتوبر ١٩٥٢، ص ٩

(٤) F.O.Op. Cit. 96849. JE 1014 - 4. Franks - F.O, Washington. 3, 1952. No 6191.

(٥) الأهرام، عدد ٢٣٧٤٩ في ١٧ نوفمبر ١٩٥١ ، ص ٢ .

الأمريكية الربط بين الاعتراف باللقب واشتراك مصر في دفاع الشرق الأوسط[1] . كما أوضح إيدن لكافري موقف بريطانيا المعارض ، وتولى نقل رؤيته للحكومة الأمريكية ، كما ناقش المسألة مع وزير الخارجية الأمريكية في لندن[2] . وبذلك خاب أمل فاروق في تحقيق رجائه .

وجدت الولايات المتحدة أن الوقت حان لتحقيق سياستها ولا بد من اتخاذ الخطوات العملية وبما أنها كانت مدركة تماماً استسلام فاروق لها ، فقد خططت من أجل استخدامه لفرض النظام الجديد ، إذا ارتأت الإطاحة بالأدوات القديمة وتحديث الأوضاع في ظل الملكية بعد إعادة بلورتها وفقاً للإيديولوجية الأمريكية ، وعند الفشل في التنفيذ يكون الخوض في طريق آخر ينتهي إلى إقصاء النظام القائم برمته ، ووصل الأمر إلى أن أتباعها عملوا مع الأطراف بنوعياتها المختلفة سعياً أولاً وأخيراً إلى فرض الخطة المرسومة ، فتنشر نيويورك تيمز في ٢٧ ديسمبر ١٩٥١ عن ضرورة تحرك الملك بعد أن ساءت علاقته بحكومته ، وانه إذا استعمل سياسة أبيه ومارس دور الرجل السياسي الذي تعطيه له سلطته الدستورية سينال الرضا ، وتصرح بأن الأمل الوحيد عليه ، فمعروف عنه أنه رجل لديه القدر من الذكاء ومتحرر من التيار الوطني والتعصب الديني[3] .

وفي أوائل عام ١٩٥٢ كانت اللجنة التي شكلها اتشيسون وزير الخارجية الأمريكية برئاسة كيرمت روزفلت رجل المخابرات قد انتهت من دراستها لبدء العمل وفقاً للبرنامج المعد ، وحضر الأخير إلى مصر في فبراير ، وكما يذكر عنه

---

(١) F.O.Op. Cit, 96871, JE 1018 - 51, F.O. Minute, Allen, Jan . 30, 1952,
حسن يوسف: المرجع المذكور، ص ص ٢٢٧ ، ٣٧٧ .

(٢) مذكرات إيدن، ص ص ٥٣ ، ٥٦ .

(٣) F.O.Op. Cit, 90223, JE 1679 - 26, Franks - F.O. Washington, Dec. 29, 1951, No 1351.

أن لديه القدرة على دعم كل من الحكام التقليديين والثوريين معاً[1] . ولم يكن غريباً عن فاروق إذ عرفه منذ أيام الحرب ، وتأثر به لتعاطفه معه في الظروف الصعبة التي كان يمر بها في تلك الأثناء ، بالإضافة إلى أنه أبدى توقعاته له بنظام مستقل ذي سيادة بعد انتهاء الحرب ، وبأنه سيكون أول حاكم مستقل منذ ألفي عام ، وعليه لقي الترحاب عندما استقبله مرة أخرى ، ولكن روزفلت وجد فاروقاً تغير تماماً حيث فقد القدرة على تركيز أفكاره ، فما يوافق عليه يعود لينقضه ، وانشغل كلية بهواياته الشخصية التي طغت عليه ، وكل ما أمكن القيام به محاولة الهلالي في التطهير ، ولم تلق النجاح مما جعل روزفلت يتجه إلى الطريق الآخر ليحقق السياسة الأمريكية ، فولى شطره ناحية الجيش ، وفي التقرير الذي قدمه لوزير الخارجية الأمريكي عقب عودته ، نصح فيه بوجوب موافقة حكومته على إقصاء فاروق ، متكهناً بدفن النظام الملكي نهائياً في مصر[2] .

وفي خلال الفترة الأخيرة من حكم فاروق وضح جلياً التسلط الأمريكي عليه ، إذ غدا كافري محركاً للأحداث في وقت برز فيه عدم تلاقي وجهات النظر الأمريكية والبريطانية ، فبينما كان الانجليز حريصين على استبقاء وزارة الهلالي الأولى في الحكم ، فإن السفير الأمريكي ساند الملك في الإطاحة بها ، وانتشرت الأقوال حول ذلك ، واعتقد الهلالي نفسه أن كافري على صلة بأعدائه[3] . ويذكر البعض أن اندراوس وكريم ثابت وأحمد عبود تآمروا والتقوا بكافري ـ بإيعاز من فاروق ـ وأكدوا له أن اتفاقية الدفاع المشترك لن يوقعها الهلالي ولا أي رجل في الدولة سوى النحاس لما له من تأثير على الرأي

---

(١) كوبلاند : المرجع المذكور، ص ٨٥ .

(٢) نفس المرجع ، ص ص ٨٥، ٨٦، ٩٢، أحمد حمروش : المرجع المذكور، ص ص ١٢ - ١٦،

Vatikiotis, P.J: The Egyptian Army. P. 108.

(٣) F.O.Op. Cit. 96847, JE 1013 - 24, Creswell - F.O. Alex. July 17. 1952. No 67.

العام[1] . ولما كانت لندن على بينة من نجاح ضغط كافري على فاروق ، طلبت من ممثلها اقناع السفير الأمريكي بمساندة الرغبة البريطانية ، كما كررت الطلب لواشنطن ، لكن المجهودات البريطانية أحبطت لموقف كافري المتصلب ورفضه السعي لدى الملك لتحقيق المطلب البريطاني[2] ، وتعلل بأن مثل هذا التدخل سيشاع ويصبح الأمريكيون والبريطانيون متضافرين في المسئولية في كل ما تتعرض له الحكومة التي عملوا على استمرارها[3] . وكان العمل الملحوظ الذي قدمته الولايات المتحدة لبريطانيا مساندتها لها في الإبقاء على حافظ عفيفي[4] ، لعدم تعارض ذلك مع الرغبة الملكية . وكان تكليف فاروق لحسين سري بتأليف الوزارة مؤيداً من كافري الذي أكد للقائم بالأعمال البريطاني أن عقليته أوربية ، وعندما سقطت وزارته رأى كريزويل أن يتدخل السفير الأمريكي لدى فاروق أثناء تشكيل الوزارة الجديدة ، لكنه كعادته أبى[5] . وقد لوحظ في هذه الفترة أن الأمل فقد في الملك ولا بد من البديل ، وجاء يوم ٢٣ يوليو ليضع حداً فاصلاً ، وليؤدي السفير الأمريكي دوره الإيجابي تجاه فاروق كشخص وليس كنظام ، حيث أسهم في إقصاء أي انتقام كان من الممكن أن يتعرض له على يد حركة الضباط الأحرار .

أما عن رؤية فاروق لروسيا فقد اتضحت مع إعلان الحرب حيث أظهر شغفه بتتبع أخبارها ، فيذكر لامبسون لحكومته أنه أثناء لقائه معه في ٢٩ سبتمبر ١٩٣٩ كان مشغولاً بموقف موسكو واندهش عندما علم بزيارة وزير الخارجية التركية لها وعبر عن شعوره بقوله « إن انجلترا لن تقف موقف المتفرج مع

---

(١) Derosne : Op. Cit, pp. 206 - 208.

(٢) انظر فصل عابدين وقصر الدوبارة عنصر المد والجزر .

(٣) F.O. Op. Cit, 96876 , JE 1018 - 175, Cairo, July 2 , 1952 , No 32 C.

(٤) انظر فصل عابدين وقصر الدوبارة عنصر المد والجزر .

(٥) F.O.Op. Cit, 96877, JE 1018 - 194, 202, Creswell - F.O, Cairo, July 11, 21, 1952, No 1019, 1050.

روسيا »[1] . وبالتالي فهو يرغب في توجيه عمل عدائي ضدها . وفي الواقع فإنه لم تخل مقابلة ملكية للسفير البريطاني إلا ويطرح موقف روسيا ويكرر سؤاله عن عدم دخول بريطانيا في حرب معها وتصور أن ذلك يرجع إلى عدم مقدرة البريطانيين على مواجهتها ، واستاء من هزيمة فنلندا أمامها وبين أنها ـ أي الأخيرة ـ في حاجة إلى الرجال ولن تستطيع بريطانيا تقديم يد المساعدة لها[2] . ولم يخف كرهه للشيوعية وكثيراً ما أبدى تخوفه من انتشارها وامتدادها حتى لبريطانيا نفسها ، وصرح بأنه يفضل النازية عنها[3] . وفي أثناء اللقاءات التي كان يلتقي فيها بالقادة العسكريين البريطانيين حرص على الهجوم الشديد على النظام السوفيتي ، وقال في إحداها « إذ كان هناك احتلال مؤقت بقوات أجنبية لدولة ، فإنه من دواعي سعادتي ألا يقوم الروس بذلك » ، وحاول الجنرال ولسون وغيره اقناعه بأن خوفه مبالغ فيه ، ولكن وكما يذكر لامبسون كان من الصعب إزاحة ذلك عنه[4] . ومع هذا فلم يخف إعجابه بالروس كمقاتلين وبتلك المقاومة التي أظهروها في سباستبول[5] .

لم تكن مصر قد اعترفت بالاتحاد السوفيتي ، وفي عام ١٩٤٣ رأى النحاس ضرورة إقامة العلاقات بين الدولتين إذ وضع في الاعتبار مساندة السوفييت له في معركته ضد القصر ، ومن طبيعته الترحيب بانتهاز الفرصة لإصابة الهدف ضد الملك ، فأعدت الحكومة مذكرتها في ١٤ مارس توصي بإقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي ، ودارت المفاوضات ، وحدثت الاختلافات بين الحكومة والقصر في هذا الشأن ، حيث يمقت فاروق الفكرة

---

(١) F.O.Op.Cit,23307, J 3939 - 1 - 16, Lampson - F.O, Alex,Sept. 25, 1939, No 293.

(٢) Ibid, J 4209 - 1 - 16, Lampson - F.O, Cairo,Oct. 13, 1939, No 314; F.O,Op.Cit, 24623, J 807 - 92 - 16, Lampson - F. O, ,Cairo, March 5, 1940, No 5.

(٣) Lampson, Op.Cit, Box II, July 6, 1941, P. 193, Box III, Jan. 9, 1943 , F.O. op. cit, 35528, J 224 - 2 - 16, Lampson — F.O. Cairo, Jan.11 1943. No 66.

(٤) F.O. Op. Cit,35530, J 913 - 2 - 16, Lampson - F.O, Feb. 22, 1943, No 399.

(٥) Ibid, 35528, J 224 - 2 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Jan 11, 1943, No, 66.

كلية ويخشى من التأثير السوفيتي ، وأراد القصر المماطلة لكسب الوقت ولم يرغب في إبداء المعارضة ، ولكن مورس الضغط عليه ، وفي ٦ مايو أخطر النحاس السفير المصري في لندن بأن الملك وافق على الاقتراح وأعطى له السلطة لاتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الصدد ، وعليه أقيمت العلاقات في ٢٦ أغسطس من نفس العام ، وفي أعقابها بأربعة أيام استدعى فاروق لامبسون وأظهر عدم ارتياحه لما جرى ، وبين أن التمثيل الدبلوماسي لم يتم بين البلدين(١) . وفي ذلك ما يدل على استيائه من إقامة العلاقات .

وطغى شعور كراهية فاروق لروسيا ، فعندما استقبل رئيس أساقفه يورك ـ الذي كان في زيارة لروسيا ـ أبدى تطلعه لمعرفة مزيد من المعلومات عنها وعبر عن ارتيابه في حكومتها وسأل عن إمكانية إحياء الدين فيها ، وأنه يفضل أن يكون الروس مسلمين صالحين ، أو يعتنقوا أي دين آخر لأنه أحسن من لا دين بالمرة(٢) . وفي لقائه مع إيدن عاد وأكد ثانية على ما يراه تجاه السياسة السوفيتية فيما يتعلق بمصر خاصة والشرق الأوسط عامة ، وبين أنه بعد فتح الباب للمفوضية الدبلوماسية ، لم يعد في إمكان بريطانيا عمل شيء مباشر لمنع تثبيت أقدام الروس في مصر ، ولكنه تمنى أن تتمكن من المساعدة في تأجيل التمثيل الدبلوماسي ، وصرح باعتقاده بأنهم سيكونون مصدر ضرر في هذا الجزء من العالم ، وتنبأ بهزيمتهم للألمان ، وأشار إلى خطورة قوتهم المسلحة بعد الحرب ، وحاول القائم بالأعمال البريطاني أن يهدىء من روعه ويطمئنه بأنه سيجد من السهولة التعامل معهم في ظل المفوضية ، وأن الاتحاد السوفيتي سيكون في حاجة إلى مساعدة بريطانيا والدول الأخرى لإعادة البناء بعد الحرب ، وأنه لا توجد أية شواهد قائمة بأن ستالين Stallin ليست لديه نية التوسع والشغف لتنوير العالم ، ولمزيد من إدخال الطمأنينة على فاروق أوضح

(١) Ibid, 35590, J 4474 - 954, 16 , F.O - Cairo, Oct. 29, 1943, Lampson, Box III, Aug. 31, 1943, P. 172.

(٢) F.O.Op. Cit, 35538, J 4306 - 2 - 16, Shone - F.o, Oct.4, 1943, No 333.

شون أن بريطانيا والولايات المتحدة ستكونان قويتين للغاية في الجو والبحر عقب الحرب ، وهنا عبر الملك عن أمله في أنه إذا لاقى صعوبات مع الحكومة السوفييتية كنتيجة لإقامة العلاقات ، أن تقدم له بريطانيا يد العون من وراء ستار[1].

واستمراراً للمنهج ، وفي لقاء الملك بوزير الخارجية البريطاني ، وعقب تهنئته بنجاح مفاوضات موسكو عبر عن اندهاشه من أن الروس وافقوا على اللجنة الانجليزية الأمريكية السوفيتية المنعقدة في لندن فبين له إيدن أن الشعور في روسيا أصبح مختلفاً عما كان عليه ، ثم فتح الملك مسألة خشية تركيا من الاتحاد السوفيتي ونظرته للدردنيل وطلب أن تراعي بريطانيا مصلحة هذه الدولة[2] . ويسجل فاروق أنه كان أول حاكم في الشرق الأوسط يعطي تحذيراً من فتح الأبواب لروسيا ، وأنه رجا السفير البريطاني ألا يضغط عليه بشأن التمثيل الدبلوماسي ، ولكنه أجابه « يجب أن يتحقق المصريون من أن الروس حلفاء لنا »[3].. وضغط عليه ، وتمت الموافقة على تبادل التمثيل الدبلوماسي ، واستقبل في ٢٥ ديسمبر ١٩٤٣ الوزير المفوض السوفيتي نيقولاي نوفيكوف N.Novikov ومعه أعضاء المفوضية ،وعقب مغادرته للقصر ، كان سعيداً بمقابلته لفاروق وردد القول « حقيقة إنه ملك عظيم » ، ويذكر كيلرن لحكومته أن في ذلك ما يدل على أن الرسميين السوفيت يقدرون الملك بوصفه القوة المستديمة الوحيدة المعترف بها في مصر ، بالإضافة إلى ما ينم عن الرياء ، ويبين أنه حذر أعضاء السفارة البريطانية من زملائهم بالمفوضية السوفيتية لاتجاههم الشيوعي وتعاطفهم مع اليهود ، وأنه إذا أراد الروس كسب فاروق فعليهم الابتعاد عن شيوعيي مصر والذين في معظمهم ليسوا

(١) Ibid, J 4375 - 2 - 16, Shone - F.O, Oct. 14, 1943, No 343.

(٢) Ibid, 35539, J 4659 - 2 - 16, Shone - F. O, Cairo, Nov. 6, 1943, No 365.

(٣) Farouk's Memories, Op. Cit, Oct, 12, 1952.

بمصريين[١] . ومما يذكر أن السكرتير الثاني السوفيتي كان مسلماً ويعرف اللغة الغربية ، وعقب استلامه عمله طلب من وزير الخارجية المصري حضور صلاة الجمعة في المسجد الذي سيصلي فيه الملك[٢] . ويعد ذلك محاولة للتقرب من فاروق الذي وجد في الطلب منفذاً للتعبير عن شعوره ، فثاروا ضد قرار العلاقات ، وأيضاً عندما تقرر زيارة مفتي الاتحاد السوفيتي لمصر مما أدى إلى إلغاء الزيارة[٣] .

وبدأ فاروق يلين بعض الشيء ، ففي لقائه مع القائم بالأعمال التشيكي في ٩ فبراير ١٩٤٤ وبخ حكومة النحاس وانتقد تصرفاتها ثم تطرق في حديثه إلى روسيا وصرح بكلامه المعروف ضدها وعبر عن دهشته من أن يجد الوزير الروسي رجلاً ظريفاً ، وأوضح أنه وفقاً لمعرفته فإن المفوضية الروسية تسير في اتجاه صحيح ولكنه لا يعلم ماذا سيكون في المستقبل[٤] . وتمضي روسيا في تنفيذ سياستها لكسر جمود فاروق تجاهها ، وتجد في الأميرة إيرين قرينة ولي عهد اليونان الأداة ، فهي روسية المولد ، وتعد قلباً وقالباً مع روسيا ، وانصبت مهمتها على توثيق الروابط بين نوفيكوف والملك ، فتعقد للأخير المقارنة بين سلوك الوزير الروسي وزوجته وبين مثيليهما البريطانيين ، فبينما يكتفي كيلرن بالمصافحة العادية ، فإن نوفيكوف ينحني بشدة وتكاد زوجته تبلغ الأرض بانحنائها ، كما اقترحت إيرين على فاروق استدعاء باليه روسي إلى القاهرة ، فوافق وبين لها أنه سيكون موضع عناية ، وقد تمكنت منه للدرجة التي راح يحضر جميع حفلاتها ، ويستاء السفير البريطاني من ذلك ويظهر للندن أن تأثيرها على فاروق هو لمصلحة الروس ، لكنه يشير إلى أنه من منطلق الحكم

---

(١) F.O.Op. Cit, 41358, J 202 - 119 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Dec. 30, 1943.

(٢) Ibid, 35541, J 5177 - 2 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Dec. 25, 1943, No 2446.

(٣) Ibid, 73505, J 8611 - 1055 - 16, Smart - Wright, Kirk's Summary of war time Egypt.

(٤) F.O. 141 - 952, 284 - 5 - 44, Killearn - F.O, cairo, Feb 11, 1944, F.O. 371 - 41395, J 649 - 649 - 16.

على مشاعره السابقة ضدهم فلن يكون متعاطفاً معهم ما لم يقوموا بتنفيذ لعبتهم في مصر ، وأنهم أصبحوا يتحركون وفقاً للمبادىء السياسية أكثر من الشيوعية ، ولم يلقوا بعد ثقلهم في السياسة المصرية ، فنشاطهم محدود ولا يزالون يدرسون الأوضاع الداخلية[1] . وتظهر بوادر تحقيق تلك السياسة على الملك ، فيذهب إلى حفلة مساعدة يتامى ستالينجراد في دار سينما أوبرا وهو مرتدياً زي مارشال الطيران[2] .

وتأكدت بريطانيا من الرغبة الروسية في احتواء فاروق ، فقد أعد سمارت مذكرة بشأن ذلك للخارجية البريطانية ، وأوضح فيها أن عميلاً للسفارة البريطانية أجرى حديثاً طويلاً مع زوجة محمود عزمي ـ الصحفي والرقيب السابق على المطبوعات ـ وهي روسية يهودية ، فقالت إنها دار بينها وبين نوفيكوف حوار حول السياسة المصرية ، يتبين منه أن الروس لن يقحموا أنفسهم مع الأحزاب السياسية في مصر ، وأنهم يعتبرون الملك القوة الحقيقة في البلد والأداة الأكثر نفعاً لتحقيق الإصلاح الاجتماعي الحقيقي ، وذكر الوزير الروسي أن شعبية فاروق وما يتمتع به من مركز لدى الشباب والدور الذي يتخذه تجاه العمال يشكل عوامل مهمة لمساندة الروس له[3] . ومن ثم ينجلي أن هناك تخطيطاً للمنافسة بين روسيا والولايات المتحدة في هذا الشأن ، وفي ذلك الوقت كانت روسيا تتجه إلى البحر المتوسط والشرق الأدنى باحثة عن العناصر القوية لتزيدها قوة وتصل عن طريقها إلى غايتها ، ومما شجع الاتجاه أن فاروقاً

---

(١) F.O. 141 - 984, 797 - 1 - 44, Smart - Killearn, Cairo, March 13, 1944, F.O. 371 - 41358, J 1045 - 119 - 16, Killearn - F.O, Cairo, March 18, 1944,

(٢) الأهرام ، عدد ٢١٣٣٥ ، في ١٦ مايو ١٩٤٤ ، ص ١ .

F.O. 141 - 953 , 309 - 6 - 44, Smart Memorandum, Aug. 9, 1944,

(٣) كان محمود عزمي من خصوم القصر الذي رفض أكثر من مرة ترشيحه لمنصب الوزارة لسببين أولهما زوجته ، وثانيهما أنه عرف منذ شبابه بميوله الجمهورية ، روز اليوسف ، عدد ١٢٦٠ في أغسطس ١٩٥٢ ، ص ١٠

أدرك عدم اقتناع الوزير الروسي بالتعامل مع الوفد[1] . وبالتالي أصبح مؤهلاً لتقبل الوضع الجديد . وقد انتهز الوزير فرصة عيد ميلاد فاروق عام ١٩٤٥ وأهدى إليه باسم حكومته مجموعة من الأسلحة الروسية[2] ، ليقينه من تلهفه على نوعية مثل تلك الهدايا .

وفي الواقع فإنه لم يكن هناك أساس للعلاقات بين فاروق وروسيا ، وإنما محاولات اتسمت بالسطحية ، إذ تمكنت الهواجس من نفس الملك خاصة مع قرب نهاية الحرب ، ففي لقاء له مع كيلرن يبدي خشيته من خطورة قيام تعاون بين يهود فلسطين والحكومة الروسية ، ويسرد أفكاره فيما يتعلق بوضع روسيا بعد الحرب[3] . ولم يترك أية مناسبة في مقابلاته مع الضيوف البريطانيين إلا ويتكلم فيها عن الشيوعية ومساوئها[4] . وبالذات مع زيادة نشاطها في مصر مما أقلقه وأخافه من انتشارها ، فصرح بأنه سيعمل على قص جذورها ، وطلب من كيلرن المساعدة في القضاء على هذه الظاهرة الخطيرة حيث اعتبر أن الدبلوماسيين يتولون الدعاية لها ، لكن السفير البريطاني أظهر سلبية مشيراً إلى حسن علاقته بزميله الروسي[5] وفي نفس الوقت ينقل لحكومته وجهة نظر فاروق تجاه روسيا ، والتي انصبت على اعتبار نهاية الحرب هي بداية لاضطرابات ، إذ كانت روسيا قبل ذلك نشاطها ضيق ودعايتها محدودة ، ولكنها غدت شريكة مع الحلفاء في الانتصار ، وبالتالي أصبحت متمكنة من نشر دعوتها ، وأن الدولة الوحيدة القادرة على مقاومتها تتمثل في الولايات المتحدة تساعدها دول الشرق الأوسط وبريطانيا ، وأنه لسوء الحظ فإن الدول الصغرى ستدفع الثمن ، ويعود فاروق ويكرر بأن اللجوء إلى الأمريكيين هو السبيل للوقوف أمام روسيا[6] .

(١) Ibid,

(٢) F.O. 371 - 45930, J 670 - 10 - 16, Killearn - F. O, Cairo, Feb. 17, 1945.

(٣) Ibid, 41335, J 4672 - 31 - 16, Killearn - F . O , Cairo, Dec. 21, 1944, No 260.

(٤) Ibid 45919, J 1152 - 3 -- 16, Killearn - F.O, Cairo, March 22, 1945, No 78.

(٥) Ibid, 45920, J 1261-3- - 16, Killearn - F.O, Cairo, April 5, 1945, No 808.

(٦) Ibid, J 1530 - 3 - 16 - Killearn - Campbell, Cairo, April 24, 1945,

ويستمر الملك في هجومه المتواصل على الروس وأطماعهم والدعاية التي يستخدمونها وعملائهم في سوريا التي نمت الشيوعية في مدنها وأصبح فيها حزب شيوعي معلن عنه ، وفي مصر التي انتشرت تلك الأفكار فيها ، وذلك التشجيع الروسي لليهود المتطرفين ووقوفهم أمام مصالح العرب ، ومجهوداتهم التي يبذلونها لهدم الجامعة العربية كمؤسسة خلقتها انجلترا لتخدم مصالحها(١) . وأبدى تكدره من التوغل الروسي في إيران ، وذكر لكيلرن بأن خطورتهم لن تقتصر على الشرق الأوسط وإنما ستمتد إلى أنحاء العالم ، وأظهر ارتيابه ، وإن لم يرغب أن يكون متشائماً فيما يتعلق بالمستقبل ، وطرح سؤالاً عما تفعله بريطانيا والولايات المتحدة حتى لا تتكرر مأساة ميونخ مرة أخرى ، وأنه لا بد من إعداد العدة ، حيث من المنتظر تقدمهم بعد أذربيجان إلى كردستان ، ومن ثم يكون تأثر إيران والعراق وخاصة تركيا ، وعليه فمن الأهمية تعديل المعاهدة المصرية الانجليزية نظراً لتلك الضرورة الاضطرارية ، كما أشار إلى أن الكثير من المصريين ودول الشرق الأوسط الذين لم يكونوا ينظرون إلى الحرب على أنها حربهم أي لا تخصهم ، سوف يتضامنون في حالة وقوع احتكاك مع روسيا(٢) .

ورغم موقف روسيا المؤيد للقضية المصرية في مجلس الأمن ، إلا أن ذلك لم يحسن من وضعها في نظر فاروق ، حقيقة بدت منه بعض التلميحات بالشكر لها على موقفها أثناء عرض القضية الفلسطينية على الجمعية العامة في سبتمبر ١٩٤٧ ، لكن كان الهدف تعبئة الإثارة ضد مسألة الانقسام(٣) . أما من جهة روسيا ، فإنها اتبعت السلوك الذي أظهرها متعاطفة مع القضية المصرية بعد تأكدها من التعاون الانجلو أمريكي تجاه القضية ، واعتبرت أن المسألة

---

(١) PREM 8 - 23, Egypt 23 - 5 - 1945, PREM - 82, Middle East, Aug. 29, 1945,

(٢) F.O.Op. Cit.45929, J 4381 - 3 - 16, Killearn - F.O, cairo, Dec. 18, 1945, No 413, Lampson, Op. Cit, Dec. 18, 1945, PP. 214, 215.

(٣) Ibid, 63021, J 4674 - 79 - 16, Bowker - F.O, Cairo, sept. 19, 1947, No 126.

أصبحت تخصهما وحدهما ، وعليه فلا بد من مساندتها لمصر ، وهذا ما توقعته البعثة البريطانية في الولايات المتحدة[1] . وقد أرسلت البعثة البريطانية في موسكو إلى لندن بما أكد عليه ستالين من أنه إذا كانت المسألة المصرية سياسة بريطانية بحتة فلن يعيرها اهتماماً ، ولكن لو كانت بريطانيا أمريكية فستقف الكتلة السوفيتية ضدها عند نظر القضية أمام مجلس الأمن[2] .

وواصل فاروق نقمته على النشاط الشيوعي في مصر ناسباً إلى روسيا إمداده وتموينه ، وعاش في ذعر التهديدات الروسية ، ومضى يركز على طلب الأسلحة من بريطانيا حتى يعد نفسه للدفاع في حالة الهجوم الروسي ، وفي حديث له مع سفيره في لندن في ٢٨ أكتوبر ١٩٤٨ عن موقف مصر عند نشوب حرب بين السوفيت والدول الغربية ، صرح بأنها ستكون في جانب بريطانيا ، كما توقع قرب قيام هذه الحرب ، واستعرض لكامبل نشاط الروس في فلسطين حيث يوجد ضباط وخبراء مع اليهود ، بالإضافة إلى توريد المعدات الحربية لها وما يصحب ذلك من تهديد للمنطقة[3] . لكنه لم يحرز على نجاح في تلك المساعي التي بذلها .

ونسب الملك حريق القاهرة إلى الشيوعيين وتحركات روسيا في ذلك ، في الوقت الذي أرجعته الأخيرة إلى ما قامت به بريطانيا في الاسماعيلية وكره الشعب للاستعمار ، وأيضاً ردته إلى الإثارة الأنجلو أمريكية ، وأشارت موسكو برافدا إلى دور السفير الأمريكي وتأثيره على فاروق وإقالة الوزارة الوفدية[4] . وأيدت الصحافة التشيكية اتجاه زميلتها الروسية في تسلط النفوذ الأمريكي

---

(١) F.O. 115 - 4320, G 63 - 19 - 47, Maclean - Balfour, April 18, 1947.

(٢) Ibid, U.K. Delegation Moscow - F.O, March 31, 1947, No 495.

(٣) F.O. 371 - 69194, J 7002, 7008, 7142 - 24 - 16, Campbell - F.O, Oct, 28, 29, 31, 1948, No. 1484, 1485, F.O. OP. Cit, 69177, J 7016 -8 - 16, Campbell-F. O, Oct, 29, 1948, No 1487.

(٤) Ibid, 96875, JE 1018 - 131, Chancery - F.O, Moscow, March 28, 1952, No 119,

وزيادته على الملك وحكومته منذ نهاية الحرب[1] . وبذلك أيقنت روسيا تماماً أن فاروقاً انضم كلية إلى الولايات المتحدة ، وأن محاولتها القيام بدور غريمتها قد باءت بالفشل ، وأرجع ذلك إلى نفور فاروق منها ، وهذا أمر طبيعي حيث أن الاختلاف التام جعل اللقاء مستحيلاً ، ولكن لم يمنع هذا من القيام ببعض المجاملات التي تتطلبها الدبلوماسية ، فقد زار وزير روسيا المفوض قصر عابدين في ٣٠ يناير ١٩٥٢ والتقى ببعض رجال القصر وأبلغهم أنه حضر موفداً من مجلس السوفيت الأعلى ليرفع تهاني المجلس للملك بمناسبة مولد ولي العهد[2]. وظل البغض يسيطر على فاروق حتى بعد عزله إذ نسب للسفارة الروسية أنها كانت وراء أحداث حركة الضباط الأحرار[3] . وبذلك يظهر جلياً موقفه من القوتين وكيف ارتمى على أعتاب إحداهما وتملكه الرعب من الأخرى .

F.O Op Cit, 96872, J E 1018 - 75, Chancery, British Embassy - F. O, Moscow, Feb. 14, 1952.

(١) Ibid, 96872, JE 1018 - 61, Chancery - F.O, Fb. 6, 1952, No 1051.

(٢) الأهرام، عدد ٢٣٨٢٤ في ٣١ يناير ١٩٥٢، ص ٢.

(٣) صرح فاروق أن السفارة الروسية كانت تقوم كل يوم سبت بتوزيع الطعام والشاي على الفقراء وأنه لم يتمكن من وقف ذلك ،

Farouk's Memories, Op. Cit, Oct. 12, 1952.

الفصل الخامس

حكم القصر

بعـد أن حقق فـاروق الانتصـار على الـوفـد وأقـالـه من الحكم في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ ، تمكن من أن يوجه دفة الحكم عن طريق وزارات تخضع لـه وتنفذ مشيئته . وكان من المتوقع تقلد أحمد ماهر رئاسة أولى هذه الوزارات ، فتلك الشخصية أسدت خـدماتهـا للملك في محاربـة زعيم الوفـد ، ولكن لم يتحقق ذلك لعدم تمكنه من تعزيز مركزه داخل الوفد على حساب النحاس وإنما فصل منه نتيجـة اتجاهـه الجديـد، وبالتـالي لن يستفيد القصـر منه الاستفـادة المطلوبة ، كما أن وجود أخوين يمتلكان السلطة لم يكن مقبولاً شكلاً، ثم ذلك الإحساس الذي انتاب أحمد ماهر بأنه معرض هو الآخر للإقالة ، جعله لا يبذل المساعي للحصول على المنصب[١] ، ومن ثم أعطي لغيره .

وقـع الاختيار على محمـد محمود رئيس الأحـرار الدستـوريين، وزعيم المعارضة في مجلس النواب، وصاحب الشخصية القويـة واليد الحـديديـة ، نظراً للظروف التي تتطلبها الحالة ، وألف الوزارة التي مثلت جميع الأحزاب ما عـدا حـزب الـوفـد واشتملت على العـديـد من رؤسـاء الـوزراء والـوزراء السابقين[٢] ، وذلك حتى يضمن جانب القوة في تحديه لجبهة النحاس، ولعب

---

(١) F.O. 371 - 20888, J 5417 - 20 - 16, Dominian office, Cricular Tel. Dec .30, 1937, No 153.

(٢) فؤاد كرم : المصدر المذكور ، ص ٣٦٤ .

علي ماهر دوراً رئيسياً بناء على التخطيط الذي أعده . وفي البداية ربطت العلاقة الطيبة فاروقاً برئيس الوزراء ، ولكن بدت نوايا الأخير الخفية في تلك المقابلة مع السفير البريطاني عقب يوم واحد من توليه الحكم ، والتي أوضح فيها أنه على استعداد ليوقف الملك عند حده في حالة ما إذا تبين أنه تجاوز سلطاته الدستورية ، وفي الوقت نفسه يصرح أنه من السهل التعامل معه[1]. ورأى فاروق تدعيماً لهذه الوزارة الإنعام على رئيسها بقلادة فؤاد الأول حتى يصبح صاحب المقام الرفيع ويتساوى مع النحاس، كما منح بعض الوزراء نيشان النيل ، والبعض الآخر رتبة الباشوية[2].

وكانت الخطوة التالية الإطاحة بالبرلمان ذي الصبغة الوفدية ، وأجريت الانتخابات ، ولعبت فيها الوزارة دورها حيث زيفت النتيجة وفقاً للإرادة الملكية، وانهزم الوفد، ومما يذكر أن بعض المرشحين ، كانوا يلصقون إعلانات الدعاية التي تشير إلى أنهم مرشحو القصر ، وصدرت الأوامر رأساً من رئاسة الديوان إلى مديري الأقاليم بمساعدة مرشحي حزب السعديين[3] ، وهذا التدخل جعل لامبسون يكتب لإيدن عن خطورة استخدام اسم الملك في معركة شرسة للانتخابات[4] . ومضت الوزارة في تأدية رسالتها ، فيتظاهر الطلبة في ساحة عابدين لتأدية يمين الولاء والإخلاص للملك ، وفي عيد ميلاده لعام ١٩٣٨ ولأول مرة يقوم الطلبة بمسيرة حاملين فيها المشاعل من الجيزة حتى قصر عابدين[5] . ويقدم محمد محمود على إرضاء الملك، فيصدر مرسوم

---

(١) F.O.Op. Cit. 21945, J 51 - 6 - 16. Lampson - F.O, Cairo, Jan. Ist . 1938, No 1.

(٢) الأهرام، عدد ١٩١٩٤ في ١٩ فبراير ١٩٣٨ ، ص ٨ محمد حسين هيكل : المرجع المذكور ، جـ ٢ ، ص ٥٩.

(٣) محمد التابعي : المرجع المذكور ، ص ٨.

(٤) F.O. op. cit, 21945, J 632 - 6 - 10 . Lampson - Eden, Cairo, Feb. 6, 1938, No 130.

(٥) الأهرام، عدد ١٩١٦٩ في ٢٤ يناير ١٩٣٨ ، ص ١ ، اللواء الجديد، عدد ١٨ في ١٤ =

قانون في ٨ مارس ١٩٣٨ بحظر الجمعيات التي يكون لها صورة التشكيلات شبه العسكرية[١] وفي ذلك قضاء مبرم على فرق القمصان الزرقاء.

ولكن لم تستمر الأمور على هذا المنوال تسير تبعاً للمشيئة الملكية، فقد حدثت أول أزمة بين فاروق ورئيس وزرائه عند تأليف الوزارة الجديدة عقب الانتخابات، واستمرت المشاورات فترة ساءت فيها العلاقات بين الطرفين، إذ رفض الملك إشراك عدد كبير من الأحرار الدستوريين في الوزارة لرغبته في وزارة ائتلافية، وعرض محمد محمود ترشيح الشيخ مصطفى عبد الرزاق، ولم يلق ذلك استحساناً من علي ماهر، فأشار إلى أنه من عامة الشعب ولا يشغل مركزاً مرموقاً، وفي تعيينه إثارة للرأي العام، وبالطبع وضع في اعتباره تلك الخلافات التي سبق ونشأت بين أخيه علي عبد الرزاق وفؤاد حول مسألة الخلافة الإسلامية[٢]. وبعد محاولات انتهى الأمر بالموافقة عليه، هذا في الوقت الذي استبعد فيه عبد العزيز فهمي، ولم يحافظ محمد محمود على كلمته التي أعطاها للسفارة البريطانية بأنه واثق من مقدرته على وقف أية أعمال غير دستورية من جانب القصر، وفي لقاء لحسن صبري - وزير المواصلات - مع لامبسون أكد تدخل فاروق الذي يزداد، وألقى اللوم على علي ماهر كموجه له[٣]. وأثيرت مسألة إدخال البنداري الوزارة مرة أخرى - كان سبق وتفاقم النزاع بينه وبين محمد محمود - ورفض رئيس الوزراء لصلته برئيس الديوان وخوفاً من نقل أخبار الوزارة إليه، ثم عاد وأدرجه مع أسماء المرشحين بناء على إلحاح القصر، وجاء الرد على هذا الموقف بتعيينه وكيلاً للديوان في مايو - استمر هذا المنصب خالياً أكثر من اثنتي عشرة سنة - دون

= مارس ١٩٤٥، ص ١١.

(١) حسن يوسف: المرجع المذكور، ص ٩٣.

(٢) F.O. op. cit, 21947, J 1895 - 6 - 16, Lampson - F.O, Cairo, April 29, 1938, No 486.

(٣) Ibid, 21946, J 1678 - 6 - 16, Lampson - F. O, Cairo, April 22, 1938.

علم محمد محمود، فكانت قمة الاستهانة به من القصر[١] .

وزادت العلاقة توتراً بين الملك ورئيس وزرائه عقب تشكيله الوزارة الجديدة في ٢٧ أبريل ١٩٣٨، ويشكو الأخير للسفير البريطاني من فاروق وتأثره بالمحيطين به وينتقد تصرفاته، ويتنبأ لامبسون بقصر الفترة الزمنية المتبقية من عمر الوزارة[٢]. ويؤجل رئيس الوزراء البحث في مسائل عديدة كانت الوزارة قد أرسلتها للقصر ولم تتلق رداً، ويصرح بأنه ضاق ذرعاً بأن « الحالة أصبحت لا تطاق، وأنه لا يستطيع العمل في هذه الظروف»[٣]. وتسلطت أوتقراطية فاروق وكسرت جميع الأسس الدستورية، وقد أثار فكري أباظة تلك العدوانية بطريقة غير سافرة في المصور بمقال تحت عنوان « الجالس على العرش » بين أن فاروقاً « ورث والده على العرش وورث قواعد دستورية مهتزة رجراجة فيها لغط وفيها جمود، وهو قد درس أن الدستور كما احتاط لسلطة الحكومة الدستورية احتاط كذلك لسلطة الملك الدستوري»[٤] .

واستمر رئيس الديوان يدفع فاروقاً في هذا الطريق ، في الوقت الذي يخطط فيه للوثوب إلى رئاسة الوزارة، فالتجأ إلى حيلة يجس بها غور الملك تجاهه وتوطد مركزه في القصر وتنصره على رئيس الوزراء، فقدم استقالته ، في ٨ مايو من رئاسة الديوان، ورفضها فاروق في خطاب أثنى فيه على وفائه وإخلاصه لوطنه ومليكه، وكان فريداً من نوعه لم يتلق مثله أي رئيس ديوان من قبل[٥] وعليه واصل علي ماهر مهامه في ثقة واعتزاز. وينشر ما يدل على

(١) د. عبد العظيم رمضان : الصراع بين الوفد والعرش ، ص ٢٠٠ .

(٢) F.O. op. cit, J 1870 - 6 - 16, Lampson - F.O, Cairo, May 4 ,1938 .

(٣) آخر ساعة المصورة ، عدد ٢٠١ في ٨ مايو ١٩٣٨ ، ص ٦ .

(٤) المصور ، عدد ٧٠٨ في ٦ مايو ١٩٣٨، ص ١١ .

(٥) الأهرام، عدد ١٩٢٧١ في ٩ مايو ١٩٣٨، ص ٩، آخر ساعة المصورة ، عدد ٢٠٢ في ١٥ مايو ١٩٣٨، ص ١٠ .

التقارب بين الملك وإسماعيل صدقي، إذ يصحبه معه في نزهة نيلية بعد استقالته من الوزارة وفي ذلك حرب نفسية لرئيس الوزراء الذي واصل شكواه من أنه لم يعد يلقى من الملك ما كان يلقاه من عطف فيما مضى، ففي المناسبات يولي ظهره له كلما اقترب منه أو همَّ بالاشتراك في الحديث بينما يوجه اهتمامه للمدعوين، ويتبع نفس الطريقة في صلوات الجمعة مما أدى إلى تمنعه عن الذهاب، وأسعفه توعك صحته[1]. ويلقي لامبسون اللوم على رئيس الوزراء لتعامله مع الملك على أنه شخص ناضج، وأنه كان من الواجب عليه معاملته على أنه طفل في دور التربية[2].

ويتأزم الموقف خاصة بعد رفض محمد محمود وجهة نظر القصر بشأن تعيين أحد أعضاء حزب الشعب خلفاً لإسماعيل صدقي وزيراً للمالية وإسناد الوزارة لنفسه، رفع استقالته للملك، لكنه رفضها وأشار ببقاء الوزارة[3]، رغبة منه في ممارسته هوايته في الإقالة، وانتظاراً لتصعد الأزمات وانتهاب مزيد من السلطات، وأقدم بتوجيه من رئيس ديوانه على تعديل الوزارة بإدخال أحمد ماهر والنقراشي اعتقاداً بأن إشراك السعديين فيه مصلحة للقصر، إما أن يغدق عليه وتستسلم الوزارة لطلباته وترحب بسطوته، وإما أن يستمر الوضع على ما هو عليه أو يشتد وبذلك يصبح الاتجاه الجديد معروفاً، وبالتالي يستبعد من التصور لإمكانية الاعتماد على السعديين، وفي الحالتين تقدم الفرصة نفسها لرئيس الديوان ليصبح الخليفة المنتظر لمحمد محمود الذي قدم استقالته في ٢٤ يونيو وأصدر له فاروق أمر تشكيلها في نفس اليوم، وقد اعتقد رئيس الوزراء - وكما أخبر السفير البريطاني - أن في إشراك السعديين قضاء على

---

(١) آخر ساعة المصورة ، عدد ٢٠٣ في ٢٢ مايو ١٩٣٨ ، ص ٩ عدد ٢٠٧ في ١٩ يونيو ١٩٣٨ ، ص ١٢ز

(٢) Lampson, op. cit, Box II, May 19, 1938. P. 92.

(٣) F.O.Op. Cit, 2366, J 2121 - 16, Lampson - Halifax, Cairo, May 5, 1939. No. 564.
الأهرام ، عدد ١٩٢٤٠ في ٤ يونيو ١٩٣٨ ، ص ٨.

دسائس علي ماهر، بينما رأى أحمد ماهر تفضيل الانضمام على تركيز السلطة في يد القصر نتيجة لانكماش الأحزاب[١]. وسافر محمد محمود إلى لندن وعقد اتفاقية الثكنات، في الوقت الذي لم تثبط فيه عزيمة علي ماهر ومضى في معاكسة الوزارة، واستخدم مصر الفتاة في الهجوم عليها، ثم كان لقاؤه السري مع النحاس على شاطىء سان استيفانو بالإسكندرية، ونشرت المصري الخبر، وبرر رئيس الديوان الموقف بالصدفة، وأعلن عن نيته الصافية تجاه المقابلة[٢]. وأثار هذا اللقاء فاروقاً، ومنذ تلك الآونة بدأ مركز علي ماهر يهتز.

وخفف فاروق من وطأته على رئيس وزرائه بعض الشيء، لكنه في نفس الوقت يشعره بقرب زوال حكمه، فأثناء اصطحابه له لإحدى الحفلات التي أقيمت في الإسكندرية في أوائل اكتوبر، قدمت رواية « البحث عن الحقيقة » لسليمان نجيب، الذي استدعي عقب الفصل الأول ومثل بين يدي الملك وداعبه بشأن دوره وربطه بسؤال : من هو أصلح رجل في مصر لحكم البلاد؟ فأجابه « أرى أن أصلح رجل هو الذي يحظى بأكبر نصيب من ثقة مولانا الملك »[٣]. وواضح أن فاروقاً أراد إظهار محمد محمود بمظهر غير الصالح. وواصل الملك اتصالاته به، وكان يطلبه فجأة حتى دون إعطائه الفرصة لارتداء الملابس الرسمية، ويكلمه قبل الفجر ليملي عليه ما يتضمنه خطاب العرش، وهذا الخطاب أرسل إلى القصر بعد إعداده أربع مرات وأعيد منه نفس المرات[٤]. وضاق محمد محمود، وفي حفل افتتاح البرلمان لمح للملك عن ضعف صحته وعما أشار به الأطباء عليه من وجوب الراحة، فأدرك فاروق المقصود فخاطبه بقوله: « ستظل رئيساً للحكومة ولك أن تنيب عنك من

---

(١) Ibid.

(٢) محمد حسين هيكل: المرجع المذكور، حـ ٢، ص ص ١٢٠، ١٢١.

(٣) آخر ساعة المصورة، عدد ٢٢٤ في ١٦ أكتوبر ١٩٣٨ ص ١٠ .

(٤) روز اليوسف، عدد ٥٥٦ في ٦ نوفمبر ١٩٣٨، ص ٣، آخر ساعة المصورة، عدد ٢٣١ في ٤ ديسمبر ١٩٣٨، ص ٣.

تشاء»[1] . ومن المحقق أن هـذه الـرغبـة الملكيـة اتفقت مـع وجهـة النـظر البريطانية فيما يختص ببقاء الوزارة، فعندما شكا وزير الحربية إلى لامبسون من تـدخـل القصـر في أعمـال وزارتـه وطلب المشـورة، نصحـه بـالإبقـاء على الوضع[2]. خاصة أنه في تلك الأثناء اضطربت الظروف الدولية وبـدأت نذور الحرب.

واستغل فاروق مسألة رشوان محفوظ وقضية مزرعة الجبل الأصفر للطعن في نزاهة الحكم، وأعلن عن عدم رضاه ورغبته في التحقيق وإبعاد الوزير من منصبه، فقدم استقالته، وانتدب مكانه حسين سري[3]، والتقى رئيس الوزراء بالملك واستعمل معه لهجة عنيفة نظراً لتعطيل أعمال الوزارة بالقصر، وأشـار إلى الاستقالة إذا استمر الحال على ما هو عليه ، واعتبر السفير البريـطاني أن مثل هذا الأسلوب هو الصواب بعينه[4]. وجاءت مسألة تمثيل مصر في مؤتمر المائدة المستديرة بلندن لتشكل لطمة من القصـر للوزارة، فمن المفروض أن يمثل مصر رئيس الـوزراء أو وزير الخـارجية، ولكن وفقـاً لتلاقي وجهتي نـظر فاروق ورئيس ديوانه، سافر علي ماهر مصطحباً معه عبد الرحمن عزام والأمير عبد المنعم الذي أسندت إليه رئاسة الوفد، وتقبل رئيس الوزراء الأمر لدرجة أنه حينما أدرك نية فاروق تجاه الترشيح اقترح عليه نفس الأسماء، وبين خبرة علي ماهر وأهمية مصاحبته للأمير، وعلى هذا اعتبر سفر رئيس الديوان انتـداباً من

---

(١) روز اليوسف ، عدد ٥٦٠ في ٤ ديسمبر ١٩٣٨، ص ٤ .

(٢) F.O. Op. Cit. 21949, J 4578 - 6-16, Lampson-F.O, Cairo, Dec. 7, 1938.

(٣) آخر ساعة المصورة ، عدد ٢٣٣ في ١٨ ديسمبر ١٩٣٨ ، ص ٤ ، فؤاد أكرم : المصدر المذكور، ص ٣٧٧ .

(٤) F.O.Op. Cit. 23304, J 236 - 1 — 16, Lampson - F.O, Cairo, Jan. 18, 1939, No 141.

الوزارة[1]. وبذلك تساوت الدرجة، الوزارة في ضعفها والملكية في تسلطها.

وتشعبت الخلافات خاصة المتعلقة بالتعيينات والتضارب فيها وعدم اعتمادها، وقد أسفر بعضها عن استقالة حسن صبري وزير الحربية بسبب تعيين مدير مصلحة الحدود[2]. أيضاً مثلت تطبيق الكدر الجديد على الجيش أزمة بين فاروق وحكومته، وعاد ليتحاشى اللقاء مع محمد محمود، ففي أوائل يناير ١٩٣٩ اتصل الأخير بالديوان وطلب موعد مقابلة ملكية، فعاود الديوان وسأله عن الغرض، فبين أنه لعرض مسائل هامة، فعاود الديوان اتصاله به مشيراً إلى إيجاد الحلول لهذه المسائل ثم عرضها[3]. وفي هذا تعطيل لأمور الدولة وتمنعا من فاروق لتلبية رغبة رئيس وزرائه الذي كان مدركاً للمغزى حتى إنه تخلف تلقائياً عن صلاة الجمعة مع الملك مما أدى إلى التكهن بسوء العلاقة[4]. وعندما تقررت الرحلة الملكية إلى أسيوط، كانت التقاليد تقضي بأن يكون محمد محمود في المعية الملكية لغياب علي ماهر عن مصر، وأعد رئيس الوزراء نفسه حيث رأى انتهاز الفرصة ليعرض على الملك بعض الموضوعات أثناء السفر بالقطار، ولكن الإرادة السنية صدرت بالسفر بالطائرة[5]. وبذلك بلغت درجة إذلال فاروق لوزارته أقصاها، وبالرغم من هذا إلا أنها تملقته، فقد منحته الجامعة درجة الدكتوراه الفخرية في احتفال كبير، وتسلمها وسط هتافات الطلبة بحياته وبأنه نصير العلم وحامي الدستور[6].

---

(١) Ibid.

(٢) N.O. 407 - 223, J 377 - 1 - 16, Lampson - Halifax, Cairo, Jan. 16, 1939, No 41.

(٣) روز اليوسف، عدد ٥٦٦ في ١٥ يناير ١٩٣٩، ص ١٠.

(٤) نفس المصدر، عدد ٥٦٨ في ٢٩ يناير ١٩٣٩، ص ٣.

(٥) نفس المصدر، ص ١٥.

(٦) نفس المصدر، عدد ٥٧٤ في ١٢ مارس ١٩٣٩، ص ٤١، الأهرام، عدد ١٩٥٦٣ في أول مارس ١٩٣٩، ص ١.

اعتمد فاروق على البنداري وكيل الديوان والقائم بأعمال رئاسة أثناء فترة وجود علي ماهر في لندن ، وفي الواقع فإن هذه الشخصية قامت بدور أثر تأثيراً واضحاً على اتجاه الملك الذي حتمت عليه طبيعته التنقل بين أحضان المحيطين به، وبالرغم من أن عليّ ماهر هو صاحب الفضل في تولي البنداري منصبه، إلا أنه سرعان ما أثبتت الأحداث أن الأخير يعمل وفق منهج خاص يختلف كلية عن أسلوب رئيس الديوان، فالبنداري كان متشرباً لمبادىء مصر الفتاة، وملأت فكرة الدم الجديد ذهنه، ومن ثم أسر فاروقاً بها، فتحمس لها كنظام جديد، وبالتالي فهي تتناقض مع نمط علي ماهر ونظامه التقليدي، وأوضحت التقارير أن وكيل الديوان يجتمع ببعض الشباب البارزين من الأحزاب، وأنهم فهموا منه « أن الملك يعتزم إجراء تطور إداري وأن يؤلف وزارة منهم نابذاً العنصر القديم نبذ النواة »[1] وعليه ساءت العلاقة بين وكيل الديوان ورئيسه، وساعد فاروق على جذوتها بتقريب الأول وإهمال الثاني خاصة بعد مقابلته للنحاس، وأشار لامبسون إلى حكومته إلى الضعف الذي أصاب علي ماهر أثناء غيابه عن مصر[2].

وجاءت الترجمة العملية في تلك الخطبة التي أذاعها فاروق بمناسبة رأس السنة الهجرية في ٢١ فبراير ١٩٣٩ حيث أظهر تشبهه بأبيه في أن أحداً لا يستطيع التأثير عليه إذا تبين صواب أمر في صالح الشعب، وأن ثقته في نفسه وتوكله على ربه يلهمانه تصريف الأمور ثم نوه إلى الدم الجديد « إنني أومن ـ ومر الأيام يؤيد إيماني ـ أن شباب مصر المتوثبة للمجد، سيكتبون صفحة خالدة في تاريخ الوطن، وفي استطاعتهم أن يصنعوا من هذا الوطن

---

(١) المصور، عدد ٧٥٧ في ١٤ أبريل ١٩٣٩ ، ص ١١، انظر فصل الجماعات الأيديولوجية عنصر مصر الفتاة .

(٢) F.O. 371-23305, J 2047-1-16, Lampson-F.O, Cairo, May 12, 1939, No 560.

العزيز مصر العظيمة المتحدة التي هي آمالنا وأحلامنا، وعلى الشباب وحده تحقيق هذا الحلم»[1] . وفي ذلك أسلوب جديد، فهو يريد إعلام الناس أن القصر فاروق وحده، وأن المهمة أوكلت للعناصر الشابة، ومن ثم فقد أثارت تلك الكلمات الانتباه، واعتبرت ضربة ملكية موجهة إلى السياسيين داخل الحكم وخارجه، واستاء الوزراء لهذا الاتجاه بالإضافة إلى إهمال الخطبة ذكر الحكومة أو البرلمان[2] . وكان لها انعكاسها على رئيس الديوان الذي طلب إليه سماعها وهو في لندن ليتيقن من أن مركزه اهتز ولم يعد صاحب السلطة وموجهها ، ويكتب لامبسون لحكومته ليسجل تبرمه منها، وأن فاروقاً يسير وفق نغمة ثقته في نفسه ويصدر منه ما يثبت أنه ملك شاب تنقصه الخبرة حيث لم يبلغ من العمر إلا تسعة عشر عاماً[3]. وحرص فاروق على أن تكون الخطبة مفاجأة ، فلم يعرف أحد بمضمونها قبل إذاعتها، ويذكر السفير البريطاني أن الملك أعدها بمعاونة مدرسه الشيخ أحمد يوسف وسلمها إلى البنداري بعد إذاعتها[4] . ويؤكد مصطفى أمين أنه سمع من فاروق قوله « أنا الذي وضعت الخطبة بنفسي»[5] . ولكن المعنى والأفكار والمدلول والصياغة تشير إلى أصابع البنداري فيها، واللهجة والعظمة والتعالي تنتمي لطباع الملك.

وساءت علاقة فاروق برئيس ديوانه عقب عودته، فأصبح يجد صعوبة في مقابلته، وعندما التقى به طلب منه توضيح المعاني التي جاءت بالخطبة فأجابه فاروق بأنه المقصود، وأرجع ذلك إلى أن أقاربه يرددون بأنه يعمل كل شيء، بينما الملك لا يعمل شيئاً، وهذا التصريح اعتبر طعنة في صدر علي ماهر الذي اتهم البنداري بالدس له عند فاروق، وطلب الملك من رئيس ديوانه تسليم جزء

---

(١) آخر ساعة المصورة، عدد ٢٤٣ في ٢٦ فبراير ١٩٣٩، ص ٣.

(٢) F.O. Op. Cit, 23304, J 803 - 1 - 16, Lampson - Halifax, Cairo , Feb. 21, 1939,

(٣) Ibid.

(٤) Ibid.

(٥) آخر ساعة المصورة، عدد ٢٤٣ في ٢٦ فبراير ١٩٣٩، ص ٤.

من عمله للوكيل خاصة ما يتعلق بالشئون الخارجية، وأراد فاروق أن يوجه لـه ضربة أخرى ، فأخـطره بموافقتـه على تعيين أحمد مـاهر رئيسـاً للوزارة خلفاً لمحمد محمود الذي سيستقيل نظراً لسوء حالته الصحية ، وهدف من ذلك أن يشعره بضعف مركزه في القصر والقضـاء على أمله في منصب رئيس الوزراء. ومحاولة لاستعادة نفوذه لوح بالاستقالة وهو يعلم أن فاروقاً سيرفضها لحاجته إليه وسيسـانـده ضـد البنـداري، ولكن أصـدقـاءه نصحـوه بـالتـريث حتى تنتهي الأزمة[١].

وفي هـذه الأثنـاء زاد جفـاء الملك لـرئيس وزرائـه الـذي احتـج على الخطبة[٢]، وراح يتعمد الإثارة، فيحضر الحفلات التي يحضرها الملك ولكن يصل بعده، ويترك المنصة قبله دون أن يتبادل معه كلمـة واحدة[٣]. ويصـرح للسفير البريطاني بأنـه في حالـة استمرار فـاروق على ما هـو عليه، فسيهـدده بالاستقالة، وأنه قرر مقابلته وتحذيره من ضرورة أن يسقط من الاعتبار التقرب الألماني والإيطالي وينهي مسألة الحاشية، ويشير إلى أنه إن لم يصلح طـرقه فمن المؤكد أنه سيفقـد عرشـه[٤]. وبناء على خشيـة الملك من انضمام علي ماهر إلى معارضيه سواء رئيس الوزراء أو السفير البريـطاني أو الوفـد، ويكون جبهة مضادة للقصر، بالإضافة إلى توتر الموقف الدولي وعدم رغبة بريطانيا في وجود البنداري إذ رأت في أفكاره ما يؤثر على وضعها، وفي حركاته وتصرفاته ما يسيء لهـا ويكون خـطراً عليها ، رفض فـاروق الاستقالـة التي قـدمهـا رئيس الديوان وطلب منه البقاء في منصبه ، ولإقصاء وكيل الديوان أُعطي إجازة لمدة شهر ثم عُيِّن وزيراً مفوضاً لمصر في بروكسل[٥]. وبذلك عاد النفوذ لعلي ماهر

---

(١) F.O. 407, Op. Cit, J 1443 - 1 - 16, Lampson - Halifax, Cairo, April 4, 1939.

(٢) F.O. 371, Op. Cit, J 941 - 1 - 16, Lampson - F.O. Cairo, March 7, 1939.

(٣) روز اليوسف، عدد ٥٧٧ في ٢ أبريل ١٩٣٩ ، ص ٣ .

(٤) F.O. Op. Cit, J 1088 - 1 - 16, Lampson - F.O, Cairo , March 16, 1939, No 190.

(٥) آخر ساعة المصورة، عدد ٢٤٩ في ٩ أبريـل ١٩٣٩، ص ٤، آخر لحـظة ملحق آخر =

لكنه لم يكن إلا مؤقتاً. وغدت سطوة الملك على السلطة سافرة وأشار إليها فكري أباظة علانية في مقال بعنوان « التيارات الخفية في الدولة » نشر بالمصور ويتضح منه كيف ذابت سلطة الحكومة بين يدي الملك[1].

وأقدم فاروق على بعض التصرفات أثبتت استهانته بالحكومة، فهو يحضر لمجلس النواب متخفياً، وتسبب ذلك في أزمة مع محمد محمود الذي لم يرض عن هذا المسلك وهدد بالاستقالة ما لم يدرك الملك دوره الدستوري ويحترمه، وبين أنه إذا التزم الملك بالدستور، فإن خليفته سيكون أحمد ماهر، وإذا خالفه يكون علي ماهر[2]. وبالفعل قدم استقالته في ٦ يوليو ١٩٣٩، لكنه استمر في الوزارة بضغط من فاروق الذي كعادته أراد ممارسة سلطته في هذا الشأن، كما أنه لم يكن قد أعد للأمر عدته. وبدأت التكهنات بشأن تغيير الوزارة، وفي لقاء لأحمد حسنين مع لامبسون في ١٧ يوليو أثيرت مسألة خليفة محمد محمود، وأن المرشح المنتظر هو علي ماهر، ويكتب السفير البريطاني للندن عن سوء الحالة الصحية لرئيس الوزراء، وأن فاروقاً يرغب في تشكيل وزارة محايدة يمثل فيها الوفد ما عدا النحاس ومكرم عبيد، وفي لقاء للامبسون مع فاروق أشار إليه بأن الوقت غير مناسب لتغيير الوزارة، ومن الممكن الإبقاء على محمد محمود حتى الخريف لحين تحسن الظروف ونصح بتشكيل وزارة ائتلافية ولكن فاروقاً أجابه « إن هذا هو الحل المثالي، ولكن لا تنسى أننا شرقيون وتشكيل وزارة ائتلافية يكون ضرورياً في البلاد التي بها طوائف مختلفة، وأما نحن فلسنا كذلك »[3]. وبطبيعة الحال كان فاروق شغوفاً بوزارة قصر يحركها وفقاً لإرادته،

= ساعة، عدد ٧٦٧ في ٦ يوليو ١٩٤٩، ص ٣.

F . O . 407 ,Op.Cit. J 2047 -1 - 16. Lampson - Malifax. Cairo. May 12. 1939. No 560.

(١) المصور، عدد ٧٦٤ في ٢ يونيو ١٩٣٩، ص ٢.

(٢) ماكليف : المرجع المذكور، ص ص ٦٤، ٦٥،

F.O. 371 - 23306, J 2616 - 1 - 16, Lampson F.O. Cairo. July 3. 1939.

(٣) F.O. 407, Op. Cit. J 2795, 2948 - 1 - 16, Lampson - Halifax. July 13. 26. 1939.

لا تقف فيها عقبة أمامه تناوئه أو تحد من أوتقراطيته. وفي اليوم الذي حدده بعث بكبير أمنائه في ١٢ أغسطس إلى رئيس وزرائه بفندق وندسور بالإسكندرية لينقل إليه رغبة مليكه في تقديم الاستقالة حرصاً على صحته[١]. والحقيقة أنها إقالة مغلفة بغطاء شفاف من المجاملة، وأثبتت أن الملك صاحب الرأي والكلمة النافذة، فهو يملك ويحكم، وعندما وجد من يريد اقتطاع جزء من سلطاته أزاحه من طريقه بعد أن استنفذ أغراضه منه.

وبينما كان الملك يتسلط على الحكم وفق المنهج الذي اتبعه وهو في مقتبل عمره مما ألبسه ثوباً من الكبرياء وأعطاه الأحساس بأنه الحاكم الأوحد وترسب وترسخ هذا الاعتقاد في داخله، راح يستغل شعبيته متبعاً الطريقة التي تتفق مع اتجاهه، وكتب لامبسون لحكومته تحت هذا المعنى مبيناً أن فاروقاً بواسطة شبابه وزواجه تمكن من أن يستحوذ على الشعب الذي لم يظهر أية كراهية أو رد فعل نحو الأسرة الحاكمة الأجنبية[٢]. وكثرت تحركات فاروق بين الشعب، فهو يقوم بالزيارات الفجائية، يذهب إلى مصلحة الموانىء والمنائر وينزل إلى الورش ويشاهد العمال، ويسعد بالهتافات التي تطابق المظهر الذي يسعى إليه، ويتردد على الأوبرا، تارة ليفتتح المؤتمرات وأخرى ليشاهد الروايات، ويفتتح المعارض، ويزور المستشفيات، ويهب التبرعات، ويقوم بالرحلات، وتعدد جهاتها، إلى الصحراء الغربية حيث يقدم الهدايا والخلع لرؤساء القبائل، وإلى الوجه القبلي لافتتاح المنشآت الجديدة ولوضع حجر التعلية لخزان أسوان ويلتقي بالأهالي ويمنحهم العطاءات، وإلى الوجه البحري ليضع حجر الأساس للمشروعات[٣]. وينتهز شهر رمضان ويتحدث في

---

(١) محمد حسين هيكل: المرجع المذكور، ص ١٣٨.

(٢) F.O. 371 - 21948, J 4332 - 6 - 16, Lampson - Halifax, Cairo, Nov. 7, 1938, No 1197.

(٣) الأهرام من عدد ١٩١٧٢ في ٢٧ يناير ١٩٣٨ إلى عدد ١٩٧٠٤ في ٢١ يوليو ١٩٣٩، ص ص ١، ٨، ٩، أعداد متفرقة.

الإذاعة بأسلوب يجذب الناس إليه، ويكرر نفس اللقاء في عيد تـوليه السلطة الدستوريـة، ويركـز على إلقاء المسئوليـة وعبء تبعات الملك عليـه في هذه السن المبكرة والتضحيات التي يقدمها لأداء واجبه[1]. وذلك ليستدر العطف عليه ويزيد من تقرب الشعب له. ويعرب عن رغبته بألا تقام زينات في عيـد الجلوس الملكي، وتنشر الصحافة هباته للفقراء بهذه المناسبة وتشيد بديموقراطيتهوتنشر التصاريح التي يدلي بها وتتضمن أنه لا يحب أن يمتاز عن رعيته[2]. ومما لا شك فيه أن تلك الدعاية المرسومة، وإذا أضيف إليها ما اختص بمظاهر صلاحه وتدينه، قد حققت المطلوب وهيأت له المناخ المناسب لمزيد من ممارسة تسلطه ودعمت أسلوب القصر في الحكم.

التصق فاروق بعلي ماهر وتأثر به وخضع لتوجيهاته منذ فترة مبكرة بحكم صغر سنه وحاجته لعقل مدبر يقف بجواره، وأدى علي ماهر المهمة بنجاح، فأعطى للقصر مكانة لها طابعها الجديد، فرضت نفسها على الساحة السياسية، وشكل الملك الشاب وهيمن عليه وغرس فيه مبادئه وأعده ودربه على توسيع سلطته وحقوقه وتحقيق أطماعه، وعندما حاد عنه بعض الوقت أجبره على التراجع، وهنا رأى فاروق ـ وفقاً لما تشربه ـ ضرورة التحرر من التبعية بعد أن تذوق متعة تحريك السياسيين وتحديهم، وساعدته الظروف نظراً لرياء وتملق الكثيرين منهم له، فأحس بقدرته على ممارسته هوايته على أصحاب الفضل عليه. هذا في الوقت الذي كان فيه علي ماهر يضع في اعتباره كرسي رئاسة الوزراء، ولم يكن صعباً أن يصل إليه بعد إقالة النحاس، ولكن مصلحته الشخصية أملت عليه الانتظار، وجاءت الفرصة المرتقبة عقب استقالة محمد محمود، التي انتهزها فاروق ليحقق سياسته في إخراج رئيس الديوان من القصر

---

(١) F.O.Op. Cit. J 4144 - 6 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Oct. 28, 1938.

(٢) الأهرام، عدد ١٩٢٦٨ في ٦ مايو ١٩٣٨، ص‌ص ١، ٨، عدد ١٩٧١٣ في ٣٠ يوليو ١٩٣٩، ص ١، المصور، عدد ٧٥٨ في ٢١ أبريل ١٩٣٩، ص ٢٢.

وفي إسناد الحكم لرجل القصر حتى يضفي السيطرة الملكية الكاملة على الحكومة.

وفي ١٨ أغسطس ١٩٣٨ صدر الأمر الملكي لعلي ماهر لتأليف الوزارة، وشكلها من المستقلين والسعديين[١]. وبالتالي أصبح اعتماده على الملك لا على البرلمان، ووضعت روز اليوسف صورته على غلافها ممسكاً بشعار كتب عليه « الوطن والعرش»[٢]. فكان ذلك تعبيراً عن التبعية المطلقة لفاروق وهذا ما سعى إليه طوال وزارته لعله يعود بعدها إلى القصر مرة أخرى بعد حصوله على الرضا الملكي الكامل. وأيد الملك رئيس وزرائه في الشخصيات التي اختارها لوزارته، وكان الاهتمام منصباً على وزارة الدفاع نظراً لظروف الحرب المتأهبة، فعين لها صالح حرب، وتولى عزيز المصري رئاسة الأركان ؛ ولهذا الأمر مغزاه فيما يتعلق باتجاه الوزارة، ولم تمض إلا أيام على التشكيل إلا وأعلنت الحرب في أول سبتمبر ١٩٣٩. وشعر فاروق بالأمان بمساندة علي ماهر الذي اعتبر أيضاً كرئيس للديوان بعد أن أجلس في وكالته عبد الوهاب طلعت، وهو أحد رجاله، وبالتالي أصبحت أعمال الديوان تنجز من خلاله، وبذلك سيطر على الجهتين، وأعطى له قانون الطوارىء حرية التصرف، ولم يكن الملك مستاء من هذا الوضع وإنما سعد به، ففي خطبته الإذاعية بمناسبة حلول شهر رمضان أشار صراحة بالثقة البالغة في رئيس وزرائه وتعلق روز اليوسف « وهكذا فإن علي ماهر يحظى بما لم يحظ به رئيس حكومة مصرية من قبل»[٣].

وانطلاقاً من التصرفات غير الدستورية التي اعتاد فاروق اقترافها، فقد صحب معه كبير ياورانه وتنكرا وحضرا جلسة مجلس النواب في ٢ اكتوبر

---

(١) فؤاد كرم : المصدر المذكور، ص ص ٣٨٠، ٣٨٣، من المعروف أن المستقلين كانوا طوع الإرادة الملكية، استند إليهم فاروق واعتمد عليهم خاصة أثناء الأزمات.

(٢) روز اليوسف، عدد ٥٩٨ في ٢٦ أغسطس ١٩٣٩.

(٣) نفس المصدر، عدد ٦٠٦ في ٢٣ أكتوبر ١٩٣٩، ص ٣.

ليستمع إلى بيان علي ماهر، وشهد الجلسة وتعليقاتها، وعرفت شخصيته عند انصراف الحاضرين، ومن الطريف أن تعليق الصحافة - حتي المعارضة منها - ارجع هذا التصرف إلى اهتمامه بشئون مملكته صغيرها وكبيرها في ظل الظروف الدقيقة التي تجتازها البلاد(١). وبذلك أراد فاروق امتداد سيطرته حتى على البرلمان، وزاد امتهانه له حين ضرب عرض الحائط بالتقاليد البرلمانية فعقب افتتاحه وإلقاء خطبة العرش ذهبت البعثة البرلمانية إلى القصر لتشكر الملك على افتتاح الدورة البرلمانية كما هو معتاد، فتحدث مع أعضائها بطريقة انتقادية للغاية لفتور الحماس الذي استقبلت به الخطبة، وأشارت لهجته إلى أن المساندة الملكية مؤكدة لرئيس الوزراء في أية صعوبات قد تقابله مع البرلمان، فكان هذا بمثابة إعلان صريح لسيطرة نفوذ السلطة التنفيذية على البرلمان، وعقب المقابلة احتج رئيسا مجلسي الشيوخ والنواب لدى رئيس الوزراء على إجراء الملك غير الدستوري والذي أصبح موضوعاً متداولاً على الألسنة، وبعد مشاورة أجراها علي ماهر مع فاروق أعطى التأكيدات لرئيسي المجلسين بأن هذا التدخل الملكي لن يتكرر(٢). والحقيقة أن التأييد المتبادل كان سمة العلاقة التي ربطت بين الملك ورئيس وزرائه، ولم تكن بريطانيا لترضى بتلك الإجراءات التي أقدما عليها، ومن ثم تدخلت وأسقطت الوزارة(٣).

واستمراراً لسياسة هيمنة فاروق على الوزارة، ورغبة في إيجاد التوازن بين هذا الاتجاه وبين تحقيق الرغبة البريطانية، عهد الملك إلى حسن صبري بتأليف الوزارة في ٢٧ يونيو ١٩٤٠، وجمعت ممثلي مختلف الأحزاب ما عدا

---

(١) الأهرام، عدد ١٩٧٧٨ في ٣ أكتوبر ١٩٣٩، ص ٦، المصري، عدد ١٠٤٧ في ٣ أكتوبر ١٩٣٩، ص ٦.

(٢) F.O.Op. Cit. 23307, J 4881 - 1 -16, Lampson - Halifax, Cairo, Dec. 1939, No 1488.

(٣) انظر فصل عابدين وقصر الدوبارة عنصر المحالفة في التطبيق.

الوفد[1]. ومنذ اللحظة الأولى وضح انجرافها مع السياسة البريطانية، مما أقلق فاروقاً لما يعوق من فرض سيطرته عليها حتى إنه لفت نظرها، فعندما اجتمع بالوزراء ركز على قوله «كونوا مصريين ومصريين قبل كل شيء»[2]. ولكن بدا أن الأمور لن تسير وفق إرادته. ولم يعتمد حسن صبري في مركزه على فاروق وإنما ألقى بثقله تجاه قصر الدوبارة حيث صرح له لامبسون بمساندته في حالة دخوله في صراع مع العرش، وعليه فقد أعطى رئيس الوزراء مهلة ثلاثة أسابيع للقصر ليصلح من طريقته ويعدل عن تصرفاته، وأخطر الملك أنه إذا لم يتم ذلك سيكون مضطراً لتقديم استقالته[3]. ويرجع سبب الأزمة إلى وجود عبد الوهاب طلعت وكيل الديوان الذي قربه فاروق إليه، ومعروف تلك العلاقة التي تربطه بعلي ماهر، وعليه فقد رفض رئيس الوزراء استلام المكاتبات عن طريقه، وشرح الأمر صراحة للملك وبين له الصعوبات في طريقة التعامل وضرورة تعيين رئيس ديوان للاعتماد عليه حتى تسير الأمور في مجراها، وألا يكون من بين رؤساء الوزراء السابقين - والسبب واضح وهو استبعاد علي ماهر - وأنه على استعداد لعرض أسماء المرشحين إذا شاء الملك. وأحس فاروق بمرمى حسن صبري فبين له أنه يتبع سياسة النحاس التي كانت تسبب المشاكل بين القصر والوزارة، وأصر رئيس الوزراء على رفضه في أن يكون وكيل الديوان واسطة الاتصال فيما يتعلق بالمسائل الحربية، وطلب أن يقوم عمر فتحي مساعد كبير الياوران بالمهمة[4].

وتمشياً مع طبيعة فاروق للعناد والتحدي خاصة وهو يعلم أن رئيس وزرائه تحركه الأصابع البريطانية، وفي نفس اليوم الذي التقى فيه به، عين عبد الوهاب طلعت رئيساً للديوان بالنيابة، مما جعل العلاقات تزداد سوءاً بين

(١) فؤاد كرم : المصدر المذكور، ص ٣٩١.

(٢) المصور، عدد ٨٢١ في ٥ يوليو ١٩٤٠، ص ٨.

(٣) F.O.Op. Cit, 24626, J 1647 - 92 - 16, Lampson - F.O, July 17, 1940, No 745.

(٤) Ibid, No 745, 756.

الطرفين، وأرسل حسن صبري رسالة إلى الملك في هذا الخصوص وبين أنه كرئيس للوزراء يرى أن تزاول الحكومة عملها وتتم التعيينات عن طريقها، وأنه فوجىء بمرسوم التعيين، وإن لم يلغ سيقدم استقالته، ويعلق لامبسون لحكومته على هذا التصرف بأنه « أحسن اختبار قامت به الحكومة مع الملك »(١). وخشي فاروق من التدخل البريطاني ولم يكن قد مضى الشهر على أزمة يونيو، وتلاحقت ضغوط رئيس الوزراء عليه لتعيين رئيس للديوان، وحتى يستبعد عبد الوهاب طلعت نهائياً، اختار شخصيتين، محمد حلمي عيسى رئيس حزب الاتحاد ووزير العدل في وزارته وأوضح للسفير البريطاني أنه من أشياع الإنكليز فوافق وطلب منه أخذ رأي النحاس(٢)، أما الشخصية الثانية فهي أحمد حسنين الأمين الأول للملك، وعليه صدر الأمر بتعيينه رئيساً للديوان في ٢٧ يوليو، واقتنع فاروق بعد فترة بأن التعيين تهدئة للموقف لما يربطه من عداء بعلي ماهر وصداقة لبريطانيا ورئيس الوزراء، في الوقت الذي وجد فيه البديل لرئيس ديوانه السابق فيما يختص بتقوية النزعة التسلطية على الحكم، ومع هذا فإنه عندما أبلغه خبر تعيينه أظهر له أنه مجرد سد فراغ، فأجابه أحمد حسنين بأنه كان يرجو سماع كلاماً عكس ذلك، ويذكر لامبسون أنه تردد في قبول المنصب(٣). ولكن ذلك هو أسلوب أحمد حسنين المعهود، فإنه يتمنع رغم تشوقه حتى يبدو بصورة الزاهد في المناصب، البعيد عن المطامع.

ونجح التخطيط وتحسنت العلاقة بين الملك ورئيس وزرائه بفضل رئيس الديوان الجديد، لكن لم ينل حسن صبري كل الاهتمام من مليكه، فلم ينعم عليه بلقب صاحب الدولة، وقلده الوشاح الأكبر من نيشان محمد علي يوم وفاته، ويرجع ذلك إلى عدم استسلامه للتسلط الملكي، فعندما علم أن برقية

---

(١) Ibid, No 771.

(٢) F.O. 407 - 224, J 1647 - 92 - 16, Lampson - Halifax, Cairo, July 3, 1940, No 656.

(٣) F.O. 371, Op. Cit, J 1712 - 92 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Aug. 2, 1940, No 848.

وردت لفاروق من السفير المصري بلندن مباشرة دون أن تصل إليه كرئيس وزراء ووزير خارجية قابل الملك محتجاً على هذا التصرف ومهدداً بالاستقالة ، ولكنه استرضاه[1]. وتعرضت الوزارة لأزمات داخلية تسبب فيها السّعديون وانتهى الأمر بانسحابهم منها، ولما كان من الصعب الاتفاق مع الوفد، لم يجد حسن صبري أمامه إلا الاعتماد على مساندة الملك من ناحية، والعلاقات الطيبة مع بريطانيا من ناحية أخرى، وعليه اقتنص فاروق الظرف وواصل سياسته تجاه حكومته بعد أن أثبت لرئيس الوزراء تعاطفه معه حينما أجرى التعديل الوزاري[2].

وحرص فاروق على الإبقاء على الوزارة ـ ويذهب لامبسون إلى أن ذلك جاء بناء على نصيحة علي ماهر ـ خوفاً من حدوث أزمة قد تؤدي إلى عودة النحاس للحكم وهو ما يكرهه، أو تشكيل وزارة برئاسة أحمد ماهر صاحب الاتجاه المعاكس فيما يختص بموقف مصر من الحرب، والملك لا يرضى بالقيام بعمل ضد إيطاليا، وعلى هذا فإنه كان شغوفاً بإخراج السعديين من الوزارة، وبالرغم من ذلك فقد أظهر أسفه على خروجهم وبين للسفير البريطاني أنه عمل كل ما في وسعه لإقعادهم[3]. وربما لجأ لهذا الأسلوب ليحمل حسن صبري المسئولية، ولكن لم يمهل الأخير القدر إذ فارق الحياة أثناء إلقائه خطبة العرش. ويمكن القول بأنه في هذه الفترة القصيرة، لم يتزحزح فاروق عن سياسته، وإن كان رئيس الوزراء لم يسلم بها كلية وقاومها في بعض الأحيان، إلا أن الرضا بالأمر الواقع فرض نفسه حيث اتفق مع المصلحة، فيصرح الملك للسفير البريطاني بأنه يحب رئيس وزرائه ويعتقد أنه رجل مرضي

---

(١) حسن يوسف : المرجع المذكور ، ص ٤٤ .

(٢) F.O. op. cit, J 1949 - 92 - 16, Lampson - F.O. Cairo, Sept. 7, 1940 No 1056.

(٣) Ibid, Lampson - Halifax, Cairo, Sept. 14, 1940, No 1092, F.O. 407, Op. Cit, J 9009 - 92 - 16, Lampson - Halifax, Cairo, sept, 24, 1940, No 11600, J 2057 - 92 - 16, No 1249.

عنه ولا يقبل عنه بديلاً»[١]. ولم يكن حسن صبري يكن له الحب، ففي حديث له مع إيدن صرح أنه «لو استدعى الأمر إبعاد الملك فاروق، فإنه سيعاون في العمل على إبحاره»[٢].

لم يكن للملك يد في اختيار حسين سري لرئاسة الوزارة، فمع وجود صلة النسب إلا أنه لم يفكر في هذه الآونة أن يرشحه نظراً لعلاقته الوطيدة بالسفارة البريطانية، ولما كانت حريصة على عدم تولي المنصب لشخص يتفق هواه مع فاروق أو علي ماهر، وجهت رئيس الديوان إلى المواصفات التي ترغبها في الحكومة الجديدة، ويذكر أحمد حسنين أن الملك عرض عليه رئاسة الوزارة، لكنه اعتذر لاعتقاده أن علي ماهر وراء الترشيح ليكون خطوة لإخراجه من القصر، وانتهى الأمر بإقناعه لمليكه بأن شخصية حسين سري مرضي عنها من جميع الأطراف، ويمكنها مواجهة الظروف الصعبة القائمة[٣]. وصدر الأمر الملكي في ١٥ نوفمبر ١٩٤٠ إلى حسين سري بتأليف الوزارة[٤]. وكانت شخصية رئيس الوزراء الجديد لها طابعها الخاص في علاقتها مع الملك، إذ جمعت بين القوة والقرابة، وفي البداية حدث بعض التغير في تصرفات فاروق والتي بدا فيها ناعم الملمس، فيخطر حسين سري السفير البريطاني بأنه عندما زاره بدأ العمل معه على خطوط صحيحة، ووجد لديه القابلية والتفاؤل، لكنه لم يصدر حكماً على تلك التصرفات حيث يعلم جيداً أنه يظهر غير ما يبطن[٥].

ومضت محاولات رئيس الوزراء من ناحية ورئيس الديوان من ناحية أخرى للضغط على فاروق والتأثير عليه لتقريبه من الحلفاء، في الوقت الذي

---

(١) PREM 3 - 295 - 4, Lampson - F.O.Cairo. Oct. 7. 1940. No 1249.

(٢) F.O. 407, op. cit. J 2104 - G. Lampson - Halifax. Cairo. Oct.25. 1940. No 137.

(٣) محمد التابعي : المرجع المذكور، ص ص ١٩٢ - ١٩٥ .

(٤) فؤاد كرم : المصدر المذكور، ص ص ٣٩٧ - ٣٩٩.

(٥) F.O. 371 - 24627, J 2226 - 92 - 16, Lampson - F.O. Cairo . No. 26. 1940. No 1612.

بذلا فيه مجهوداتهما لإقصاء نفوذ علي ماهر وعبد الوهاب طلعت عنه ، وأثمرت المساعي في تحول قلب الملك عن رئيس ديوانه القديم، فعندما شكا له من تصرفات حسين سري تجاهه، طلب تفاهمهما معاً، ثم عاد وأعطى رئيس وزرائه حرية التصرف في اتخاذ ما يراه طالما كان خارجاً عن اختصاص العرش وذلك حينما عرض عليه تحديد إقامته، كما أشار فاروق إلى أنه على استعداد لإصدار أي مرسوم يكون فيه مصلحة البلاد. وراح رئيس الوزراء يؤكد للسفير البريطاني تمتعه بتمام الثقة الملكية وأنه يقاوم محاولات زعزعتها[1]. وجاء هذا التوافق نتيجة لرغبة فاروق في مسايرة التيار الذي تحكمه الظروف الدولية، وكانت تشير في هذه الفترة إلى أن بريطانيا تقبض على الزمام ، بالإضافة إلى شخصيته المتقلبة فرضت عليه أن يخطو الخطوة التي توصله لمزيد من الكسب ، وهذا ما يبرر تصرفاته.

ونتيجة لاتجاه الملك في التقرب من الأحزاب، ونظراً لضعف الوزارة لارتكازها على الأحرار الدستوريين، والرغبة في تقويتها على أساس أن رئيسها غير حزبي ومؤهلاته حسن العلاقات سواء مع الملك أو السفارة، بالإضافة إلى فقدانها تأييد البرلمان ، اتفقت وجهة نظر فاروق وحسين سري على تشكيل حكومة قومية لتقوية الجبهة الوطنية تفادياً من أي موقف له خطورته ، فدعا الملك رؤساء الأحزاب واستقبل كلاً منهم على حدة، فاشترط النحاس حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة، فقوبل طلبه بالرفض، وانتهى الأمر بقبول مبدأ توسيع الحكومة، وشكلت الوزارة الجديدة في ٣١ يوليو ١٩٤١ من الأحرار الدستوريين والسعديين والمستقلين[2]. ولم يستمر الوئام بين الملك

---

(١) F.O. 407, op. cit, J 2281 - 92 - 16, Lampson - Halifax, Cairo, Dec . 10 , 1940, No 1705, F.O. 371 - 27429, J 781, 899, 935 - 18 - 16, Lampson - F.O, Cairo, March 29, April 6, 26, 1941, No 2, 1115.

(٢) F.O. 371 - 27433, J 3265 - 18 - 16, Lampson - Eden, Cairo, Sept. 23, 1941, No 900.

ورئيس وزرائه طويلاً، فقد بدأ علي ماهر في استعادة نفوذه لدى فاروق، في الوقت الذي جرت فيه اتصالات ملكية مع الوفد، وعندما ذهب النحاس إلى قصر عابدين استاء حسين سري وشكا للسفير البريطاني من أنه لا يعلم شيئاً عن تلك المقابلة، وتبرم من معاملة الملك له(١). وكان هذا أمراً طبيعياً إذ خشي رئيس الوزراء من إقالته وإعادة الوفد للحكم خاصة وأن وزارته ماجت بالخلافات، بالإضافة إلى الأزمة التموينية التي فشل في حلها، ووضح تدخل فاروق في تلك المسألة عندما حضر فجأة إلى مجلس الوزراء في ٢٩ اكتوبر وحضر الجلسة ليتناقش مع الوزراء في التموين والأسعار والغلاء، ونشرت الصحافة أقواله التي قصد منها التقرب من عامة المصريين ومهاجمة أصحاب الثروات المتحصلة من ارتفاع أثمان القطن وطالب بتشجيع إنتاج المحاصيل الغذائية(٢).

وكانت هذه الزيارة حدثاً فريداً من نوعه، أثبت أن فاروقاً يهوى ممارسة المزيد من السلطة والسيطرة، ووجد ذلك التصرف التشجيع، فتقول المصور «إن الدستور المصري يبيح لجلالة الملك أن يملك ويحكم، وأنه ليس كالدساتير الأخرى، وأنه الرئيس الأكبر للهيئة التنفيذية، فإشرافه وعمله إجراء دستوري معروف، وقد حرصت السراي على هذه النظرية في كل خلاف دستوري قام في السابق واللاحق»(٣). ومضى فاروق يصرح بفشل رئيس وزرائه، فعندما مثل بين يديه مع باقي الوزراء للتهنئة بالعيد، أشار إلى أنه كان في زيارة أحد أصحابه فلم يجد لديه خبزاً وأرسل من أحضره من القصر(٤).

وفي الواقع، فإن فاروقاً أثناء هذه الوزارة حرص على أن يظهر بشكل

---

(١) Ibid. 27432. J 2617 - 18 - 16, Lampson - F.O, Cairo. Aug. 12, 1941, No 2436.

(٢) Ibid. 27403. J 3461 - 3 - 16 , Lampson - F.O, Cairon Nov. 1 st, 1941, No 3434.

(٣) المصدر، عدد ٨٩٠ في ٣١ أكتوبر ١٩٤١، ص ٥.

(٤) آخر ساعة المصورة، عدد ٣٨٠ في ١١ يناير ١٩٤٢، ص ٥.

يكتسب به مزيداً من الشعبية حتى يقصي الحكومة جانباً ، ومن الواضح أن العمال شغلوا جزءاً من اهتمامه، والتقطت الصحافة الاتجاه ودعمته ، وأثبتت التحركات ووقائعها، فحينما رفع له برنامج احتفال قناطر محمد علي ورأى الدعوة مقصورة على كبار الشخصيات، أمر بدعوة ممثلي العمال الذين شاركوا في البناء، وأنعم على رؤسائهم بأنواط المكافأة، وكانت هذه أول مرة يدعى فيها العمال لحفلة رسمية(١). وفي المقابلات التي التقى فيها بالسفير البريطاني أثار موضوع رفع أجور العمال بمقدار ٣٠٪ لتتحقق العدالة وليسود الاستقرار وليقضي على الاضطرابات(٢). ثم تحول تجاه الفلاحين، فيصدر أمره لتسليم الاحتياطي الموجود في مخازن الخاصة الملكية للحكومة لتقوم بتوزيعه، وتبرع بألفي جنيه لمشروع مقاومة الجفاف(٣). وهذا المشروع لم يجد الترحيب وذلك لرغبة الناس في الحصول على لقمة العيش قبل أي شيء آخر. ويبدي فاروق تعاطفه مع الفقراء انتهاجاً لمبدئه في هذا الصدد، فهو يواسي المهاجرين من الإسكندرية، ويأمر بتوزيع الأطعمة عليهم من جيبه الخاص، ويوسع دائرة الإفطار للفقراء في شهر رمضان، ويلغي دعوات كبار الشخصيات ، وينقص ألوان الطعام على الموائد الملكية، ويقوم برحلاته ليستطلع حال السكان ويوزع الدقيق على الفقراء، ويوفد رئيس ديوانه إلى حسين سري لطلب مذكرة تفسيرية عن حالة التموين وما اتخذته الوزارة وما تنوي القيام بعمله تجاه مساعدة الفقراء من العمال والفلاحين لمواجهة الغلاء(٤). ساعياً إحراج مركزها وبيان فشلها في معالجة الأزمة الاقتصادية.

---

(١) الأهرام، عدد ٢٠٢٠٧ في ١٠ ديسمبر ١٩٤٠، ص ٤.

(٢) F.O. Op. Cit, 27433, J 3162, 3330, 3367 - 18 - 16, Lampson-F.O, Cairo, Oct. 5, 18, 22, 1941, No 3119, 3272, 3316, Lampson, Op. Cit, Box II, Oct. 4, 1941, p. 270.

(٣) Lugol : Op. Cit, pp 163, 229. ، الأهرام، عدد ٢٠٢٦٤ في ٧ فبراير ١٩٤١، ص ٤، الدستور ، عدد ١٠٥٢ في ٦ مايو ١٩٤١، ص ٢.

(٤) الأهرام، من عدد ٢٠٣٨٦ في ١٠ يونيو ١٩٤١ إلى عدد ٢٠٥١٤ في ١٦ اكتوبر ١٩٤١، ص ص ٤، ٥، أعداد متفرقة.

وقد أصاب فاروق الهدف بهذه التحركات التي تتبعها الناس باهتمام في هذه الظروف الصعبة ، فزادت تعلقهم بمليكهم ، في الوقت الذي انتقدت فيه تصرفات الوزارة خاصة عندما لبت الطلبات البريطانية فيما يتعلق بتموين الجيوش المحاربة، ومضى أحمد حسنين يدلي بتصريحاته الصحفية عن العلاقة الوطيدة التي تربط العرش بالشعب ويظهر فيها كيف أن الملك حامي الدستور، وسياسته تقوم على أنه للمصريين جميعاً ، وأبواب قصره مفتوحة لهم ، وليس له في الرجال السياسيين خصوم ولا أصدقاء لأنه فوق الأحزاب، ويسرد غيرته الوطنية وكرهه للتبعية الأجنبية وزيارته للأحياء الفقيرة وانتقاله بين المناطق التي أصابتها الغارات ومواساة مصابيها والتبرع لهم(*). وبذلك ألبس الملك الثوب الذي يضفي عليه الصفات التي ترفعه فوق رئيس الوزارة وتحقق المطلوب وتزيد من قوة يده وسطوته على الحكم.

وبطبيعة الحال كان لا بد من أن يؤثر هذا الجانب على علاقته بحكومته ، فأقدمت على إجراء طعنته فيه من الخلف، اختص بمسألة العلاقات مع حكومة فيشي، فعندما طلب السفير البريطاني من حسين سري قطع علاقات مصر السياسية مع هذه الحكومة لتعاونها مع المحور ولصلة ممثلها بالقصر، انتهز غياب فاروق عن القاهرة في رحلة بحرية بالبحر الأحمر، واتفق مع وزير الخارجية لاتخاذ القرار للصالح البريطاني ، حيث يعلم الموقف الرافض للملك، وعرض الأمر على مجلس الوزراء فوافق في ٦ يناير١٩٤٢ على وقف العلاقات دون قطعها ، وعاد فاروق ليفاجأ بهذا التصرف الذي اعتبره تعدياً على حقوقه واستهتاراً بمكانته وإلغاء لوجوده اعتماداً على أن السفراء يمثلونه، بالإضافة إلى علاقته الوطيدة مع بوزي، ودعم هذا الموقف وأشعله علي ماهر وعبد الوهاب طلعت ، وعبثاً حاول رئيس الوزراء تبرير سلوكه وساق للملك ما

(*) نفس المصدر، عدد ٢٠٣١٩ في ٣ أبريل ١٩٤١، ص ٥، عدد ٢٠٣٨٤ في ٨ يونيو ١٩٤١، ص ٥.

حدث لشاه إيران وتنحيته عن العرش[1] لكن فاروقاً لم يغفر للوزارة إجراءها، وعنف وزير الخارجية ولامه ، وبين له علاقات الصداقة التي تربط مصر بفرنسا منذ عهد محمد علي، ولم يؤمن بأن فرنسا شيء وحكومة فيشي شيء آخر، وكان صليب سامي من الجرأة بحيث أوضح له أن الوزارة اتخذت قرارها عن تعمد وتحت مسئوليتها أثناء غيابه لأنه سبق ورفضه مرتين، وأن الرفض للمرة الثالثة أمام الإصرار البريطاني لن تحمد عقباه، ولم يقتنع وألقى المسئولية على حسين سري ولمح لوزير الخارجية بالاستقالة، وخرج صليب سامي من القصر ليقدم استقالته التي رفضها رئيس الوزراء وطلب منه مباشرة عمله ، وكان لذلك رد فعله على الملك، فاتصل رئيس الديوان بصليب سامي لينقطع عن عمله، وعليه استعجل استقالته[2].

واستاء فاروق من رئيس وزرائه الذي التقى بالسفير البريطاني ونقل له ما دار في المقابلة العاصفة، ووصف فاروقاً بأنه « ولد جبان للغاية ويجب إخافته من حين لآخر » وتكلم عن التأثيرات السيئة المحيطة به، وأنه ليس من حقه كملك دستوري يملك ولا يحكم أن يتدخل في عمل الحكومة[3]. ورأى تقديم استقالته في ٢٨ يناير لرفضه استقالة وزير الخارجية التي أرغم عليها، وتحدث مع أحمد حسنين في مجهوداته بشأن استبعاد قنوات الاتصال بالأعداء ولم يبق منها إلا بعثة فيشي، ووضح ذلك في كتاب الاستقالة مبيناً أنه منذ صعد إلى الحكم وهو يعمل على حماية فاروق من الخونة وغدرهم، وأنه لا يضحي بأحد وزرائه قام بتنفيذ تعليماته[4]. ولم يكن الملك مصراً على استقالة صليب سامي

---

(١) صليب سامي : المرجع المذكور ، ص ص ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، محمد حسين هيكل : المرجع المذكور، جـ ٢ ، ص ص ١٨٨ ، ١٨٩ .

(٢) صليب سامي : المرجع المذكور، ص ص ٢٧٠ - ٢٧٤ .

(٣) F.O. Op. Cit, 31566, J 333 - 98 - 16, Lampson - F.O. Cairo, 20, 1942, No 272, J 341 - 38 - 16, Jan. 22, 1942, No 292.

(٤) PREM 3, Op. Cit, Lampson - F.O, Cairo, Jan. 26, 1942, No 362.

فقط، وإنما رأى الاستغناء عن الوزارة بأكملها، ومما أعطاه التشجيع ضعف مركزها، ففي مقابلة لرئيس الديوان مع لامبسون ، ركز الأول على عدم شعبية حسين سري ومهاجمة البرلمان له، وطلب الوقوف بجواره لإيجاد التوازن ، حيث أظهر أن البلاد بأسرها تقف بجوار الملك(١). ومع بلوغ الأزمة ذروتها دخلت عوامل أمكنها تهدئة الموقف بعضاً من الوقت ، وكان لرئيس الديوان التأثير خاصة وأن أساس الأزمة تحقيق مطلب بريطاني، وتم الاتفاق بين الأطراف المعنية على إعطاء فرصة أخرى لفاروق ، وبناء على مقابلة للسفير البريطاني معه، طلب من حسين سري إبقاء وزير الخارجية في ميناهاوس وإعطائه إجازة مرضية لمدة أسبوع ثم مزاولته لعمله من هذا المكان ، بينما طلب رئيس الوزراء من الملك الابتعاد بقدر الإمكان عن مسئولية الوزارة حتى لا يلعب بالنار(٢). ولكن لم تستقر الأمور إذ أيقن فاروق أن الهدنة مؤقتة، وأنه تنحى عن موقفه لحين في مقابل الإبقاء على حاشيته، وسرعان ما تلاحقت الأحداث.

واستغل القصر الظروف بتذمر المصريين داخلياً ، وانتصارات المحور في الشرق الأقصى وشمال أفريقيا خارجياً ، وخرجت مظاهرات طلبة الجامعة والأزهر في أول فبراير لتعبر عن رفضها للحكومة القائمة وتعاطفها مع المنتصرين، وترددت الصيحات «نحن جنودك يا روميل . . . إلى الأمام يا روميل . . . يحيا فاروق . . . يحيا علي ماهر . . . فاروق فوق رأسك يا جورج . . . يسقط الإنجليز» (٣)، واستمرت المظاهرات أياماً، وأرجع البعض هذا الاتجاه إلى بريطانيا لرغبتها في إسقاط الوزارة وتنفيذ مآربها، ورأى البعض الآخر أن للوفد يداً فيها لتحقيق

---

(١) Ibid, No 361.

(٢) F.O. Op. Cit. J 448 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Jan 27, 1942, No 389.

(٣) Ibid, 31567, J 575 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Feb. 4, 1942, No 483, F.O. 921 - 199, No 34 - 44 - 4, Diary of Political Events in Egypt during the war, paper No 60 , Lugol : Op. Cit, p. 309, p. Little : Op. Cit, p. 159.

نفس الغرض[1] . ولكن لم تكن بريطانيا بحاجة لاتباع هذا الأسلوب ولديها الأقوى منه، كما لم يكن الوفد ليحيد عن مبادئه ولو بالتظاهر، وإنما تكاتفت الجهود المضادة لحسين سري والسفارة البريطانية، وهي تتفق مع ميول فاروق - الذي أَلِفَ على طريقة علي ماهر منذ توليه العرش - للمظاهرات والهتافات له ، وإن كانت هنا أدخل عليها القائد الألماني، فلأن تيار القصر يحمل الهوية المحورية، وهذا ما يؤكده رد الخارجية البريطانية على لامبسون عندما نقل لها قرار رئيس الوزراء في تقديم استقالته نتيجة لتلك الاضطرابات إن لم يوقفها الملك بقولها « حاول إقناع رئيس الوزراء بالبقاء»[2]. وكان حسين سري قد أعلن في اجتماع مجلس الوزراء أن المدبر علي ماهر والشيخ المراغي واتباع لهما ، وأن لديه التقارير التي تثبت أن اجتماعات عقدت في عوامة الأخير لهذا الغرض، وطلب رأي الوزراء في إصدار الأوامر للبوليس لقمع المظاهرات، ولكن ترددهم جعله مصمماً على الاستقالة [3].

ووالى فاروق البحث عن رئيس وزراء جديد، وكان علي ماهر يجتمع بصديقه محمد محمود خليل رئيس مجلس الشيوخ - كانت العين عليه عقب وفاة حسن صبري - ويمهد لتوليه الوزارة[4]، وبالتالي يدير هو الحكم من وراء ستار. ولم يتحرك الملك إزاء مطلب حسين سري بتأييده لوقف المظاهرات، وأصبح من الواضح استحالة التعاون بين الطرفين، وأصر رئيس الوزراء على الاستقالة، وأخطر لامبسون بها وصرح له بأن فاروقاً ذو شخصية مزدوجة ،

---

(١) محمد صابر عرب : حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ والحياة السياسية المصرية، ص ١٢٢، محمد حسين هيكل: المرجع المذكور، جـ ٢ ، ص ٣٤٧ .

(٢) F.O. 371-31566 J 514 - 38 - 16, Lampson - F. O, Cairo, Feb. 1 st, 1942, No 442.

(٣) جلال الدين الحمامصي : المرجع المذكور، ص ص ٩، ١٠ .

(٤) صليب سامي: المرجع المذكور، ص ٢٦٦ .

وتعرض مرة أخرى لنفوذ علي ماهر، وتم الاتفاق على تولي النحاس الوزارة[1]. وواصل السفير البريطاني جهوده في هذا الشأن، وقدم حسين سري استقالته في ٢ فبراير بعد فشله في إرضاء فاروق الذي لم تنجح مساعي رئيس ديوانه في إقعاده عن عزمه واستبقاء الوزارة حيث لم يكن يريحه عودة السلطة إلى علي ماهر لكرهه له. وأجبرت الظروف القاهرة الملك على الرضوخ والاستسلام -وأثبتت له أنه ليس صاحب السيطرة، وإنما هناك قوة فوق قوته، تلك التي فرضت عليه وزارة ٤ فبراير والتي كافح حتى انتهى الأمر بإقالتها، ليعيد سطوته الكاملة مرة أخرى.

وقعت عين فاروق على أحمد ماهر لتولي الوزارة، حيث دعمه موقفه المضاد من حادث ٤ فبراير لديه، ومن ثم داوم اتصالاته به وتخطيطاته معه، في الوقت الذي كان يحوز فيه على الرضا البريطاني لرؤيته الخاصة بدخول مصر الحرب. وأعد القصر عدته لمواجهة أية مصاعب قد تنشأ عن تغيير الحكومة، وصدر الأمر الملكي له في ٨ اكتوبر ١٩٤٤، وجاء جواب أحمد ماهر ليهاجم حكومة الوفد ويكيل لها التهم، وفي ذلك ما يغتبط له فاروق. وتساوى في الوزارة الائتلافية السعديون والدستوريون والكتلة، ودخلها وزير وطني، وضمت رؤساء الأحزاب، ما عدا الوفد[2]. وتشدق رئيس الوزراء بخطة الوزارة الجديدة، وصرح بأنها ستتبع الدستور ولن تخلق الخلافات، وفتح المعتقلات وأطلق سراح من فيها[3].

وبعد أول صلاة جمعة للوزارة، أقام فاروق مأدبة غداء لها، وبدت العلاقات على ما يرام، ولكنه بدأ يفرض إرادته، وأهم ما شغل ذهنه مسألة الانتخابات - وكان قد صدر مرسوم بحل مجلس النواب الوفدي وإجراء

---

(١) F.O. Op. Cit, J 515-38-16, Lampson-F.O, Cairo, Feb. 1st, 1942, No 443.

(٢) فؤاد كرم: المصدر السابق، ص ص ٤٢٣ - ٤٢٥.

(٣) F.O. Op. Cit,\41334, J 3532 - 31 - 16, Shone - F.O, oct. 9 , 1944, No 2006.

انتخابات عامة في ٨ ديسمبر - فاستقبل أعضاء وزارته في ٢٣ اكتوبر ، وألح عليهم بضرورة توزيع المقاعد بينهم للعمل على وجود التوازن ، ولم يكن ذلك يتفق مع السعديين الذين رغبوا في تركها مفتوحة للمنافسة لمن يتقدم، ولم يوافق الملك، وكاد الأمر يتأزم بين الطرفين، ووصل إلى أن عزم أحمد ماهر على تقديم استقالته ، لكنه لم يواصل التمسك برأيه إذ سرعان ما تراجع ليرضي مليكه وليحقق مطالبه ، وقسمت المقاعد(١). واستمر النزاع بين مكرم عبيد وأحمد ماهر ، فقد أحس الأول بأن الدور الذي لعبه ضد الوفد ولصالح الملك لا بد أن يعود عليه بالمقابل، إذ لم يقتنع بالمقاعد التي خصصت لأتباعه ، وتدخل فاروق واستدعى أحمد ماهر والنقراشي ومكرم عبيد على التوالي في ١٢ نوفمبر، وأكد لرئيس وزرائه أنه ليست لديه أية نية ضده ويرغب في إبقائه رئيساً للوزراء عقب الانتخابات لما له من تقدير كبير عنده ، وأوضح أن مسألة توزيع المقاعد تعتمد أساساً على الرغبة في تقوية النظام بالاتحاد بين الأحزاب ، وطلب منه تقديم بعض التضحية ، وهو نفس الطلب الذي عرضه على مكرم عبيد وبين له أنه من أجل الصالح العام(٢). وبذلك كان فاروق حريصاً على إنهاء النزاع بين الوزراء لتنفيذ مآربه .

ولم يكن أحمد ماهر ليغفل ذلك الأمر، لكن ثقته في نفسه أملت عليه الاعتقاد بأنه في قدرته التمكن من شخصية الملك ، ففي اللقاء الذي جمعه بالسفير البريطاني تكلم بصراحة عن شغف الملك بالالتزام بالقواعد وضغطه عليه بخصوص الأهمية الحقيقية للاستناد على رئيس وزرائه لتقديم المشورة السياسية والمحافظة على الاتصال اللصيق به ، وحذر كيلرن أحمد ماهر من دور السيادة المطلقة لفاروق، وأنها السياسة التقليدية التي ورثها الابن عن أبيه ، ثم بين رئيس الوزراء أنه من أخطاء النحاس استمرار مضايقته للملك حول المزاعم فيما يتعلق بالدستور ، وأنه لا ينوي اتباع هذا الطريق ، وإنما

(١) Ibid, 41319, J 3888, 3964 - 4 - 16 , Shone, F.O, Cairo. Oct. 20, 27, 1944, No 1229, 1258.

(٢) Ibid, J 415-14-16, Killearn-F.O, Nov. 17, 1944, No 2395.

خطته ترتكز على معالجة المسائل الثانوية وقت بروزها مع تجنب إثارة منازعات مع القصر بقدر المستطاع فيما يختص بالمسائل الجوهرية التي يمكن حلها باستخدام المهارة(١).

وبدأت الانتخابات ، واستقبل الملك سكرتير عام وزارة الداخلية ـ ومنح لقب البكوية ـ ونشرت الصحافة أن فاروقاً شدد عليه بضرورة ضمان انتخابات حرة، وأن تتم في جو يسوده الهدوء(٢). ولكن تعاون القصر مع الحكومة وتدخلهما في الانتخابات كان أمراً معروفاً ، وحسب أغلب المستقلين على القصر، الذي أصبح مركز السلطة وملجأ الأحزاب ـ ما عدا الوفد ـ ومحقق آمالها، وهو بدوره تمكن من أن لا يكون لأحد الأحزاب الأغلبية المطلقة في مجلس النواب حتى يسهل ضرب أحدها بالآخر أو البطش بها كلها(٣) . ومما يذكر أنه إحكاماً للمظهر الذي حرص القصر على إبدائه أن قام فاروق برحلة إلى الصحراء بعيداً عن القاهرة ، لكن البرقيات المتداولة مع رئيس الديوان واصلت طريقها، كما أن الوعد الذي أعطي لمكرم عبيد كان لا بد من تنفيذه إذ أصر على إبقاء تمثيل حزب الكتلة كما هو ، ومن الثابت أن رئيس الديوان قد قاد سياسة القصر ووقف بجوار حزب الكتلة حتى يحد من طغيان السعديين (٤). وأسفرت نتيجة الانتخابات عن كثير من المطلوب ، وكانت أصابع أحمد ماهر واضحة فيها ، وبناء على الخلافات بينه وبين مكرم عبيد حول النسبة العددية لتعديل الوزارة وفقاً لنتيجة الانتخابات ، واستدعى فاروق رؤساء الأحزاب

(١) Ibid, 41335, J 4079 , 31 - 16 , Killearn - F.O, Cairo, Nov. 15, 1944, No 2365.

(٢) Ibid, 45930, J 70 - 10 - 16, Killearn - F.o, Cairo, Report 7 - 13, Dec 1944, No 1463.

(٣) محمد زكي عبد القادر : أقدام على الطريق، ص ص ٤٢٩، ٤٣٠.

(٤) F.O. Op. Cit, J 273-10-16, Defence Security Summary of Egyptian Affairs for mouth of Jan. 1945, Feb. 6, 1945, F.O. Op. Cit, 41319, J 4021 -14-16, Shone-F.O, Cairo, Nov.11, 1944.

في ١٤ يناير ١٩٤٥ وعقد معهم اجتماعاً خاصاً ، وبين لكل منهم الضرورة القصوى لأن تكون الوزارة ممثلة لكل ما ينعكس على الساحة السياسية بقدر الإمكان[١].

وقدم أحمد ماهر استقالة الوزارة ، وصدر له الأمر الملكي بتأليف وزارة جديدة ، وتم اختيار أعضائها بعد مناقشة طويلة بين رئيس الوزراء ورئيس الديوان ، ويذكر بوكر للندن كيف تغلب الأول على الصعوبات لخلق فريق مترابط، وذلك نتيجة لضغط فاروق، وقد أدلى ببيان في صحيفته بأن بقاءه في الحكم هو بناء على طلب الملك[٢]. وعليه أصبح معروفاً أن الوزارة من صنع القصر. ومارس فاروق أوتقراطيته، واعتدى على الدستور، وهذا ما يتوق إليه ، فقد سافر إلى رحلة الحجاز ، واجتمع في رضوى بابن سعود من غير أن يؤلف مجلس وصاية يقوم مقامه أثناء غيابه ، ودون علم رئيس وزرائه ، الذي رأى أنه كان من المفروض أن يكون مرافقاً له أو يحل مكانه وزير خارجيته على اعتبار هذه الرحلة عمل سياسي لا بد من استشارة الحكومة فيها وفقاً للدستور، وعليه عقد اجتماع حضره وزير الخارجية ورئيس الديوان ووكيله وكبير المستشارين الملكيين ، ودارت مناقشات فقهية دبلوماسية انتهت بإفتاء عبد الحميد بدوي بأن مصاحبة عبد الرحمن عزام للملك كوزير مفوض للشئون العربية بوزارة الخارجية يعتبر تمثيلاً كافياً للحكومة[٣]. واستسلم أحمد ماهر، بل وذهب مع وزرائه لاستقبال الملك عقب وصوله إلى السويس[٤]. وتكرر الاعتداء عندما اجتمع فاروق بالرئيس الأمريكي على ظهر بارجة حربية في مياه البحيرات المرة ، ولم تمثل الحكومة في الاجتماع رغم سمته السياسية[٥]. وبذلك يتضح أنها خضعت واستكانت للملك.

---

(١) Ibid.

(٢) Ibid, 53289, J 1330 - 39 - 16, Bowker - Bevin, Cairo, March 15, 1946, No 830.

(٣) حسن يوسف : المرجع المذكور ، ص ص ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٣٤٦.

(٤) مذكرات كريم ثابت، المصدر المذكور ، عدد ٥٥٠ في ١٧ يوليو ١٩٥٥ ، ص ٣.

(٥) انظر فصل النسر والدب .

ورضي فاروق عن حكومته، وصرح بأنه لم يغل يدها في تصريف الأمور، وأشاد بهمتها في تصحيح أوضاع من سبقتها[١]، وقد راقته تلك الحملات التي جندتها والإجراءات التي اتخذتها ضد الوفد، وغمره الأمان بحكمة أحمد ماهر الذي ذهب إلى الجامعة دون حرس ليخطب في طلابها المتظاهرين ويتمكن من إقناعهم بفض مظاهراتهم[٢]. أيضاً أسهمت الحكومة في الدعاية للملك عن طريق الصحافة التي عكست تلك السياسة خاصة فيما يتعلق بالأزمة التموينية، كذلك في تلك الاحتفالات التي تعددت، في ذكرى حادث القصاصين، في افتتاح المعارض، في عيد الميلاد الملكي[٣]. كما حاولت استقطاب العمال، ففي الأسبوع الأول من ديسمبر اجتمع ممثلو نقابات العمال، وقرروا التعبير عن ولائهم وإخلاصهم لفاروق بخطاب يكتب له بدم أحدهم، كما قرروا التبرع بدمهم للمستشفيات التي تحمل اسمه، ويذكر كيلرن أنه بعد أن قدموا مذكرتهم للقصر زار مندوبون منهم وزارة المالية للتعبير عن شكرهم لمكرم عبيد[٤]. ومما زاد من ارتياح فاروق أن الحكومة جعلته ناظراً على أوقاف كان سبق قد طلبها في عهد حكومة الوفد ورفضت[٥]. وبذلك تحققت المطالب الملكية في ظل قيادة أحمد ماهر، ومما يلاحظ أن الملك رفع الكلفة معه، ففي مأدبة العشاء التي أقامها ودعا إليها رئيس الديوان والوزراء، فوجىء الضيوف بحضور فاروق حيث جلس يستمع إلى غناء أم كلثوم[٦]. ولم

---

(١) F.O. Op. Cit, 45918, J 801 - 3 - 16, F.O, Minute, Feb. 17, 1945.

(٢) يونان لبيب رزق: تاريخ الوزارات المصرية، ص ٤٦٧.

(٣) اللواء الجديد، عدد ٢ في ٩ نوفمبر ١٩٤٤، ص ١٣، الأهرام، عدد ٢١٤٩٠ في ١٥ نوفمبر ١٩٤٤، عدد ٢١٥٠٨ في ٨ ديسمبر ١٩٤٤، عدد ٢١٥١٤ في ديسمبر ١٩٤٤، عدد ٢١٥٦٥ في ١٣ فبراير ١٩٤٥، ص ص ١ - ٣.

(٤) F.O. op. cit, 41319, J 4615 - 14 - 16, Killearn - F.O, Dec. 8, 1944, No 1441.

(٥) روز اليوسف، عدد ١٢٦٣ في أغسطس ١٩٥٢، ص ٤٤.

(٦) الكتلة، عدد ٨١ في ٥ فبراير ١٩٤٥، ص ٢.

يدم العمر بأحمد ماهر إذ اغتيل على يد أحد أتباع الحزب الوطني عقب إلقائه بيان الحكومة بمجلس النواب في ٢٤ فبراير ١٩٤٥ والذي أعلن فيه دخول مصر الحرب ضد الريخ الألماني والامبراطورية اليابانية، واعتبره القصر خسارة كبيرة، وراح يبحث عن بديل له تتوافر فيه نفس الصفات.

ووقع اختيار فاروق على النقراشي ليكون خليفة لأحمد ماهر للارتباط الوثيق بين الشخصيتين ، ولكنه كان يخشى من صعوبة التعامل معه لصلابته وعدم مرونته، وصرح بذلك لرئيس مجلس الشيوخ الذي أوضح له أن أعباء رئاسة الوزراء ستغير الكثير من طباعه(١). وبناء على فتوى للإدارة القانونية بالديوان رئى الاكتفاء بصدور أمر ملكي باختيار النقراشي رئيساً للوزراء دون حاجة إلى تبادل وثائق جديدة، وبالطبع لقيت الفكرة الترحيب من فاروق حيث يعطيه هذا الوضع سلطة أوسع في التغيير والتبديل، ولكن عند استشارة هيكل باعتباره رئيساً لمجلس الشيوخ اعترض على ذلك حيث لا سند دستوري لها، ونوقشت مع الوزراء ورئيس الديوان ورئيس لجنة قضايا الحكومة، وانتهى الأمر بالعدول عنها(٢)، وصدر الأمر الملكي في ٢٤ فبراير إلى النقراشي بتأليف الوزارة التي بقيت كما هي ما عدا بعض التعديلات الطفيفة(٣). وأصبح واضحاً أن رئيس الوزراء يلقى المساندة الكاملة من الملك، وقد اعترف بذلك للسفير البريطاني عندما أظهر نيته لممارسة العنف ضد العناصر المثيرة وبين أنه يلقى تأييد مليكه التام(٤). وأشاد به فاروق من حيث إخلاصه وأمانته ، لكنه انتقد فيه طيبته المتناهية (٥) .

واشتد النزاع بين مكرم عبيد ورئيس الوزراء، وأعلن الأول عن استعداده

---

(١) محمد حسين هيكل: المرجع المذكور ، جـ٢ ، ص ٢٦١ .

(٢) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ص ٣٤٧، ٣٤٨.

(٣) فؤاد كرم : المصدر المذكور، ص ص ٤٣٥ ـ ٤٣٨ .

(٤) Lampson, Op. Cit, Box III, Feb. 27, 1947, p. 61.

(٥) F.O. Op. Cit, 45918, J 843 - 3 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Feb. 28, 1945, No 486.

للاستقالة ، ومعنى ذلك استقالة أتباع حزبه وانهيار الوزارة ، ولكن تدخل القصر المستمر مثل هدوءاً مؤقتاً ، إذ حرص على استمرار وزير المالية في منصبه[1] ، ويذكر هيكل تلك الجهود التي بذلها الملك ورئيس ديوانه وهو نفسه من أجل الوساطة بين الرجلين[2]، لإبقاء النظام الذي يريده فاروق، ورغبة منه في التأكيد على عدم التفريط في مكرم عبيد ، يقوم ببعض التحركات ، فيفتتح معرض النشاط لمدارس الأقباط، ويصدر جائزة ملكية سنوية باسمه لأوائل المتخرجات ، ويصرح « لا فرق عندي بين قبطي ومسلم وأن أقرب الناس إلى قلبي من يعمل لخير مصر »[3]. أيضاً تمسك بحقي محمود وزير التجارة الذي اهتز مركزه نتيجة لفضيحة هددت استمراره في عضوية نادي محمد علي ، وعارض بشدة أي تغيير في الوزارة ، واستسلم النقراشي ولم يصر على إخراج معارضيه من الوزارة أو تقديم استقالته، وكل ما أقدم عليه أنه لم يول اعتباراً لخروج المكرميين من الوزارة لما في هذا من تسهيل للعلاقات بين الحكومة والوفد. في الوقت الذي حرص فيه على استرضاء فاروق، فينتهز المناسبات ويذيع ما يفيد أنه زعيم لملكية دستورية ، يعمل ويشجع على تقدم مصر الاقتصادي والاجتماعي والثقافي[4]. وفي وسط هذا الخضم، وأثناء تلك الظروف التي تحتاج لوجود الملك في مصر، تركها لأكثر من ثلاثة أسابيع في رحلة ركب فيها البحر الأحمر حيث تجول بين موانيه وجزره دون أن تعرف الحكومة طبيعة تلك الرحلة أو مدتها[5].

---

(١) Ibid. 45930, J 1326 - 10 - 16, Killearn - F.O; April 14, 1945, No 874.

(٢) محمد حسين هيكل: المرجع المذكور ، حـ ٢ ، ص ٢٦٦ .

(٢) الأهرام، عدد ٢١٦٣١ في أول مايو ١٩٤٥، ص ٢، الكتلة، عدد ١٧٣ في ٢٤ مايو ١٩٤٥ .

(٣) F.O. Op.Cit, 45931, J 2305, 1724 - 10 - 16, Killearn - F.O, July 14, May 11, 1945, No 702.

(٤) انظر فصل بين الإسلام والعروبة عنصر الميدان العربي .

وبدأ فاروق يحيد عن ثنائي مكرم عبيد وحافظ رمضان ، وخاصة بعد تقديم الأخير لاستقالته في ٩ ديسمبر إذ يذكر كيلرن أن ذلك لم يلق تأييداً من القصر، كما أن ما أقدم عليه وزير المالية من فرض ضرائب بلغت مليون جنيه عن ست سنوات سابقة على شركة الملاحة البحرية التي يمتلكها أحمد عبود قد وترت العلاقات، إذ إنه بناء على طلب أحمد حسنين من صاحب الشركة قدم مذكرة لعرضها على فاروق فساءه تصرف مكرم عبيد(١). ومع هذا واصل سعيه لدرء الصدع داخل الحكومة، وطالب بجبهة متحدة من السعديين والأحرار الدستوريين والكتلة ، ولكن البيان الذي أذاعه عبد الحميد بدوي بشأن تعديل المعاهدة أحدث أزمة وزارية قدم على أثرها مكرم عبيد وأتباعه استقالاتهم ، ومرة أخرى يناشد فاروق طرفي النزاع ليضعا المصالح الوطنية فوق كل اعتبارات وليصلا إلى وفاق ، في الوقت الذي قرر فيه أن يدير ظهره لمكرم عبيد حتى إنه رفض مقابلته مما صعد الموقف إثارة(٢).

وألهبت هذه الأوضاع النفوس، خاصة مع ازدياد نشاطات الجماعات الأيديولوجية، وحاول الملك التقرب من الشعب ـ بعد تبدد الرضا الذي حاز عليه ـ عله يستطيع تعويض جزء من شعبيته التي فقدها، وحتى يلهيه عن ضعف الحكومة ، فيذيع رسالة بمناسبة انتصار الحلفاء والسلام واتحاد العرب وأمله في إعطاء الشعوب حقوقها المشروعة ، ويأمر بفتح قصر عابدين ورأس التين أبوابهما للشعب خلال شهر رمضان، ويعقب كيلرن بأن الملك مستمر في سياسة اجتذاب الناس إليه(٣). ويهتم بالعمال ويخطب فيهم وينوه لهم بعدم

---

(١) F.O. Op. Cit, 45929, J 4091-3-16, Killearn-F.O, Cairo, Dec. 3, 1945, No 2431. Lampson, Op. Cit, Box IV, Dec 22, 1945, pp. 220, 221.

(٢) Ibid, 53330, J 487 - 57 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Feb . 2 , 1946, F.O.Op. Cit, 53284, J 626 - 39 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Feb. 13, 1946, No, 232.

(٣) Ibid, 45931, J 1724, 2305 - 10 - 16, Killearn - F.O, Cairo, May 13, July 14, 22, 1945, No 702, 1580, 1024.

الانشغال بالسياسة » نصيحتي إليكم أن ينصرف كل منكم إلى عمله ويبذل أقصى مجهوده في إتقانه ولا يلتفت إلى ما يشغله عن ذلك مهما كانت المؤثرات »(١). وكان ذلك رداً على ديماجوجية مكرم عبيد وتشجيعه للعمال للعمل ضد النقراشي(٢). ويقوم فاروق بزياراته المفاجئة للمناطق النائية ويتبرع لأهلها ، وتنقل الصحافة استقباله وتنشر عن اهتمامه من بنك مصر وحتى رغيف العيش(٣) وذلك في إطار السياسة المعهودة.

وبانتشار موجة القلق الاجتماعي وترديد تعبير «الباشوات السمان » خشي فاروق من العواقب، فركز في أحاديثه الإذاعية على ضرورة الإصلاح الاجتماعي ورفع مستوى المعيشة بين الفقراء، وتكلم مع السفير البريطاني الذي عرض عليه الاستعانة بخبيرين أخصائيين بالسفارة البريطانية ، فرحب بالفكرة واستعجلها ، وبالفعل التقى بهما ، وسجل كيلرن لحكومته أن فاروقاً تواق ليلعب دوراً في هذا المجال(٤). وانصبت المناقشات على المشروعات الخاصة بالعمال والفلاحين وحصولهم على حقوقهم ، وفي حديث آخر له مع السفير البريطاني بين أنه انتقد من بعض الجهات حول آرائه في ذلك الصدد حتى اتهم بأنه ملك شيوعي(٥). والواقع أن الدافع الرئيسي وراء هذا التحرك الرعب من انتشار المبادىء الشيوعية، ومن ثم كان التنبيه لطرق هذا الباب ، وشارك النقراشي الملك في الاهتمام ، ولكن الأخير شكا لكيلرن من البطء

---

(١) الأهرام، عدد ٢١٧٣١ في ٢٦ أغسطس ١٩٤٥.

(٢) F.O.Op. Cit, 45930, J 1326 - 10 - 16, Killearn - F.O. Cairo, April 14, 1945, No 874.

(٣) الأهرام، عدد ٢١٧٧٢ في ١٢ أكتوبر ١٩٤٥، ص ٢، المقطم ، عدد ١٧٥٩٠ في ١٢ أكتوبر ١٩٤٥، ص ٢.

(٤) Lampson, op. cit, May 19, No. 26 , pp. 148, 189. F.O.Op. Cit. 45931, J 2650, 2876 - 10 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Aug. 11, 20, 1945, No, 1827, 1155, F.O.Op. Cit, 45924, J 2894 - 3 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Aug. 31, 1945, No 1977.

(٥) Ibid, 45923, J 4102 - 3 - 16 - Killearn-O, F. O, Cäiro, Nov. 27, 1945, No 386.

المتناهي لرئيس وزرائه في تطبيق الحكومة للبرنامج الاجتماعي (١).

وتعمد فاروق لإظهار عطفه تجاه الطلبة لما لهم من ثقل في توجيه دفة الأمور، خاصة فإنه عندما تكون الحكومة ضعيفة، يصبح من السهل انتقادها ، فيستقبل الطلبة المتفوقين ويكرمهم ويقدم لكل طالب صورته ، ويستضيف المبعوثين للخارج ، ويوجه الخطب لهم ويبين دور الشباب والاعتماد عليه لمستقبل مصر، ويتبرع للمساهمة في مشروع تأسيس المدينة الجامعية (٢). ولكن كان من الصعب استقطابهم ، حقيقة فقد لجأوا إليه وقدموا شكواهم الخاصة بالمطالب الوطنية (٣). إلا أنهم أيقنوا استهتاره والاتجاه الجديد الذي سلكه مع بريطانيا ، وتسلطه على حكومته ، هذا ويوضع في الاعتبار أن وجود الوفد في المعارضة ألهب بعض العناصر، أيضاً خلق اغتيال أمين عثمان مناخاً مشحوناً بالانفعالات ، فعمت الإضرابات، وبدأت أزمة فبراير ١٩٤٦ ، وأعاد الطلبة الكرة عقب افتتاح الجامعة وطالبوا بضرورة البدء في المفاوضات مع بريطانيا، واجتمعوا في حرم الجامعة صباح ٩ فبراير وخرجوا في مظاهرة قاصدين قصر عابدين، واتخذوا طريقهم إلى كوبري عباس، فحاصرهم البوليس فوقه، واستخدم السلطة المخولة له، ووقع ما عرف باسم « حادث كوبري عباس » الذي أدينت فيه الحكومة ، وكان رد فاروق على ذلك إنعامه برتبة الباشوية على الوزراء الذين لا يحملونها ، وبالوشاح الأكبر من نيشان محمد علي على النقراشي (٤) ، مما أعطى الانطباع بتأييده لحكومته .

---

(١) Ibid, 53330, J 750 - 57 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Feb. 7, 1946, No 188.

(٢) Ibid, 45931, J 2745 - 10 - 16, Killearn - F.O, Aug. 4, 1945, No 1102, F.O. op. cit, 45932, J 3715 - 10 - 16, Bowker - F. O, Cairo, Nov. 3, 1945, No 2353.

(٣) Ibid, 45926, J 3492 - 3 - 16, Bowker - F.O, Oct. 1945, No 1363.

(٤) محمد حسين هيكل: المرجع المذكور ، جـ٢، ص ٢٦٧ ، مذكرات كريم ثابت، المصدر المذكور ، عدد ٥٤٨ في ١٥ يونيو ١٩٥٥ ، ص ٩.

وكانت الاحتفالات قد أعدت بمناسبة عيد الميلاد الملكي، ولم تمنعها الاضطرابات القائمة ، وفي نفس اليوم اشتعل الموقف مع مهرجان الشعلة ، حيث حطم الطلبة الزينات وداسوا صورة الملك بالأقدام وأشعلوا فيها النار، وارتفعت الهتافات مرددة « لا مولى إلا الله » واستمر الهجوم على الشعلة وأطفئت عدة مرات طوال طريقها حتى قصر عابدين(١). وعلم فاروق بكل ما جرى من تلك التقارير التي كانت ترفع له عن طريق السعيد حبيب المفتش بالداخلية ، وكان يضعها في ظرف ويكتب عليه اسم الملك ثم في ظرف آخر وتسلم لبوللي، بالإضافة إلى تلك التقارير التي تصله بواسطة أحمد كامل(٢). وقد ساءه تمزيق صورته وإلصاق الشتائم باسمه . وحاول المدافعون عن القصر تبرير مسلك انتزاع تركيبات الزينة لاستعمالها ضد البوليس ، ويستبعد القائم بالأعمال البريطاني ذلك، ويبين أنه من غير المحتمل إقدامهم على هذا العمل لو كان موقفهم ودياً من الملك ويذكر أن العناصر المضادة له يزداد عددها في الجامعة لدرجة كبيرة، وأن القصر فقد مركزه الذي حصل عليه منذ سقوط وزارة النحاس في أكتوبر ١٩٤٤(٣). وهذا واقع، ففي اليوم التالي لعيد الميلاد، كان من المقرر أن يضع فاروق حجر أساس المدينة الجامعية ، تردد أن الطلبة سيقاطعون الحفل ، وعليه رأى وزير الداخلية ألا يحضر الملك الحفل أو يؤجل ، ولكنه رفض وذهب متأخراً عن ميعاده ، كما شددت الحراسة على الطرق(٤). ويذكر هيكل أنه نُميَ إلى علمه أن البوليس ضبط في إحدى العمارات أشخاصاً بتهمة

---

(١) روز اليوسف ، عدد ١٢٦٠ في ٤ أغسطس ١٩٥٢ ، ص ١٠، طارق البشرى : المرجع المذكور ، ص ٩١ ,Vatikiotis : The Egyptian Army, P.33

(٢) الأهرام، عدد ٢٤٢٩٩ في ٢٦ مايو ١٩٥٣، شهادة السعيد حبيب أمام محكمة الغدر .

(٣) F.O. Op. Cit, 53330, J 670 - Bowker - F.O, Cairo , Feb . 16, 1946, No 264.

(٤) حسن يوسف : المرجع المذكور ، ص ٣٤٨.

أنهم كانوا يعتزمون إلقاء متفجرات على الموكب الملكي (١). كما يسجل بوكر أن الحفل لم يحضره إلا عدد قليل من الطلبة (٢).

وبذلك يتضح أن تعاون فاروق مع حكومته انعكست آثاره السيئة عليه، وبعد أن كان يعتمد على الطلبة في محاربة حكومته أصبح يواجه بالحرب، مما جعله يتبرم منها ويلقي عليها التبعة فيما بلغه من تدهور في مركزه وحط من شأنه، بالإضافة إلى الرغبة البريطانية في الإطاحة بها، وأخيراً لتلك الخلافات الداخلية التي مزقتها وانتهت باستقالة مكرم عبيد ووزراء الكتلة في ١٣ فبراير وانسحاب عبد الحميد بدوي، وبالتالي كان لا بد من إعادة تأليف الوزارة، فذهب النقراشي في مساء ١٤ فبراير إلى قصر عابدين للحصول على موافقة الملك لإسناد الوزارة للسعديين والأحرار الدستوريين، ولكن فاروقاً كان قد وصل إلى مرحلة جعلته يعارض رأي أحمد حسنين في استمرار الوزارة، وطلب من النقراشي تقديم استقالته، ورأى أن يتولى رئاسة الوزراء رجل سياسي وليس حزبياً لإنقاذ الموقف، فأرسل إلى حافظ عفيفي، فاعتذر، فدعا شريف صبري، فاشترط مشاركة الوفد. وفي تلك اللحظات تسلم فاروق تقارير تشير إلى نمو خطر الاضطرابات للدرجة التي أوصلتها إلى الطابع الثوري (٣). وعليه فلم يكن أمامه إلا تكليف إسماعيل صدقي بتأليف الوزارة، فهو الشخصية القوية والقادرة على إعادة الأمور إلى نصابها، وأسقطت وزارة النقراشي استمراراً للسياسة الملكية.

وصدر الأمر الملكي في ١٦ فبراير لإسماعيل صدقي لتأليف الوزارة، واشترك فيها أربعة وزراء من الأحرار الدستوريين والباقي مستقلين (٤). وفي

---

(١) محمد حسين هيكل : المرجع المذكور، جـ ٢ ، ص ٢٦٧ .

(٢) F.O. Op. Cit.

(٣) Ibid, 53284, J 658 - 39 - 16, Bowker - F.O, Cairo, Feb, 15, 1946, No 249.

(٤) فؤاد كرم : المصدر المذكور، ص ص ٤٤٤ - ٤٤٧ .

البداية ظهر التآلف واضحاً بين فاروق ورئيس وزرائه، والأخير كان يتمتع بنفوذ وسلطة وتأييد من فؤاد ، ومن ثم فقد رأى في ابنه استمراراً لمكانته ، خاصة أنه شاءت الظروف عقب تأليف الوزارة بأيام أن وقع حادث لأحمد حسنين مات على أثره ، فمنّى إسماعيل صدقي نفسه بأنه سيعوض فاروقاً ما فقده ويوجهه التوجيه الصحيح ويبعده عما اعتاد عليه من تدخلات في شئون حكومته .
وحقيقة فإن اختفاء أحمد حسنين من حياة فاروق ترك الأثر، فقد شب على يديه ولازمه في الحكم حوالي العقد من الزمن ، فترة إذا قيست بعمره المتوج تعد طويلة، وكان له المعلم والناصح والموجه والأمين ، وهو ذو شخصية متميزة ، جمع بين الذكاء والمهارة ، والطموح والجسارة، والثقافة والمغامرة، وطهارة اليد والمراوغة ، والرشاقة والأناقة ، ولعب على جميع الأطراف بفهم ودراية وإتقان ، وأمسك بيده الدفة ووجهها وفقاً لمشيئته في أغلب الأحيان ، ورغم أخطائه إذ كان له العامل الإيجابي في بلورة شخصية الملك الأوتقراطية ، إلا أنه تمكن من التحكم فيه وعمل - إلى حد كبير - على إعاقة انجرافه في تيار الفساد، وعقب وفاته أطلق فاروق العنان لنفسه فمضى يتصرف وفق هواه يؤيده ويساعده المقربون له من حاشيته ، ومن ثم فلم يتمكن إسماعيل صدقي من تحقيق أمنيته.

كان على الوزارة الجديدة أن تواجه الأحداث وتحقق ما فشلت فيه سابقتها ، ولم تكن سياسة العنف مطلوبة حتى لا يزداد الأمر سوءاً، ولكن بعد خمسة أيام من توليها الحكم وقعت الأحداث الدامية ليوم ٢١ فبراير ، وظهر التآلف بين فاروق ورئيس وزرائه، ويحلل كيلرن هذا التعاون بالرغبة في الاستحواذ على القيادة الوطنية من الوفد بضم عناصر القوى السياسية ، ويتنبأ بالفشل بناء على ما ذكره له مدير الأمن العام من أن الوفد يعمل على إقصاء أي نجاح لجذب الطلبة للملك ورئيس وزرائه وأن له وسائله الخاصة ومنها استخدام النقود، وأن السعديين لا ينسجمون مع إسماعيل صدقي ولكنهم لا

يعملون ضد القصر ولا يعادونه[1]. وفي إطار سياسة الوفاق بين الملك والحكومة، مضى التشجيع للاهتمام بقضية الإصلاح الاجتماعي والترويج لها، وكما يذكر بوكر لحكومته، أن الهلع من شبح الشيوعية قد سيطر عليهما[2]. وأخذت الصحافة تنشر مقالاتها عن مشروعات الرفاهية التي أقدمت عليها الخاصة الملكية في تفانيها للارتفاع بمستوى الفلاح من حيث الصحة والتعليم وترقية المعيشة والنظام الخاص بإيجار الأراضي[3]. وأنشىء المجلس الأعلى لمحاربة الجهل والمرض والفقر برئاسة إسماعيل صدقي، ورأس فاروق أولى جلساته وصرح أنه حضر ليطالب بحق الفقير في حمايته من المرض والجوع، وتناول شرح البرنامج وضرورة العناية الصحية والإصلاح الاجتماعي وتحدث عن النظام المحلي وواجبات ملاك الأراضي تجاه مزارعيهم[4]. أما بالنسبة للعمال، فعددت الصحافة تصرفات فاروق المتعاطفة معهم ونشرت القصص عن تقربه منهم ونقلت أخبار المآدب التي أقامها في قصره لهم وأحاديثه معهم، وصورت استقبالهم له[5]. وكان ذلك جميعه يمثل صوراً ناطقة لأسلوب الحكم الذي اتبعه حيث تمكن وبنجاح من تسخير الحكومة لتحقيق أكبر قدر من الدعاية له ليتمكن من مواصلة منهجه وتحقيق مصالحه.

---

(١) F.O.Op. Cit, 53286, J 946 - 39 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Marh 3, 1946, No 377.

(٢) Ibid, 53289, J 1330 - 39 - 16, Bowker - Bevin, Cairo, March 15, 1946, No 330.

(٣) الأهرام، عدد ٢١٩١٢، في ٢٧ مارس ١٩٤٦، ص ٢، آخر ساعة، عدد ٦٢٩ في ١٣ نوفمبر ١٩٤٦، ص ٤.

(٤) الأهرام، عدد ٢١٩١٦ في أول أبريل ١٩٤٦، ص ٢، الكتلة، عدد ٤٤٠ في أول أبريل ١٩٤٦، ص ٢.

(٥) أخبار اليوم، عدد ٧٤ في ٦ أبريل ١٩٤٦، السياسة، عدد ٥٣٠ في ١٨ أغسطس ١٩٤٦، ص ٢.

F.O. Op. Cit, 62961, J 283-12-16, Defence secretaty Summary of Foriegn affairs, No 1946.

وأصبح التفاهم مشهوداً بين فاروق وإسماعيل صدقي ، وعندما شكل الأخير الوفد الرسمي لمفاوضة الحكومة البريطانية استعان بشخصيات عرفت بولائها للملك ، لكن لم يستمر الوئام طويلاً حينما بدأ كريم ثابت يمارس نفوذه علناً ، فقد رأى فاروق تعيينه مستشاراً صحفياً للديوان ، وهي وظيفة جديدة لم تكن لها درجة خالية ، واقترح حسن يوسف إرجاء التنفيذ مما أغضب الملك ، وانتهى إصراره إلى إجراء التعيين دون مرتب ، والحصول عليه من المصروفات السرية[1]. كل هذا من غير علم رئيس الوزراء، وعندما علم سلم بالأمر الواقع ، ولما أبدى الرأي بأن الحصول على مرتب من المصروفات السرية لا يليق بمستشار للملك، فما كان من الأخير إلا أن ضاعف المرتب[2]. وكعادته في التسلط على حكوماته، فهو يفاجيء مجلس الوزراء بحضوره، ؛ وتطنب الصحافة الموالية على هذه الزيارة، لتزيد من غروره وسيطرته.

ويأتي مؤتمر أنشاص في ٢٨ مايو ليمثل قوة الملك على حكومته ، فقد دعا ملوك العرب ورؤساءهم لبحث قضية فلسطين عن طريق الديوان دون إخطار لإسماعيل صدقي أو لوزير الخارجية ولا حتى توجيه الدعوة لأي منهما ، واستسلم رئيس الوزراء وصرح « إنه من الخير أن يبقى الجو الذي تجري فيه المفاوضات مع إنجلترا صفوا لا يعكره خلاف بين القصر والوزارة على أمور لا تبلغ أهميتها مبلغ المفاوضات»[3]. وذهب لفاروق ليهنئه على نجاح الاجتماع، وهنا دعاه ووزير الخارجية لمأدبة الوداع، ويذكر كريم ثابت أنه عندما عرض عليه الاجتماع وعقده من غير استشارة الوزارة أو تمثيلها أسوة بما حدث عند زيارته لابن سعود ، بين له أن إسماعيل صدقي قد يقف من هذه المعاملة غير

---

(١) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ٣٥٠، محمد أحمد فرغلي : المرجع المذكور ، ص ١٢٢.

(٢) محمد حسين هيكل: المرجع المذكور ، جـ ٢ ، ص ٢٧٠ .

(٣) حسن يوسف : المرجع المذكور ، ص ٣٥٠.

موقف أحمد ماهر وربما يقدم على الاستقالة، فرد فاروق مرحباً، وعندما سأله عن السبب في عدم الاستشارة أوضح أنه لا يريدها أن تكون سابقة تقيده في المستقبل[1].

وتعمد فاروق العمل على محو شخصية رئيس وزرائه، فحين نشرت المقطم أن إسماعيل صدقي لم يقرر بعد فض الدورة البرلمانية وانتقال الوزارة إلى الإسكندرية، غضب الملك لأنه وحده صاحب القرار وكلف رئيس الديوان بالنيابة لفت نظر رئيس الوزراء ومطالبته بتصحيح الأوضاع، فما كان منه إلا أن قدم استقالته وسببها بأسباب صحية، لكنه لم يتمسك بها إذ استدعاه مليكه، وانتهى الأمر بعدوله عنها[2]. ولم يعدل فاروق عن تصرفاته، ففي ١٩ يونيو صدر بلاغ من الديوان الملكي عن وصول الحاج أمين الحسيني وإقامته في القاهرة لاجئاً وضيفاً على الملك، وأيد إسماعيل صدقي الإجراء وأصدر بيان مجلس الوزراء ليغطي الموقف، كما صرح وزير الخارجية بأن المفتي السابق لفلسطين يعتبر لاجئاً سياسياً[3]. وبذلك أذعنت الحكومة وسلمت أمرها للسلطة الملكية وساندتها، ومن ثم حقق الملك أغراضه عن طريقها، فعندما حل موعد التجديد النصفي لمجلس الشيوخ جاءت النتيجة بما يتفق مع هواه، بمعنى ألا تكون هناك أغلبية وفدية[4].

كان فاروق على دارية بكل كبيرة وصغيرة في مسألة المفاوضات التي بدأت في منتصف أبريل، وعقب شهرين من بدئها حدثت الانقسامات بين هيئة المفاوضة من جانب، واختلافات مع الوفد البريطاني من جانب آخر، وأدى

---

(١) مذكرات كريم ثابت، المصدر المذكور، عدد ٥٤٩ في ١٦ يونيو ١٩٥٥، ص ٣.
(٢) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ٣٥١.
(٣) انظر فصل بين الإسلام والعروبة عنصر الميدان العربي .
(٤) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ص ٢٤٥، ٢٤٦.

ذلك إلى انعكاسات على الوضع الداخلي ، فأُعلن يوم للحداد ، وتجدد الجهاد الوطني ، ومضت يد اسماعيل صدقي تبطش ، واهتز مركزه ، وتفادياً للأزمة جرت بينه وبين فاروق مشاورات سرية انتهت بالموافقة على تنفيذ الرغبة الملكية بإشراك السعديين في الوزارة ، لتقوية مركز وفد المفاوضات وإخماد المعارضة فيه ، ولضمان الأغلبية لاستمرار النظام القائم ، ولكسب تأييد البرلمان فيما تصل إليه المفاوضات ، ولتهدئة الموقف الداخلي المتوهج وإقرار الأمن . ولم يشأ الملك تغيير رئيس الوزراء إذ فضل بقاءه حتى تنتهي المفاوضات ، وفضل التمويه ليبعد الأنظار التي اتجهت ناحيته بشأن توغله في أعمال حكومته ، خاصة وأن الوفد اتهمه بتدخله غير الدستوري وتعاونه مع بريطانيا ، فترك مصر وقام برحلة بحرية خارجها . ويسجل السفير البريطاني لحكومته أنه أراد بالرحلة الابتعاد عن المسئولية ، وأن يترك السياسيين يحلون مشاكلهم ، وليوضح عدم تدخله في الصعوبات السياسية التي اختلف فيها وفد المفاوضة (*) .

وفي الواقع فإن الملك لم يعبأ بما يكيل إليه لاعتداءاته المستمرة على حكوماته، وإنما كان يسعده دائماً التحدي المصحوب بالانتصار ، لذا فاختيار هذه الفترة غير المناسبة للسفر استهتار وعدم مبالاة بالأزمة ، واستمرت مناقشات اسماعيل صدقي مع الأحرار الدستوريين ، ولم تثمر عن أي اتفاق مما حدا بالتأجيل وانتظار عودة فاروق ، وصور كامبل الوضع تصويراً دقيقاً ، فذكر أن غياب الملك الطويل يضعف مركز رئيس الوزراء ، ويعطي الفرصة للعمل المضاد ليس فقط بين الأحرار الدستوريين غير الراضين ، ولكن أيضاً بين السعديين الذين يحدوهم الأمل في أن يحل زعيمهم مكان إسماعيل صدقي ، كما أنه يحرك الشعور لصالح عودة الوفد ، وبين السفير البريطاني التأثير السيء

F.O. Op.Cit, 53311, J 3684, 3838 - 39 - 16, Campbell - F.O, Alex, Aug. 28,Sept. (*) 11, 1946, No 102, 180, F.O.Op.Cit, 53332, J 3787 - 57 - 16, Campell - F.O, Cairo, Sept, 7. 1947, No 1439.

الذي انطبع على الشعب بسفر الملك في حدة هذه الأزمة ، وكيف أصبح الجهاز الإداري شبه معطل(١) . وأخيراً تمكن رئيس الوزراء من إعادة تعديل وزارته بعد إدخال أربعة سعديين فيها ، وطار إلى فاروق في رودس ليحظى بموافقته(٢) . وكان ذلك داعياً للسخرية . ولم يمض على التعديل إلا أربعة أيام وعاد الملك لمصر ، ليواجه بنفس الظروف التي أراد تفاديها قبل سفره ، ولم يأت التعديل بالنتيجة المرجوة مما دعا إسماعيل صدقي لتقديم استقالته للمرة الثانية في ٢٨ سبتمبر ، وأرجعها إلى المتاعب التي يواجهها مع أعضاء هيئة المفاوضات(٣) .

وكلف الملك شريف صبري بتأليف وزارة قومية ، رغبة في إيجاد وحدة سياسية لإنجاح المفاوضات ، لكنه فشل في التنفيذ لتشدد موقف الوفد ، وبالتالي رفض فاروق استقالة إسماعيل صدقي واستمر في الحكم ، وكان في ذلك تقوية لمركزه من ناحية وإثبات لرفض تعاون الوفد من ناحية أخرى ، وسافر رئيس الوزراء إلى لندن في ١٥ اكتوبر لينهي المفاوضات بنفسه ، وعاد بعد أسبوع ومعه الاتفاق موقعاً بالحروف الأولى ، واندلعت المظاهرات ضد مشروع صدقي بيقن ، وعليه أوعز فاروق لرئيس وزرائه بتقديم استقالته نظراً لتصدع علاقاته ببريطانيا واختلاف وجهة نظره معها فيما يختص بالسودان(٤)، في وقت وضع فيه الملك نصب عينيه إرضاء حليفته ، ومن ثم قدم إسماعيل

---

(١) Ibid, 53311, J 3838. - 39 - 16, Campbell - F.O. Alex. Sept. 11. 1946. No 120.

(٢) Ibid, 3853 - 39 - Campbell - F.O. Cairo. Sept. 12. 1946. No 1451.

وقع فاروق بجوار مراسيم تعديل الوزارة ، مراسيم إنشاء مجلس الدولة وتعييناتهم ومراسيم الحركة القضائية ، وتم التوقيع على ظهر اليخت فخر البحار باعتباره أرضاً مصرية .

(٣) حسن يوسف : المرجع المذكور ، ص ص ٦٨ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ .

(٤) F.O.Op. Cit, 53332, J 4157 - 57 - 16 , Campbell - F.O. Cairo, Oct. 5. 1946. No 1508, F.O.Op. Cit, 53320, J 526 - 39 - 16, Bowker - F.O. Cairo. Dec 9. 1946. No. 1837.

صدقي استقالته في ٨ ديسمبر وقبلها فاروق في اليوم التالي[١] . وأثبت تمكنه وتحكمه في وزاراته .

كان اختيار النقراشي خلفاً لاسماعيل صدقي معروفاً ، فقد علم به القائم بالأعمال البريطاني عن طريق عميل بالقصر في أول ديسمبر[٢] . وفي يوم استقالة الوزارة استدعى فاروق رئيس حزبي الأحرار الدستوريين والسعديين لاستشارتهما ، وعقب المقابلة صدر الأمر الملكي في ٩ ديسمبر بتكليف الأخير بتأليف الوزارة، وعودة الملك مرة أخرى للنقراشي تثير التساؤل ، الواقع أنه أطاح به في المرة الأولى نتيجة لظروف صعبة ، ولكن بعد أن خفت حدتها ، وجد أنه الرجل المناسب لهذه الفترة لما يتمتع به من الوطنية والإخلاص والنزاهة وصحوة الضمير هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن محاولات تأليف وزارة قومية باءت بالفشل ، وبالتالي فإن وزارة حزبية تضم أهم حزبين بعد الوفد هي المناسبة ، كما أن موقف فاروق من بريطانيا شجعه على اتخاذ هذا القرار . وتم اختيار الوزراء وفقاً للإرادة الملكية لدرجة أنه تم تعيين محمد علي علوبة وزيراً للأوقاف دون علمه ، وعليه فلم يتسلم مقاليد وزارته فاسندت بالنيابة إلى وزير المواصلات عقب يومين من تأليف الوزارة ، ثم ما لبث الأمر أن قدم استقالته وعين بدلاً منه[٣] . وامتدت الإرادة الملكية لتتحكم في انتخابات مجلس الشيوخ في بعض الدوائر ، فيذكر السفير البريطاني لحكومته أن الملك أخبره عن الشيخ الذي فاز في دائرة عابدين وأنه سعدي وساندته أصوات القصر ، ثم يتعرض كامبل لتلك الاشتبكات التي جرت بين البوليس

---

(١) فؤاد كرم : المصدر المذكور ، ص ص ٤٥١ ، ٤٥٢ .

(٢) F.O.Op. Cit, 53320, J 5131 - 39 - 16, Bowker - F.O, Cairo, Dec .3, 1946, No 1813.

(٣) فؤاد كرم : المصدر المذكور ، ص ص ٤٥٣ ـ ٤٥٨ .

والوفديين[١] . وبذلك يتضح أن تأييد فاروق كان لهدف ملموس .

وشارك الملك رئيس وزرائه في موقفه من وضع السودان الذي سبق واختلفت فيه وجهتا النظر المصرية والبريطانية ، ولم تسفر المفاوضات عن شيء ، وفي ٢٧ يناير ١٩٤٧ ، وأثناء إلقاء النقراشي بيان الحكومة الذي سجل فيه عدم موافقة مصر على المقترحات البريطانية وقطع المفاوضات وضرورة الاحتكام لمجلس الأمن ، حضر فاروق - بصفة غير رسمية - مصطحباً معه رئيس الديوان بالنيابة لسماع البيان ، كما حضر المناقشات حتى طرحت الثقة بالوزارة ، وعلت الهتافات لملك مصر والسودان والتي فجرها فكري أباظة[٢] . ويعلق السفير البريطاني على تلك الزيارة بأنها تدخل من الملك لصالح الحكومة لإنجاح البيان [٣] . ومما لا شك فيه أن هذا التصرف افتئات على القواعد الدستورية . وساءت الحالة الداخلية ، وسادت المظاهرات ، واشتدت المعارضة للحكومة ، حتى أن وزارة الداخلية أصدرت بيانها بتأجيل احتفالات عيد الميلاد الملكي - بناء على أمر فاروق - وأرجعت ذلك إلى الظروف التي تمر مصر بها ، ولكن كامبل ينقل لحكومته السبب الحقيقي ، وهو أن إدارة الأمن العام علمت أن شباب الوفد سيلقي بقنابل في أماكن الاحتفال ، علاوة على أن الطلبة سيقومون بمظاهراتهم يوم ٩ فبراير إحياء للذكرى الاولى لشهداء النقراشي[٤]لكن عدم الاحتفالات لم يقعد النقراشي عن توجيه كلمة

---

(١) F.O. Op. Cit. 63020, J 403 - 79 - 16, Campbell - F.O, Cairo, Jan. 24, 1947, No 221.

(٢) المصري، عدد ٣٤٤٠ في ٢٨ يناير ١٩٤٧، ص ١، السياسة، عدد ٦٦٤ في ٢٨ يناير ١٩٤٧، ص ١، الكتلة، عدد ٦٩٥ في ٢٨ يناير ١٩٤٧، ص ٢ .

(٣) F.O.Op. Cit, J 514 - 79 - 16, Campbell - F.O, Cairo, Feb. 1 st, 1947, No 297.

(٤) Ibid, 62964, J 661, 662 - 12 - 16, Campbell - F.O, Cairo, Feb. 8, 1947, No 356, 357.

لمليكه صرح فيها بأن يوم ميلاده كان نفحة من السلام الإلّهي(١) . ورغم أن الظروف لم تتحسن إلا أن الاحتفال بالذكرى السنوية لفؤاد أقيثم ، وحاولت الحكومة أن تبرهن على استتباب الأمن ، فدعت الجامعة فاروقاً لتوزيع جوائزها على الفائزين في المسابقات والمتفوقين في الدراسات ، وإتماماً للسياسة المرسومة علت الهتافات بحياة ملك مصر والسودان، وأعقب ذلك الاحتفال بعيد الجلوس الملكي ، ويصف كامبل مظاهر المباهاة ، وفيه أثنت الصحافة الموالية آيات المدح والثناء على فاروق(٢) . ولم يمنع هذا من حدوث بعض الاضطرابات ، فقد انفجرت قنبلة سينما مترو في نفس اليوم وأودت بحياة البعض(٣) فكان رد فعل ملحوظ .

ولما كان فاروق يهوى المفاجآت ، وبناء على عادته في انتهاك حقوق حكومته ، قرر تعيين إبراهيم عبد الهادي وزير المالية رئيساً للديوان ، وطلب من حسن يوسف إعداد الأمر الملكي ثم أبلغ كريم ثابت ، وذهب إلى حفل بمنزل شريف صبري تحييه أم كلثوم حيث التقى بابراهيم عبد الهادي وأعلمه بتعيينه ونقل رئيس الديوان بالنيابة الخبر للنقراشي ، فلم يستطع أن يخفي دهشته ، واعترض (٤). وما لبث أن سلم بالأمر الواقع رغم اعتماده عليه في الوزارة والحزب . ومن المعروف أن رئيس الديوان يجب أن يكون مستقلاً لا حزبياً، ومع أنه استقال من الهيئة السعدية ومجلس النواب، إلا أنه لم يكن من الممكن انتزاع مبادئه ، وهذا ما حدث فقد نطق لسانه بالحزبية وراح يطعن في

(١) السياسة، عدد ٦٧٧ في ١٢ فبراير ١٩٤٧، ص ٣.

(٢) F.O.Op. Cit.63020, J 2040, 2147 - 79 - 16, Campbell - F.O, Cairo, May 4, 10, 1947, No 1097.

(٣) Vatikiotis : The Egyptian Army, p. 33,

(٤) مذكرات كريم ثابت، المصدر المذكور، عدد ٥٥١ في ١٨ يونيو ١٩٥٥، ص ص ٣، ١١، آخر ساعة عدد ٦٤٢ في ١٢ فبراير ١٩٤٧، ص ٣، السياسة ، عدد ٦٧٧ في ٢١ فبراير ١٩٤٧، ص ٢.

المعارضة(١). وعلقت المصور على التعيين بأنه ليس بإجراء جديد لفاروق حيث سبق واتبعه أكثر من مرة، واستعادت الأحداث السابقة(٢). وأذاع المستشار الصحفي للملك بيانه في الصحافة موضحاً أن التعيين ليس له أي مغزى سياسي وإنما يعتمد على الصفات الحميدة التي يتحلى بها من وقع عليه الاختيار(٣). وإذا استبعد تطاول فاروق على رئيس وزرائه في هذا الشأن ، إلا أنه يمكن القول أن تعيين زعيم سعدي بجواره يترجم على تأييده المطلق للنقراشي . ومما يذكر أن ذلك المنصب فقد أهميته بعد أحمد حسنين ، وأصبح كريم ثابت طريق الاتصال بين الملك ورئيس ديوانه ، وانقطعت المقابلات الشخصية وأصبح اللقاء في الحفلات والمناسبات الرسمية .

واستمر تسلط فاروق على النقراشي فقد صمم على أن يكون عدلي أندراوس رئيس القسم الأوربي بالقصر من بين البعثة المصرية للأمم المتحدة ، وأعطاه التعليمات بأن يراجع المسودات المختلفة الخاصة بالقضية المصرية والخطبة المقترحة التي سيلقيها رئيس الوزراء أمام مجلس الأمن ، وكان لانغماس موظفي القصر في تفاصيل المستندات خطورة ، لكن لم يكن هناك من يرد فاروقاً عن تصميمه ، ولم يعارض النقراشي ، بل شجع هذا العمل ، عله يمكنه من إلقاء المسئولية على أبواب القصر في حالة الفشل أمام الأمم المتحدة(٤) . وأثناء إعداد العدة لعرض القضية أثار الملك أزمتين مع فرنسا في وقت تحتاج فيه مصر إلى ضمان مساندتها في مجلس الأمن مما أثار رئيس الوزراء ، الأزمة الأولى خاصة بتمسكه بإرسال مؤن إلى تونس عن طريق الطوافة فوزية ورفض فرنسا واقتراحها إرسالها على باخرة فرنسية ، ولم يكن النقراشي يريد إغضاب فرنسا ، ولكن فاروقاً تشبث برأيه ، فرد عليه رئيس

---

(١) الكتلة، عدد ٨١٩ في ٢٣ يونيو ١٩٤٧، ص ٢.

(٢) المصور، عدد ١١٦ في ١٤ فبراير ١٩٤٧، ص ٦.

(٣) F.O. Op. Cit, J 884 - 79 - 16, Campbell - F.O, Cairo , Feb. 22 , 1947, No 468.

(٤) Ibid, 63021, J 2859 - 79 - 16, Campbell - F.O, Cairo, June 14, 1947, No 1365.

الوزراء بالاعتكاف يوماً، ثم تم الاتفاق، فأبحرت الطوافة لكنها أفرغت شحنتها خارج المياه الاقليمية لتونس ، أما الأزمة الثانية فتتمثل في وصول الأمير عبد الكريم الخطابي إلى القاهرة كلاجىء دون علم الحكومة ؛ وكان عائداً من منفاه ، فاتصل القصر بمحافظ القناة وأبلغه ترحيبه باستضافة الأمير[1] .

وبناء على هذه التصرفات، انتشرت الإشاعات حول عدم الرضا الملكي على النقراشي وإمكانية عودة اسماعيل صدقي إلى الحكم .، ولم يكن فاروق ليرغب في ذلك ، وعليه اختار يوم ٢٢ يوليو ، وقبل رحيل النقراشي مباشرة إلى أمريكا ودعاه إلى إفطار ملكي أظهر فيه حفاوة بالغة ، ويعقب السفير البريطاني « وكانت هذه لفته ملكية قصد بها بيان مساندة جلالته للنقراشي »[2] . وأثناء غياب رئيس الوزراء يواصل فاروق تعدياته على الحكومة ، فهو يعرض مساعيه لإنهاء النزاع بين أندونيسا وهولندا ، ويستدعي في ٣٠ يوليو السفير البريطاني ووزير هولندا المفوض والقائم بالأعمال الأمريكي ليتحدث إليهم في هذا الشأن دون علم الحكومة أو حتى استشارتها ، مما اضطر أحمد خشبة رئيس الوزراء بالنيابة إلى عقد جلسة خاصة لمجلس الوزراء اتخذ فيها قراراً متمشياً مع موقف القصر ومؤيداً له، وأخطر النقراشي برقياً [3].

ومع فشل رئيس الوزراء في نيويورك ، طرح على بساط البحث تخليه عن الحكم ، إما أن يقدم استقالته لعدم تمكنه من الحصول على مكسب للقضية ، وإما أن يقال وتشكل وزارة قومية برئاسة شريف صبري أو حسين

---

(١) Ibid, O, G: The Middle East 1945 - 1950, p.134. انظر فصل بين الإسلام والعروبة عنصر الميدان العربي .

(٢) F.O. Op. Cit, J 3550 - 79 - 16 Campbell - F.O, Cairo, July 25, 1947, No 1614.

(٣) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ٣٥٥، انظر فصل بين الإسلام والعروبة عنصر الاتجاه الإسلامي .

سري أو علي الشمس ، ويعارض فاروق عودة حسين سري للحكم في وقت كان الخلاف على أشده مع فريدة ، أيضاً فهو يرفض أي تغيير تكون نتيجته التمهيد لعودة الوفد[1] . وفي ٩ سبتمبر وقبل انتهاء الجلسة الأخيرة لمجلس الأمن بيوم واحد ، صدر الأمر الملكي للنقراشي بالعودة ، وعاد واستقبله فاروق فور وصوله وعبر له عن مدحه لعمله وإن لم يحرز النجاح وقال له « لقد استخدمت كل الوسائل وعملت كل ما في طاقتك وأخلصت في عملك ، وسيسطر التاريخ الحديث في مصر اسمك ، ولو قام كل مواطن بتأدية عمله وواجبه بأمانة وإخلاص كما فعلت ، فستحصل البلاد على استقلالها »[2] . وبذلك يتضح أن فكرة التغيير أرجئت . وفي الواقع فإن فاروقاً كان مدركاً تماماً ضعف النقراشي وتدهور كفاءته ومكانته ، وبالتالي زادت قوته في السطوة عليه ، في الوقت الذي سانده لتستمر الأوضاع كما هي ليتمكن من تنفيذ سياسته ، ومضت تصرفاته المعتادة ، فقد تدخل مباشرة في مسألة إضراب البوليس ، ويتناول كامبل هذا التدخل ويرجعه إلى ما يتأصل في داخله من رغبة في أن يملك ويحكم ، وأنه كان بمثابة صفعة على وجه رئيس الوزراء[3] .

وجاءت أزمة نوفمبر ـ لم تستمر طويلاً ـ وكانت صفعة أشد عنفاً من سابقتها ، وتتلخص في طلب فاروق من النقراشي إخراج عبد المجيد بدر وزير المالية وأحمد عطية وزير الدفاع الوطني ، والسبب أنهما كانا بصحبة وزيرين آخرين بأحد الملاهي « حلمية بالاس » ، وعندما دخل الملك غادر الوزيران الآخران الملهى ، أما وزيرا المالية والدفاع الوطني فبقيا[4] . وينفي كريم ثابت

---

(١) F.O. Op. Cit, 62992, J 4010 - 13 - 16, Bowker - F. O. Aug. 24, 1947.

(٢) Ibid, 63021, J 4671 - 79 - 16, Bowker - F.O. Sept. 26, 1947, No 13, F.O. Op. Cit. 62993, J 4543 - 13, 16, Sept. 22, 1947, No 1898, F.O. Op. Cit. J 4634 - 13 - 16, Sept. 23, 1947 No 128.

(٣) Ibid, 63021, J 5233 - 79 - 16, Campbell - F O, Cairo, Oct. 27, 1947.

(٤) يونان لبيب رزق: تاريخ الوزارات المصرية، ص ٤٨٧، محمد حسين هيكل: المرجع المذكور، جـ ٢، ص ٢٨٣، حسن يوسف: المرجع المذكور، ص ٣٥٦.

هذا السبب ويبين أن طلب الملك وجه للنقراشي قبل أيام من رؤيته لهما في الملهى وعندما رآهما تذكر ، وسجل سبب الغضب عليهما بأن الأول يفتح مكتبه لكثير من الرجاءات ، والثاني يكثر من الاستعراضات العسكرية(٥) . ولكن وفقاً لشخصية فاروق ، فإن السبب الأول هو الأرجح ، مع وضع رغبته في السيطرة على الجيش عن طريق تعيين أحد رجاله في الاعتبار ، وبالفعل عدلت الوزارة في ١٩ نوفمبر(٢) ، وأسندت وزارة الدفاع الوطني إلى محمد حيدر ، وأضيفت وزارة المالية للنقراشي ، وأدخل وزيرين للشئون الاجتماعية والعدل لم يكونا على درجة من القوة ، ومن ثم ازدادت الحكومة وهناً على وهن .

وكان أول استخدام فاروق لوزير الدفاع الوطني عندما قام البوليس بإضرابه في أوائل أبريل ١٩٤٨ ، فأنزل قوات الجيش لحفظ الأمن في القاهرة والإسكندرية ، وسويت المشكلة بأمر من الملك على نحو يختلف مع رئيس الوزراء ، ويستعرض كامبل لحكومته الدور الذي يقوم به الملك لاستقطاب البوليس مثلما يفعل مع الجيش ، حيث استصوب ما يقومون به ، وكيف أن الحكومة أصبحت مهتزة لهذه الحوادث المضادة(٣) . ورغم ضيق النقراشي لكنه لم يتمكن من الإقدام على أية خطوة إيجابية ، وإنما صرح أنه يستند في قيام وزارته على رضا الملك عنه وتعضيده له(٤) ومن هنا رضخ رضوخاً تاماً لمولاه ، فهو يوافق مرغماً على تعيين كريم ثابت مستشاراً للإذاعة ، وعلى تولي مرتضى المراغي الأمن العام(٥) . وبذلك أسهم فاروق بنصيب كبير في العمل

---

(١) مذكرات كريم ثابت ، المصدر المذكور، عدد ٥٥٠ في ١٧ يونيو ١٩٥٥، ص ٣ .

(٢) فؤاد كرم : المصدر المذكور ، ص ٤٥٩ .

(٣) F.O.Op.Cit, 69190, J 2620 - 22 - 16, Campbell - F.O, Cairo, April 14, 1948, No 58.

(٤) حسن يوسف : المرجع المذكور ، ص ٣٥٧

(٥) F.O.Op.Cit, 73458, J 3728 - 1011 - 16, Campbell - F.O, Cairo, April 20, 1949, No 229.

على انهيار الحكومة التي فقدت كلية أي تأييد شعبي ، ولم تجد لنفسها منفذاً إلا بكثرة الحديث عن المشكلات الاقتصادية والإصلاح الاجتماعي في وقت كانت حالة البلاد تزداد سوءاً خاصة بعد انتشار الكوليرا .

واستمراراً لرغبة فاروق في تعويض فقدانه لشعبيته ، راحت الصحافة تنشر اهتمامه بالطلبة وعطفه عليهم، فتذكر أنه دفع من جيبه الخاص المصروفات للناجحين العاجزين عن السداد ، وتنقل المآدب التي أقامها للعمال في رمضان وزياراته لبعض المناطق الصناعية مثل المحلة الكبرى وافتتاحه لمدينة العمال فيها ، ورافقه النقراشي في جولاته وشجعه عليها[1] . وانطلاقاً من هذا الاتجاه ، افتتح الملك مشروع توزيع الأراضي المستصلحة على صغار الفلاحين في كفر سعد بالغربية ، فوزع ثلاثة آلاف فدان على ستمائة عائلة تكون ثلاث قرى نموذجية بمنشآتها بالإضافة إلى إعانة مالية لكل أسرة ، وأسرف النشر في الدعاية ، وراح رئيس الوزراء يدلي بحديثه ليظهر فاروقاً بمظهر الراعي الصالح للفقراء والعامل على رفاهيتهم[2] . ولكن هذه السياسة لم تأت أكلها وإنما رفعت لفاروق مؤشر غروره .

وسعى فاروق ينقب عن مكسب يعود عليه بالنفع ، وربما يعيد إليه مكانته ويحول غضب الشعب عنه ، وتمثل في خوض حرب فلسطين ، وقد طرح هذا الأمر على بساط البحث مع ممثلي الدول العربية[3] ، وعليه فقد أعد عدته

---

(١) الأهرام، عدد ٢٢٤٥٠ في ٢٢ ديسمبر ١٩٤٧، ص ٤ ، السياسة، عدد ٦٤١ في ٢٣ ديسمبر ١٩٤٧، ص ٢ ، آخر ساعة، عدد ٧٠٠ في ٢٤ مارس ١٩٤٨، روز اليوسف، عدد ١٠٣٩ في ١٢ مايو ديسمبر ١٩٤٨، ص ٢٧ .

(٢) F.O. Op. Cit, 69190, J 2281, 3290 - 22 - 16, Campbell - F.O, Cairo, April 1 st, May 13, 1948, No 51, 71.

(٣) انظر فصل بين الإسلام والعروبة عنصر الميدان العربي ، عقب دخول الحرب بساعات صرح فاروق في حديث صحفي عن موقف مصر من فلسطين عقب انتهاء الانتداب البريطاني مخالفاً بذلك القواعد الدستورية .

وأصدر أمره إلى محمد حيدر باجتياز الجيش الحدود إلى أرض فلسطين مع باقي الجيوش العربية فور إعلان انشاء دولة إسرائيل في ١٥ مايو ١٩٤٨ ، وذلك دون علم رئيس الوزراء أو قرار البرلمان أو قرار مجلس الوزراء ، وكان النقراشي يأبى هذا لوجود القوات البريطانية المرابطة في منطقة القناة خلف الجيش المصري ، لكنه انصاع وطلب من هيكل عقد البرلمان في جلسة سرية ، وتجاهل ما حدث من اعتداء على الدستور ، ووفقا لما ذكره رئيس مجلس الشيوخ فإنه عرض علي البرلمان معلومات غير دقيقة أدت إلى موافقة كل من المجلسين على إعلان الحرب على إسرائيل ، وفي الساعة التي نشرت فيها الصحف قرار البرلمان ، نشرت أن القوات المسلحة العربية دخلت أرض فلسطين[1]. ومن الطريف أن النقراشي صرح لمصطفى أمين بأنه سيستقيل إذا أرغم على أن تدخل مصر الحرب[2]. لكنه سرعان ما خضع واستسلم وأعطى فاروقاً الفرصة ليعلن صراحة أنه ممسك بزمام الحكم ، وامتصت الحرب بعض الغضب السائد، وعن طريق الأحكام العرفية أمكن إحكام السيطرة.

وأمام الفشل الذي منيت به مصر في فلسطين ، وتصعد أعمال العنف ، عاود فاروق التفكير مرة أخرى في التخلص من رئيس الوزراء ، وأرسل إلى حسين سري ليؤلف الوزارة مع بقاء البرلمان، فوافق على شريطة أن تكون حكومة تتولى الإشراف على إجراء الانتخابات العامة ، ولم يرض الملك رغم سماعه من جهات مختلفة أن إصلاح الحال يكمن في عودة الوفد ، وعاد وأجل القرار وأصبح واضحاً للجميع أنه ينوي الإبقاء إلى ما لا نهاية على حكومة النقراشي[3] . ويوالي فاروق تصرفاته ، فعندما انتقلت الوزارة إلى الإسكندرية

---

(١) محمد حسين هيكل : المرجع المذكور، جـ ٢، ص ص ٢٨٠، ٢٨١ ، جـ ٣، ص ص ٤١ ، ٤٢ ، ٤٥ .

(٢) مصطفى أمين : عمالقة وأقزام ، ص ص ١١٣ ، ١١٤ .

(٥) F.O.Op. Cit, 69211, J 5843 - 68 - 16, Andrews - Wright, Aug . Aug. 12, 1948.
F.O.Op.Cit. 73458, J 4966 - 10011 - 16, Campbell - F.O, Cairo, June 7, 1949, No 318.

بعد حصولها على الإذن الملكي ، وإعلام النقراشي القصر باجتماع مجلس الوزراء قبل ثلاثة أيام من الموعد ، طلب الملك من كريم ثابت الذهاب إلى رئيس الوزراء وإبلاغه إما أن يعدل على عقد المجلس وإما أن يستقيل ، وإذا أصر على رأيه ولم يستقل فسيقال ، كما طلب منه اصطحاب محمد حيدر حتى يقدر النقراشي جدية الموقف ، وعليه فقد ألغى الاجتماع (١) . وفي نهاية أغسطس فرض فاروق تولي أحمد خشبة رئاسة الوفد المصري لدى الأمم المتحدة لحضور الجمعية العامة وذلك بدلاً من هيكل الذي رأى فيه.أنه سبق وتصرف بعكس التعليمات المعطاة له ، لكنه ما لبث أن انقلب على أحمد خشبة (٢) . ومضى يمارس أوتقراطيته حتى أنه عندما عقد العزم على طلاق فريدة لم يطلع الحكومة ، رغم أنها مسألة تمس كيان العرش وسمعة البلاد ، ومن ثم فوجئت ببلاغ القصر بالطلاق (٣) .

ومع كل ذلك فلم يشك النقراشي من فاروق أبداً، وليس معنى ذلك أن العلاقة بينهما كانت سلسلة أو سهلة كما هو واضح ظاهرياً،ولكن حرص رئيس الوزراء على السلطة جعله يتحمل، بل ربما اعتقد في نفسه أنه يمتلك أن يصلح من حال مليكه عن أي رئيس وزراء آخر، وقد حاول حتى أن فاروق علق على ذلك لحسن يوسف بأن رئيس وزرائه يطلب الكمال في كل شيء(٤). وإحقاقاً للحق يجب تسجيل التصرف الذي أذعن فيه فاروق للنقراشي، وهو رفض الأخير لفتح اعتماد مليون جنيه لإصلاح يخت المحروسة وهدد بالاستقالة(٥). وفي هذه المرة لم يصر الملك على طلبه حيث كانت الظروف

---

(١) مذكرات كريم ثابت، المصدر المذكور، عدد ٥٥١ في ١٨ يونيو ١٩٥٥، ص ٣، عبد الرحيم الرافعي : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ص ١٨٩ .

(٢) Ibid. J 7017 - 68 - 16 . Campbell - F.O. Oct. 30, 1948, No 1492, F.O. Op.Cit, J 5888 - 22 - 16, Andrews - F.O. Sept. 3. 1948, No 144.

(٣) مذكرات كريم ثابت، المصدر المذكور، عدد ٥٨١ في ١٨ يوليو ١٩٥٥، ص ١٠ .

(٤) حسن يوسف : المرجع المذكور ، ص ٣٥٨.

(٥) عبد الرحمن الرافعي : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ص ١٩٧.

تفيض سوءاً، والأمن متدهوراً، وكان لا بد من الحد من الاضطرابات وإخماد النشاطات، وعليه رئي حل جماعة الإخوان المسلمين على اعتبارهم مصدر خطر على النظام والعرش، وشاء القدر أن ينتهي حكم النقراشي باغتياله على يد الجماعة، وبذلك تخلص فاروق من تردده بشأن الإقالة.

لم يكن الموقف الذي تمر به مصر داخلياً أو خارجياً يحسد عليه، فاعمال العنف تتضاعف، وحرب فلسطين مستمرة رغم الهزيمة، ورأى فاروق أنه استمراراً للنظام القائم تكليف إبراهيم عبد الهادي بتأليف الوزارة وذلك بعد اجتماعه بمحمد حيدر وكريم ثابت وحسن يوسف، وصدر الأمر الملكي في هذا الشأن في ٢٨ ديسمبر، وخرج إبراهيم عبد الهادي من القصر إلى الوزارة، وحاول إشراك الوفد في وزارته لكنه لم يتمكن وشكل وزارة ائتلافية، وتولى حسن يوسف رئاسة الديوان بالنيابة[١]. واستخدم فاروق رئيس الوزراء الجديد كآلة في يده، خاصة وأن فترة وجوده في القصر قد طوعته لمليكه، فذابت شخصيته تماماً، وكان يطمع في رئاسة الوزراء بدلاً من النقراشي، فيذكر السفير البريطاني للندن أنه في لقاء لعميل له بالقصر مع رئيس الديوان سمح له بالسب في النقراشي حتى لقد أكد الوكيل أنه رئيس الوزراء المنتظر[٢]. وربطت علاقة التبعية بين إبراهيم عبد الهادي وفاروق وتوثقت، وراح الأول ينفذ الطلبات ويعصف بالمعارضين ولم يرحم اليمين ولا اليسار، ورغم إعلان الهدنة في فبراير ١٩٤٩، إلا أنه مد العمل بقانون الطوارىء سنة أخرى بناء على الرغبة الملكية، وتفاقمت حوادث العنف، وكان أبرزها اغتيال حسن البنا، واتخاذ إجراءات بوليسية صارمة، وبالتالي نال رضا الملك عنه، ففي حديث للأخير مع السفير البريطاني يبين أن رئيس وزرائه يؤدي عمله

---

(١) حسن يوسف: المرجع المذكور، ص ٢٦٢، فؤاد كرم، المصدر المذكور، ص ص ٤٦٥ ـ ٤٦٨.

(٢) F.O.Op.Cit. 62988, J 5235 - 12 - 16, Campbell - F.O, Cairo, Oct. 27, 1947, No 146.

بشجاعة ونجاح ، ولو طال عمره لأعطى المزيد ، إذ ما يقوم به من مخاطرة يخشى منها على حياته(١) . وفي الواقع فإن الحالة الداخلية زادت سوءاً ، وعاش الجميع تحت التهديد كما لو كانوا قد تعودوا عليه ، وشددت الحراسة على الملك حتى أصبح نادراً ما يظهر أمام الناس(٢) . وعندما افتتح في أول مارس المعرض الزراعي الصناعي اتخذت إجراءات أمن بالغة لحمايته(٣) .

واتباعاً للمنهج الملكي ، يستقبل فاروق حسني الزعيم قائد الانقلاب السوري ، ويجتمع به في أنشاص ويعترف بنظامه ويتفق معه على قرارات ويختار محافظ القناة ليكون سفير فوق العادة لدى دمشق ، كل ذلك دون علم الحكومة ، وعندما أبلغ كريم ثابت رئيس الوزراء بخبر الزيارة استحسنها ولكنه أبدى عتابه لحسن يوسف ، ومما يذكر أن مكافأته كانت رفض الملك الإنعام على وزارته بمناسبة عيد الجلوس الملكي(٤) . وعليه حاول عن طريق أعضاء وزارته الوقوف أمام الرغبة الملكية ، لكنه لم ينجح ، حدث ذلك عندما أعاد فاروق الكرة وطلب إصلاح يخت المحروسة وأوفد إلى رئيس وزرائه ضابطاً بحرياً كبيراً ليستعجله في إقرار الإعتماد المالي المطلوب ، ويشرح له الأسباب التي تدعو إلى الإصلاح على وجه السرعة ، واعترض وزير المالية على ضخامة المبلغ ، ولكن انتهى الأمر بدعوة وزير الحربية لأعضاء اللجنة المالية بمجلس النواب وناقشهم في أهمية المشروع وتم رصد مبلغ ٣٥٠,٠٠٠ جنيه في تعديلات الميزانية لحساب تلك الإصلاحات ، وكل ما أمكن لرئيس الوزراء عمله أن رأى مطالبة اللجنة بوضع اشتراطات وقيود قبل صرف المبلغ

---

(١) Ibid. 73463. J 1902 - 1015 - 16, Maclean - Clutton, March 3, 1949.

(٢) Little : Op. Cit, P. 179.

(٣) F.O. Op. Cit, 73459, J 1935 - 1013 - 16, Cairo, March 6, 1949, No 50.

(٤) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ص ٢٠٩ ، ٢٦٣ ، مذكرات كريم ثابت، المصدر المذكور، عدد ٥٥٣ في ٢٠ يونيو ١٩٥٥ ، ص ٣ ، عدد ٥٥٤ في ٢١ يونيو ١٩٥٥ ، ص ١ .

المطلوب ، وإجراء مناقصة عالمية ، واستشارة خبراء عالميين فيما إذا كان شراء يخت جديد أنسب لخزانة الدولة[1] .

ويرفض فاروق تعيين فؤاد صادق رئيساً لهيئة أركان حرب الجيش خوفاً من اتباع طريق حسني الزعيم نظراً لمكانته في الجيش ، ويعين عثمان المهدي ، وكادت تحدث أزمة وزارية ولكن الأمور هدأت[2] . وعاد فاروق ورأى أن يكون التعيين بأمر ملكي وليس بمرسوم يصدر عن مجلس الوزراء كما هو معتاد ، وبرر ذلك بقوله « إن الوزارة اليوم وزارة صديقة ، ولكنها قد لا تكون كذلك دائماً ، فأريد مستقبلاً أن أكون حراً في تعيين الرجل الذي أثق به وبإخلاصه »[3] . ووافق رئيس الوزراء على التعيين ، ولكنه اعترض على الطريقة وذكر لكريم ثابت أنه لا يستطيع أن يسرق حقوقاً ويعطيها للملك ، ورجاه ألا يدعه يشعر برفضه ويفهمه بلباقة الظروف غير الملائمة لتحقيق طلبه حتى لا يكثر القيل والقال ويزعم المغرضون بأنه خائف من الجيش ، ونقل كريم ثابت وجهة النظر للملك ، فأعاد عليه الرغبة بأنه إجراء احتياطي ليوم يختلف فيه مع الوزارة على الترشيح أو عندما يرى أنه من المصلحة إقالة رئيس أركان حرب الجيش[4] . وأمام إصرار فاروق لم يكن أمام رئيس الوزراء إلا المضي في إعداد مشروع تعديل القانون ، لكنه لم يمهل حيث سقطت حكومته .

ولما كان ميعاد الانتخابات قد قرب ، نشأت أزمة وزارية بشأن تعديل الدوائر الانتخابية ، وحدث خلاف بين القصر والوزارة عن كيفية التعديل ، وبطبيعة الحال طُبق ما ارتآه القصر بأن يكون تقسيم الدوائر بموجب قانون

---

(١) جلال الدين الحماصي : المرجع المذكور ، ص ص ١٣٢ ، ١٣٣ كان أحد أعضاء اللجنة المالية .

(٢) جمال حماد : المرجع المذكور ، ص ١٥٠ .

(٣) مذكرات كريم ثابت، المصدر المذكور، عدد ٥٥٤ في ٢١ يونيو ١٩٥٥، ص ١ .

(٤) نفس المصدر.

يعرض على البرلمان[1] . وأصبح واضحاً أن الحكومة تعاني من انقسامات داخلية ، واحتدم الصراع بين السعديين والدستوريين ، وشكا المستقلون من التسلط الحزبي ولجأ البعض منهم إلى القصر[2] ، وفشل إبراهيم عبد الهادي في التوفيق ، هذا بالإضافة إلى التقارب الذي حدث بين فاروق والوفد ، والذي تطلب وزارة قومية ، وبالتالي حان الوقت للتخلص من الوزارة القائمة ، ويسجل القائم بالأعمال البريطاني أنه بعد كل ما اتخذه إبراهيم عبد الهادي من ولاء وإخلاص لخدمة الملك وقبوله المجازفة وتعرضه للأخطار الجسيمة نتيجة حملته ضد الإخوان المسلمين ، كان يستحق مزيداً من التقدير[3] . ورتب الأمر لإسقاط الحكومة ، وأهمل فاروق رئيس وزرائه حتى إنه لم يصحبه معه لتأدية صلاة الجمعة الأخيرة من رمضان كالعادة المتبعة[4] . وقرر الملك أن يكون وزير الحربية رسوله إليه ليوعز له بالاستقالة ، فطلبه في الثالثة صباحاً يوم ٢٥ يوليو ليوكل إليه المهمة على اعتبار أن الوقت رمضان والسهر يمتد حتى الفجر ، فالتمس الوزير الإمهال حتى السابعة صباحاً ، وعليه جمع إبراهيم عبد الهادي الوزارة واعتبر رأي الملك أمراً ، وتلا عليهم كتاب الاستقالة[5] . ولأول مرة يحاول فاروق أن يكون ودوداً مع رئيس وزرائه المستقيل لغرض في نفسه ، فقد أرسل له كريم ثابت ليخبره بإقصاء أي تفكير في أن الملك ضحى به بحال من الأحوال ، حيث له التقدير عنده ، كما أنه يتمتع بثقته ، وعليه أن يعتبر نفسه معداً للعمل معه في المستقبل[6] . والغرض من هذا التصرف جلي ، فربما يحتاج فاروق إليه فيجده طوعاً لمشيئة ورهناً لإشارته .

---

(١) حسن يوسف : المرجع المذكور ، ص ص ٢٦٣ ، ٢٦٤ .

(٢) نفس المرجع ، ص ٢٦٤ .

(٣) F.O.Op. Cit. 73465, J 6411 - 1015 - 16, Andrews - F.O.Alex.Aug. 4. 1949. No 426.

(٤) حسن يوسف : المرجع المذكور ، ص ٢٦٤ .

(٥) محمد حسين هيكل : المرجع المذكور ، جـ ٢ ، ص ص ٢٩٠ ، ٢٩١ .

(٦) F.O. op. cit.

بعد أن تلاءمت الظروف لاشتراك الوفد في الحكم، وبعد أن أيقن فاروق أن في تغيير الحكومة مصلحة له ، أقدم على هذه الخطوة ، واعتبرها هدية لشعبه في عيد الفطر ، ورغم تردده بشأن تولي حسين سري الوزارة ، إلا أنه اعتبره الشخص المناسب في هذه الفترة ، وذلك بناء على اقتراح كريم ثابت الذي وجد تأييداً ، واستدعى حسين سري من باريس ، وصدر الأمر الملكي له بتأليف الوزارة في ٢٥ يوليو ، وحددت مهمتها بأنها وزارة قومية تعمل ـ والبلاد مقبلة على انتخابات جديدة ـ على توحيد الصفوف ، وحشر فيها رئيس الوزراء عدداً كبيراً من الوزراء، ودخلتها الأحزاب ما عدا حزب الكتلة بناء على الرغبة الملكية(١) .

ومضى فاروق في مواصلة سياسته مع حكومته ، لكنه انزعج لما يقدم عليه رئيس الوزراء من تصرفات ، فبالرغم من أن كريم ثابت صاحب الفضل في توليه منصبه ، إلا أنه اتخذ منه موقفاً كدره ، ولم يكن يترك أية فرصة إلا ويشوه سمعته ، كما استعمل معه العنف كمحاولة لكسره ، ثم طلب من الملك أن يكون التعامل معه إما مباشرة أو عن طريق الديوان الملكي ، وبين حسن يوسف للقائم بالأعمال البريطاني أن رئيس الوزراء لم يكن حكيماً في مثل هذه التصرفات لما يتمتع به كريم ثابت من مكانة لدى فاروق ، ونوه عن عدم كياسته في تصريف الأمور مع الملك وعزا ذلك إلى زوج ابنته محمد هاشم وزير الدولة(٢) . وجاءت أزمة اجتماع منظمة الصحة العالمية ليشتد التوتر ، فقد أرسل حسين سري إلى إحدى السفارات المصرية في الخارج تعليمات بإعطاء مندوبي اسرائيل تأشيرات لحضور اجتماع المنظمة الذي سيعقد بالإسكندرية ، ونشر الخبر ، وعندما علم فاروق أمر حسن يوسف إبلاغه وجوب إلغاء تعليماته

---

(١) حسن يوسف : المرجع المذكور ، ص ص ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، فؤاد كرم : المصدر المذكور ، ص.ص ٤٧٢ ـ ٤٧٥ ، جلال الدين الحماصي : المرجع المذكور ، ص ١٣٦ .

(٢) F.O. Op. Cit, J 7046 - 1015 - 16 , Andrews - F.O, Alex, Sept. 5, 1949, No 158.

والتنبيه بضرورة استشارته في مثل هذه الأمور ، وطلب من كريم ثابت أن ينشر أن جهة عليا تدخلت لمنع إعطاء تأشيرات للمندوبين الإسرائيلين لدخول مصر ، وتم النشر ، وأصبح متوقعاً أن يستقيل رئيس الوزراء ، لكنه لم يفعل ، ويذكر أندروز أن مركزه اهتز للغاية بعد تدهور علاقاته مع فاروق ، ويدينه لأنه لم يستشر القصر قبل إقدامه على هذا العمل(١) .

واستاء الملك من إجراء حسين سري بشأن الاستغناء عن خدمة كبار بعض الموظفين من وزارة الداخلية وتعيين آخرين ، ثم من التدخل في الأحكام التي صدرت في قضايا شيوعية ، فقد حدث أنه عندما رفعت إليه بصفته حاكماً عسكرياً ، أحالها إلى وزير الدولة مصطفى مرعي فخفض الحكم على أستاذ بالجامعة من سبع سنوات سجن إلى ثلاث سنوات ، وبذلك لمس الوتر الحساس لدى الملك الذي كان يطالب بتشديد الأحكام على دعاة الشيوعية ، وعليه أمر بإلغاء التأشيرة الجديدة واعتماد الأحكام على أصلها ، وأذعن رئيس الوزراء ، وكان ذلك من أسباب رفض فاروق لتعيين مصطفى مرعي رئيساً لمحكمة النقض(٢) . وطلب الملك من جلاد القيام بمسح شامل عن الحالة السياسية الداخلية ، وتحدث معه في إمكانية إسقاط حسين سري ، ولكن اعتبر أنه من المصلحة إبقاؤه كدعامة لحين إجراء الانتخابات ليمارس قمع السعديين عن طريق إبراهيم عبد الهادي(٣) ، ومما يذكر أنه عقب تأليف الوزارة أشاع فاروق القول عن رغبته في انتخابات حرة حتى إنه أرسل كريم ثابت لقصر الدوبارة ليعلمه بتصميمه على ألا يتدخل فيها بأية طريقة(٤) .

وتعثرت الوزارة أمام الانتخابات من حيث تقسيم الدوائر ومطالب كل

(١) مذكرات كريم ثابت، المصدر المذكور، عدد ٥٥٨ في ٢٥ يونيو ١٩٥٥، ص ٣.
F.O. Op. Cit. 73461, J 7323 - 1013 - 16, Andrews - F.O, Alex. Sept, 9, 1949, No 140.
(٢) Ibid, 73465, J 7019 - 1015, 16 , Andrews - F.O, Alex. Sept, 9, 1949, No 156.
(٣) Ibid, J 7524 - 1015 - 16 , Andrews - F.O, Alex. Sept. 22, 1949, No 199.
(٤) Ibid, J 6035 - 1015 - 16, Andrews - F.O. Cairo, July 26, 1949, No 57 .

حزب وتعارضها، فتدخل فاروق ودعا الوزارة لتناول الإفطار عقب صلاة العيد، وأعلم الوزراء ورئيسهم بأنه وهو في بيت الله دعاه أن يصون الائتلاف لخير البلاد ولتحقيق الأغراض القومية التي ألفت الوزارة من أجلها وأن لا يبارك من يكون سبباً في تقويضه، وأشار إلى تقسيم الدوائر وتوزيعها، وأن هذا متروك للوزراء والأحزاب والبرلمان، وتوجه بحديثه إلى حسين سري وبين أنه يعرف أن مشكلة التقسيم الجغرافي للدوائر الانتخابية تحت الاعتبار، وأنه لا يريد التدخل في هذا الموضوع، ويرى أن مسألة عدد المقاعد في البرلمان تستحق الدراسة وذلك بضمان أن يكون هناك عدد صغير من الأماكن لزعماء الأحزاب، وتعشم أن تكون الحملة الانتخابية دون مرارة أو ضغينة، وفي مقابلة لفؤاد سراج الدين مع القائم بالأعمال البريطاني صرح بأن هذه الخطبة من صنع حسن يوسف وحسين حسني سكرتير الملك الخاص والذي يسنده بقوة إبراهيم عبد الهادي[1]. ويعيب أندروز على فاروق نزوله هذا الميدان، وأن نصيحته غير صحيحة في تلك الآونة، وتدخله يعقد المسألة أكثر مما يحلها، وأن ذلك ترك انعكاساً سيئاً على الأحزاب جميعها[2].

ولم تنجح محاولة فاروق في الحفاظ على الائتلاف، ولم تكن مسألة الانتخابات وحدها في ميدان الخلاف، وإنما تعددت مظاهره، وثقلت اليد الملكية على الحكومة، فطلب فاروق أن يستقيل حسين فهمي وزير المالية لما بدا منه بشأن إصلاح يخت المحروسة، فاستقال، وكان له موقف آخر فقد رفض التصريح للملك بدولارات وفرنكات سويسرية سبق وطلبها لشراء تحف فنية[3]. ومع هذا فقد تمكن فاروق من تهريبها ثم استغل سيطرته على الحكومة وباع لها يخت فخر البحار وكسب مائة ألف جنيه في الوقت الذي

---

(١) Ibid. J 7924 - 1015 - 16. Andrews - F.O. Cairo, oct. 6, 1949, No 28.

(٢) Ibid. J 7867 - 1015 - 16 . Andrews - F.O. Cairo, oct. 5, 1949, No 1022.

(٣) حسن يوسف: المرجع المذكور، ص ٢٦٦، الأهرام عدد ٢٤٠٩٥ في ٢ نوفمبر ١٩٥٢، ص ١.

احتفظ به[1] . وأصبحت ملامح خنوع رئيس الوزراء واضحة ، وحتى تشدده في البداية تجاه كريم ثابت تخلى عنه ، فقد رشحه مع أحمد عبود لعضوية مجلس إدارة شركة قناة السويس ، وعدل القانون الذي سبق أن سعى إليه فاروق بجعل تعيين رئيس الأكان يصدر بأمر ملكي وليس بمرسوم ملكي[2] . ويذكر في حديث له مع السفير البريطاني أنه من الواجب عليه تلبية رغبة الملك طالما أن في إمكانه تأدية بعض الأعمال الحسنة ، وبين صعوبة الإبقاء على الائتلاف[3] . وبناء على اتفاقه مع القصر ، قدم استقالته في ٣ نوفمبر ، وسببها بالاختلاف حول تقسيم الدوائر الانتخابية وفشله في التوفيق بين الأحزاب ، وقبلها فاروق ، وفي نفس اليوم صدر الأمر الملكي لتأليفه وزارة محايدة لإجراء الانتخابات[4] ، ورضي الملك عن رئيس وزرائه وفي مقابلة له مع السفير البريطاني تكلم عنه بكل ارتياح ، وبين أنه يلعب دوراً مدهشاً ، وله القدرة على التحكم في أعصابه مما يسهل الأمور[5]. ومن ثم فقد أنعم عليه بقلادة فؤاد الأول وأصبح صاحب المقام الرفيع ، أيضاً منح أربعة من وزرائه رتبة الباشوية[6] . وكان واضحاً أن هذا الود المتزايد هو من أجل انتخابات تتم بما يتفق مع الرغبة الملكية في التوازن بين الأحزاب وعدم حصول الوفد على الأغلبية ، ووعد حسين سري الملك بالنتيجة المرجوة ، لكن محمد هاشم الذي أوكلت له

---

(١) الأهرام ، عدد ٢٤٤٢٣ في أول أكتوبر ١٩٥٣ ، ص ٥ ، محكمة الثورة ، حلمي سلام : المرجع المذكور ، ص ص ١٤٧ ، ١٤٨ .

(٢) مذكرات كريم ثابت ، المصدر المذكور ، عدد ٥٥٨ في ٢٥ يونيو ١٩٥٥ ، ص ٣ ، حسن يوسف : المرجع المذكور ، ص ٢١٣ .

(٣) F.O. Op. Cit. J 8289 - 1015 - 16, Campbell - F.O, Cairo, Oct. 18, 1948, No 536.

(٤) فؤاد كرم : المصدر المذكور ، ص ص ٤٧٦ - ٤٨١ .

(٥) F.O. Op. Cit, J 8938 - 1015 - 16, Moelean-Stewart. Cairo, Nov. 7 1949, No 38.

(٦) السياسة ، عدد ١٥٣٠ في ٢٠ نوفمبر ١٩٤٩ ، ص ٤ ، حسين يوسف : المرجع المذكور ، ص ٢٧٠ .

المسألة لم ينفذ الرغبة ، وفاز الوفد في الانتخابات وتولى الوزارة .

ومنذ أن عاد فاروق من رحلته البحرية في خريف ١٩٥٠ ، بدأت الدلائل تشير إلى عدم الرضا الملكي عن حكومة الوفد ، وزكت الأحداث اللاحقة جذوة الرغبة في الإطاحة بها ، ورغم أن النفور انتاب علاقة الملك بعلي ماهر ، إلا أن الأخير تمكن من أن يثبت بين الحين والآخر أنه رجل الملك ، فهو ـ على سبيل المثال ـ يعلق في الصحافة على التوجيهات الملكية بشأن توحيد الصفوف ويعتبرها كلاماً منزلاً[١]. وكان يغمره إحساس عميق بأن فاروقاً سيحتاج إليه خاصة مع حدوث الأزمات ، فقد عرف كيفية التعامل معه ، ومع نهاية عام ١٩٥١ زادت ثقته من قرب توليه السلطة ، فيذكر السفير البريطاني أنه يزعم تأكده من أن الملك سيسانده عندما يحين الوقت ، كما أشار في موقع آخر بأنه لا يزال المتطوع الوحيد لتوجيه دفة الحكم في تلك الظروف الصعبة[٢] . وتعلن أخبار اليوم صراحة عن تلك المحاولات التي تبذل لضم الصفوف بتأليف وزارة قومية برئاسة علي ماهر[٣] . ومع كل هذه الخلفيات إلا أن التصورات لم يكن فيها علي ماهر بمفرده وإنما اشترك معه الهلالي إذ رشح ليخلف النحاس ـ في نفس الوقت الذي علم فيه علي ماهر بأن النية الملكية اتجهت له لتولي الوزارة الجديدة ـ ففي العاشرة من مساء ٢٦ يناير ١٩٥٢ أرسل فاروق إليه حافظ عفيفي وأندراوس ليعرضا عليه رئاسة الوزراء ، لكنه أجاب بأنه لا يمكن أن يقبل حتى يعرف الرد الذي أرسلته وزارة الوفد على اقتراحات ابن سعود ، فأجيب بأنه ليس هناك وقت يسمح بذلك ، وعليه اعتذر عن القبول واقترح تقديم العرض لعلي ماهر[٤]، الذي كان يحتل مكاناً بارزاً في الصورة،

---

(١) الأهرام، عدد ٢٢٧٨٤ في ١٨ يونيو ١٩٤٩ .

(٢) F.O. Op. Cit, 90109, JE 1013 - 42, Stevenson - F.O, Cairo, Dec. 21, 1951, F.O. Op. Cit, 96846, JE 1013 - 1, Stevenson - F.O, Cairo, Jan. 5, 1952.

(٣) أخبار اليوم، عدد ٣٧٤ في ٥ يناير ١٩٥٢ ، ص ١ .

(٤) F.O. 141 - 1453 - 1011 - 13 - 52 G, Conversation (Campbell - Haffez Affifi) =

فهو الرجل المحنك سياسياً وصاحب القدرة والقوة على المواجهة والامتصاص خاصة بعد أحداث حريق القاهرة، بالإضافة إلى دوره في الأيام الأخيرة بجعل المصريين يرضون عنه في هذا الموقع.

وصدر الأمر الملكي لعلي ماهر بتأليف الوزارة في ٢٧ يناير ، ولم تنجح محاولاته في ضم الأحزاب لوزارته حيث اشترط القصر أن ينضموا كأفراد معينين بالاسم لا أحزاباً ولا ممثلين للأحزاب(١) . وأصر فاروق على إدخال مرتضى المراغي وزيراً للداخلية وزكي عبد المتعال وزيراً للمالية والاقتصاد على غير رغبة رئيس الوزراء، ويعلق ستيفنسون على الوزارة بأنها تستمد قوتها من الملك(٢) . ومع ذلك فإن علي ماهر لم يمكن فاروقاً تماماً من التسلط ، فقد رفض تعيين كريم ثابت وزيراً بعد استقالته من منصب المستشار الصحفي ، وعارض في تعيين كامل قاويش نائباً عاماً لصلته بشماشرجي الملك ولكره الناس له ولأنه أحدث المستشارين ، وامتنع في البداية عن إعطاء حكمدارية القاهرة لأحمد طلعت المتهم في نظر الإخوان المسلمين في حوادث التعذيب والتشريد التي تعرضوا لها ، ولكن أمام تعنت فاروق وافق على شغله للمنصب ، وعاكس في مسألة عودة عبد الفتاح عمرو إلى منصبه الأصلي في لندن مما أدى لاحتيال فاروق وإرساله ضمن وفد التعزية في وفاة الملك البريطاني(٣) . ومما يذكر أن علي ماهر لم يكن عنيفاً في رفضه وإنما اتبع أسلوب المراوغة . وشكا فاروق للسفير البريطاني من أنه يجد بعض الصعوبات مع رئيس وزرائه وبصفة خاصة في مسألة التعيينات ، وأوضح له أنه أخذ على

= Cairo, Jan. 29, 1952, F. F.O. 371 - 96872, JE 1018 - 79 , Stevenson - F.O, Cairo, Feb. 19, 1952, No 45.

(١) محمد حسين هيكل: المرجع المذكور ، جـ ٢ ، ص ٣١٢.

(٢) F.O. 371 - 96846, JE 1013 - 5, Stevenson - F.O, Cairo, Feb. 6, 1952.

(٣) موسى صبري : المرجع المذكور، ص ص ٤٢ ـ ٤٨ ، حلمي سلام : المرجع المذكور ، ص ص ٦٢ ـ ٦٤ .

عاتقه المسئولية بإقصاء حكومة الوفد ، وعليه فلا بد أن تسير الأمور وفقاً لوجهة نظره[١] .

ولما كان علي ماهر حريصاً على التفرغ لمفاوضة بريطانيا فقد قرر عقد السلام مع الوفد ، وبالتالي فإن سياسة التطهير التي حمل لواءها رئيس الديوان لم تكن تتفق معه ، هذا بالإضافة إلى أنه رأى تكوين جبهة صلبة معتدلة ذات ثقل سياسي لمقاومة ضغط القصر من ناحية ، وتهدئة للعناصر المشاغبة من ناحية أخرى ، وعندما بدأت البوادر تشير لذلك بتأييد البرلمان الوفدي بالإجماع له وحصوله على الثقة نتيجة نعته للنحاس في مجلس النواب بأنه سلفه العظيم وبالتصريح باتباع سياسته ، تحرك حافظ عفيفي وتحدث معه بخشونة بالغة لتعاطفه مع فؤاد سراج الدين وحذره منه ، فأظهر رئيس الوزراء تجاوباً ووعد بأن يكون أكثر حرصاً[٢] . وطبيعي أن يقلق فاروق من تلك المغازلة بين علي ماهر والوفد، كما استاء من مسألة الجبهة الوطنية المقترحة حيث ستضم الوفد، وفي حديث لرئيس الديوان مع السفير البريطاني في ٢ فبراير صور له انزعاج الملك وإخطاره لرئيس وزرائه بما تكتنفه تلك التصرفات من خطر[٣] .

ولقي فشل مسألة الجبهة الوطنية صدى طيباً لدى فاروق الذي كاد يقاطع رئيس وزرائه ، فلم يستقبله إلا مرة واحدة كانت لمناسبة حلف الفونس جريس اليمين إذ عين وزيراً للزراعة وكان خارج مصر ، وذلك بالرغم من تكرار علي ماهر طلب المقابلة الملكية مما أثر في نفسيته ، وفي يوم عيد الميلاد الملكي ، وعندما أراد التحدث عن الرغبة الملكية في عدم إقامة زينات بهذه المناسبة ، وأن تصرف المبالغ المقررة على الفقراء من منكوبي الحوادث الأخيرة ، وقبل أن يلقي كلمته طلب إليه أن تعرض على الملك ، فرفض

---

(١) F.O.Op Cit, 96872, JE 1018 - 68, Stevenson - F.O, Cairo. Feb. 14, 1952, No 367.

(٢) الأهرام، عدد ٢٣٨٢٢ في ٢٩ يناير ١٩٥٢، ص ١، F.O. 141, op. cit, .

(٣) F.O. 371 - 96871, JE 1018 - 45 , Stevenson - F.O. Cairo . Feb . 2, 1952, No 291.

وصرح بأن التقليد الدستوري يقضي بألا تصدر التصريحات من القصر إلا بموافقة رئيس الوزراء، وهو المسئول الأول عن تصرفاته وحديثه ولا رقابة لأحد عليه(١). وتناسى أنه لقن فاروقاً الدرس منذ بداية حياته ، ومما زاد الوضع سوءاً استمراره في مجاملة الوفد، فحرص على استمرار البرلمان صاحب الأغلبية فيه، وأبقى الموظفين المنتمين له في مراكزهم ولم ينشر التقرير الرسمي عن أحداث الحريق خوفاً من إلقاء المسئولية على وزرائه، وذلك جميعه ليضمن الحصول على تعاونه ، كما ساعد أسلوبه السياسي في الحصول على تأييد عدد من الأحزاب والتفاهم مع الإخوان المسلمين ، وكان لمرتضى المراغي رجل الملك في الوزارة دور فعال في الكيد لعلي ماهر ، واشتدت بينهما الخلافات ، ومع علم رئيس الوزراء بدرجة تقربه لفاروق لكنه لم يضع ذلك في الاعتبار . وعندما رغب الملك في حل البرلمان ، لم يتفق هذا مع رئيس وزرائه ، ووفقاً لطريقة الأخير في التمهل احتفظ بمرسوم التأجيل وعليه التوقيع الملكي من غير تاريخ حتى يستعمله في اللحظة المناسبة لا سيما إذا اتخذ منه الوفد موقفاً(٢) .

وفي هذه الأونة قامت الأغلبية الوفدية بالمجلس بمعارضة الحكومة في التعويضات المالية لمساعدة ضحايا حوادث ٢٦ يناير ، لكن سرعان ما أمر الوفد نوابه بعدم المعارضة ، وعليه رأى علي ماهر أن يبقى المرسوم سراً ولا يذاع أو ينشر وفقاً لنظريته في تهدئة الأجواء استعداداً للدخول في المفاوضات . والواقع أن ثقته في نفسه وتيقنه من نجاحه في مسألة المفاوضات قد أوغر عليه قلب فاروق الذي تحقق من أن ذلك الأسلوب هو لتغطية المشاكل الداخلية ، ومن ثم أرسل إليه تحذيراً عن طريق حافظ عفيفي تحت هذا المعنى ، لكنه لم يأت

---

(١) أخبار اليوم، عدد ٤٤٩ في ١٣ يونيو ١٩٥٣، ص ١، البلاغ، عدد ٩٣١١ في ٧ فبراير ١٩٥٢، ص ٢ .

(٢) F.O.Op. Cit, 96874, JE 1018 - 108, Stevenson - F.O, Cairo, March 10, 1052, No

:66 صدر مرسوم تأجيل انعقاد البرلمان بمجلسيه في أول مارس ١٩٥٢ .

بالمطلوب[1] . وأصر رئيس الوزراء على الدخول في المفاوضات ، وأعد المذكرات وحدد للسفير البريطاني أول مارس ميعاداً لبدئها[2] . وأحس فاروق بأن مهمة الوزارة قد تحققت في إعادة الهدوء والنظام والثقة وتسكين الخواطر ، ووقف الهجوم على بريطانيا ، وتجميد نشاط الفدائيين وإسقاط التوتر في منطقة القناة، وعودة العمال المنسحبين من المعسكرات البريطانية، وإخضاع وسائل الإعلام للرقابة للحد من ثوريتها ، وتخفيض بعض الأسعار ، وبالتالي انتهى دورها ، هذا بالإضافة إلى العقبات التي وضعها علي ماهر واعتبرها الملك سياسة جديدة تهدف إلى تقليم أظافره وتقليص سلطته .

وعقد فاروق العزم على إسقاط الوزارة ، وعقب أسبوعين من تأليفها كلف رئيس ديوانه بتبليغ الهلالي بالاستعداد لتولي الوزارة ، ثم عاد وأرسل إليه أندراوس في ٢٥ فبراير لنفس الغرض ، وارتفع مؤشر حنقه على رئيس وزرائه لتكليفه للجنة الحربية بإعداد مشروع يرتكز على حياد مصر[3] . وفي مساء ٢٦ فبراير التقى ستيفنسون برئيس الديوان الذي أوضح له أن الملك سيرسل خلال أيام قليلة لعلي ماهر ليعلمه بأنه غير راض عن الإجراءات التي تتخذها الحكومة ، وأصبح منتظراً رداً على ذلك إما أن يقدم استقالته أو يرضي الملك وينفذ ما يمليه عليه ويعمل ضد الوفد[4] . لكنه لم يمتثل وواصل منهجه مع الوفد حتى إنه تمسك بحرفية ندائه في الجلاء والوحدة ، واعتبر رئيس الديوان في ذلك عائقاً للمفاوضات وأخبر السفير البريطاني بما يجب أن تكون عليه مقابلته له ونقل إليه الرغبة الملكية بجعل المناقشات مبدئية وعدم الدخول في المضمون ، فأجابه ستيفنسون بأن نيته الإصغاء لأفكار علي ماهر ، وإذا عرض

---

(١) Ibid,

(٢) Ibid, 96872, JE 1018 - 83, Stevenson - F.O, Cairo, Feb. 26, 1952, No 432.

(٣) Ibid.

(٤) Ibid, JE 1018 - 84, Stevenson - F.O, Cairo, Feb. 26, 1952 , No 438 .

مقترحات نهائية بشأن الجوهر فلن يرفض سماعها ، وعليه قال حافظ عفيفي إن القصر يريد كسب أيام قلائل ، وبالتالي فهو يتعشم ألا يشجع علي ماهر على ذلك ، فوافق ، ثم طلب منه أن يعبر له عن تبكيته لاتجاهه في التغاون مع زعماء الوفد(١) . وعليه يتضح ضغط فاروق الذي أحاط برئيس الوزراء من كل جانب . وفي حديث دار بين ستيفنسون ومصطفى أمين بشأن تغيير الحكومة ، أشار الأول إلى أن ذلك من الشئون المصرية ، ولكن إذا حدث فيجب ألا يكون بعد بداية علي ماهر في المفاوضات معه مباشرة حتى لا يؤول بأن إقالته هي بسبب موقفه المتشدد للدفاع عن حقوق مصر(٢) . ووضع الملك ذلك نصب عينيه عند تنفيذ خطته .

وكلف فاروق رئيس ديوانه باتخاذ إجراءات تغيير الوزارة ، رغم مقابلة الأخير لرئيس الوزراء في ٢٧ فبراير الذي وعد بالقيام بكل شيء على وجه حسن ، ويعلق السفير البريطاني على هذا الموقف بأنه يريد أن يلعب لعبته ، وسلوكه كاتجاه الوفد(٣) . وفي ٢٩ فبراير أرسل الملك حافظ عفيفي إلى ستيفنسون ليطلب منه تأجيل مقابلته مع علي ماهر المحدد لها أول مارس لأنه سيقدم استقالته ليجري تعديلاً في الوزارة ، ويذكر السفير البريطاني لحكومته أنه سيعتذر مدعياً أصابته بالبرد(٤) . ونفذ المطلوب ، وبناء على التخطيط وحتى لا يشاع أن علي ماهر استقال لخلاف مع القصر أو أن الأخير اضطره لذلك، أنيط لوزيري الداخلية والمالية والاقتصاد مهمة دب الشقاق وخلق أزمة داخل الوزارة بحيث تتحول سريعاً لإجبار رئيس الوزراء على تقديم استقالته ، ونشر خبر تأجيل البرلمان عن طريق مرتضى المراغي مما أثار علي ماهر، فعقد اجتماعاً لوزارته وحدثت مشادة بينه وبين وزير الداخلية تضامن فيها زكي عبد

---

(١) Ibid,

(٢) Ibid, JE 1018 - 83, Stevenson - F.O, Cairo, Feb. 26, 1952, No 432.

(٣) Ibid, 96873, JE 1018 - 90, Stevenson - F.O, Cairo, Feb. 29, 1952, No 450.

(٤) Ibid, JE 1018 - 89, Stevenson - F.O, Cairo, Feb. 29, 1952, No 452,

المتعال مع صديقه ، وقدما استقالتهما [١]، وأيقن علي ماهر أن لحظة خروجه قد حانت ، خاصة بعد رفض فاروق لمقابلته ، فقدم استقالته في أول مارس ، وأشار فيها إلى العقبات التي تقوم في سبيل مهمته ، وكان رَد الملك عليها تقليدياً ومقتضباً [٢]. ومن ثم سجل انتصاراً على حكومته ، وعزز نزوعه المتأصل في السلطة المطلقة .

كان منتظراً أن يرث الهلالي الوزارة عقب استقالة علي ماهر ، فقد انشغل به ذهن فاروق ليتقوى به على الوفد ، وهو الآخر لم يكن يمانع في تولي الحكم في الفترة الأخيرة ، وإنما تمنع حتى وجد أن الظروف تلائمه فقبله ، والحقيقة أن كلا الطرفين لم يكن يحمل أحدهما الحب للآخر . وصدر الأمر الملكي لتأليفه للوزارة في أول مارس ، وجاء جوابه لينم على برنامج الإصلاح الذي يرتكز على التطهير بحسم الفساد وإقامة الحساب وإحياء سنن العدل وإقصاء الرشوة والمحاباة والمحسوبية ورعاية حق الفقراء [٣]. ويفهم من بين السطور الاتهام الصريح للوفد ، وفي ذلك ما يريح فاروقاً ، ومنذ البداية أراد فرض الوزراء الذين يرى أن وزاراتهم لها الأهمية، فدخل مرتضى المراغي وزيراً للداخلية والحربية والبحرية وذلك بعد نجاحه كوزير للداخلية في الوزارة السابقة في تنفيذ رغباته ، ومن ثم وجد أن يقوى شكيمته على الجيش بهذا الرجل وخاصة صغار الضباط ، ورفض ترشيح الهلالي لمحمد نجيب لوزارة الحربية والبحرية ، كما دخل الوزارة زكي عبد المتعال ليشبع نفسه في الانتقام من الوفد بفضح تصرفاته المالية ، ووافق رئيس الوزراء ، لكنه عارض في تولي

---

(١) Ibid, 96874, JE 1018 - 108, Stevenson - F.O, Cairo, March 10, 1952, No 66.

ينفي مرتضى المراغي عن نفسه أنه عن طريقه نشر الخبر، ويذكر أن فاروقاً أوعز إلى حافظ عفيفي بالاتصال بإحدى الصحف الكبرى وإبلاغها. مرتضى المراغي : شاهد على حكم فاروق وسنوات ما قبل الثورة، اكتوبر، عدد ٤٩٧ في ٤ مايو ١٩٨٦، ص ٥١ .

(٢) فؤاد كرم : المصدر المذكور ، ص ص ٥٠١، ٥٠٢ .

(٣) نفس المصدر، ص ص ٥٠٥ ـ ٥٠٨ .

النقيب وزارة الصحة ، ومن الجدير بالذكر أن أندراوس كان الصلة بين الهلالي وحافظ عفيفي من ناحية، والملك من ناحية أخرى، أثناء مشاورات تأليف الوزارة[1] . وأثار فاروق مرة أخرى مسألة تعيين كامل قاويش نائباً عاماً حيث آمن بإمكانياته في بتر النشاط الشيوعي ، فتمسك الهلالي بموقف علي ماهر واعتمد على أسانيده ، وانتهى الأمر بالموافقة على تعيينه وكيلاً لوزارة الداخلية[2] .

وفي اليوم التالي لتأليف الوزارة قامت مظاهرات في جامعة فؤاد (القاهرة) ضد الهلالي والقصر مما دفع فاروقاً إلى أن يبدي تعاونه بشأن محاولة إنقاذ ، ووجهها إلى الضرب على أيدي الوفد حيث وجد أذناً صاغية من رئيس وزرائه الذي اتخذ إجراءاته - كحاكم عسكري - ضد الوفديين[3] ، على اعتبار ذلك بداية تمتد لتشمل الفساد في وكره الذي يكمن في القصر ، وربما كان يتفاءل خيراً في مساندة الملك له ، وهذا ما لمسه مراسل الإجبشان جازيت ونقله ستيفنسون لحكومته[4] . كما اعتقد الهلالي بقدرته على التحالف مع المسئولين بالديوان لانتزاع الملك من أحضان الموظفين غير المسئولين[5] . وبطبيعة الحال لم تكن تتفق سياسة التطهير مع فاروق وحاشيته ، لكنه أرادها موجهة إلى خصومه ، وعندما تأتي أكلها توأد قبل أن تواصل طريقها . ونال رئيس الوزراء القبول في البداية ، وكتب القائم بالأعمال البريطاني إلى لندن يبين أن فرص بقائه زادت بعد تأجيل الانتخابات ، لكنه في نفس الوقت أشار

---

(١) حسن يوسف : المرجع المذكور ، ص ٣٣٥، مذكرات كريم ثابت ، المصدر المذكور ، عدد ٥٧١ في ٨ يوليو ١٩٥٥ ، ص ٣، صلاح الشاهد: المرجع المذكور، ص ١٨٧ .

(٢) موسى صبري : المرجع المذكور ، ص ٦٩ .

(٣) F.O. Op. Cit. 96846. JE 1013 - 13, Creswell - F.O. Cairo, April 25, 1952, No 42.

(٤) Ibid, 96874, JE 1018 - 107, Stevenson - F.O. Cairo, March 10, 1952,

(٥) يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية ، ص ٥٢٢ .

إلى دسائس القصر التي تجري في الخفاء ورأى أنها ربما تؤدي إلى تخليه عن الحكم(١) . ويقصد مؤامرات الحاشية التي أقلقتها تصرفات الهلالي .

وجاء عيد الجلوس الملكي ليظهر فيه رئيس الوزراء ولاءه وإخلاصه لسيده ، فخطب خطبته الأولى في الإذاعة ، ويسجل السفير البريطاني عنها أنها كانت أنشودة مدح شرقية ، فوصف فاروقاً بأنه المنقذ لبلده وأشار إلى جهوده الوطنية ونشاطه في أفريقيا . أما الخطبة الثانية فألقاها في حفل الشاي بقصر الزعفران وسرد فيها تقدم مصر في عهد الفاروق ، وكيف أن عرشه أصبح أمل كل مصري ، وأفاض في وطنيته معلناً عن هدفه في وحدة وادي النيل(٢) . . وأعطى ذلك فاروقاً مزيداً من الاعتزاز بنفسه ، وأعد مرتضى المراغي العدة بشأن الانتخابات المقبلة ، فأجرى حركة تنقلات بعد استبعاد الوفديين من وظائفهم ، وأصبح القابضون على الزمام من أتباع القصر(٣) . وتمكن الملك من تنفيذ خطته .

ولم يستمر الوفاق طويلاً بين فاروق ورئيس وزرائه ، فقد غضب الأول من دعوة الثاني للمهدي ، إذ كان يعتبره منافساً له على عرش السودان ، ورفض استقبال البعثة ، وعندما ذهبت لسماع الدرس الديني بقصر عابدين طفق الشيخ حسنين مخلوف مفتي الديار المصرية ـ بناء على تعليمات القصر ـ في الحديث عن بركات التاج المصري مما جعلها تنصرف ، وانعكس ذلك على المفاوضات معها مما أثر على العلاقات بين الهلالي ومليكه ، أيضاً استاء رئيس الوزراء من إفتاء نفس الشيخ ـ وفقاً للرغبة الملكية ـ عندما هاجم مذهب باكستان ، كذلك حدث خلاف حول سياسة الجيش ومواجهة المعارضة فيه ، وعليه قدم الهلالي استقالته أكثر من مرة ولكنه أرجع من رئيس الديوان(٤) .

(١) F.O.Op.Cit.96846, JE 10113 - 13, Cairo, April 25, 1952, No 42.

(٢) Ibid, 96875, JE 1018 - 48, 150, Stevenson - F.O. Cairo, May 6, 1952.

(٣) جمال الشرقاوي : أسرار حريق القاهرة في الوثائق السرية البريطانية ، ص ١٥٢ .

(٤) F.O. op. cit, 96847 , JE 1013 - 24, Creswell - F.O, Alex. July 22, 1952, No 67, Little: Op. Cit, p . 188. صلاح الشاهد : المرجع المذكور، ص ص ١٩٧ ، ١٩٨ ، =

وعادت الأمور وتأزمت ، وبدأ احتكاك رئيس الوزراء بالحاشية ، خاصة فيما يتعلق بقضية الأسلحة الفاسدة ، وهنا أدرك الملك توقعاته بشأن سياسة التطهير وخشي من زحفها إلى قصره في وقت سلم فيه نفسه إلى مستشاريه الذين إنتهزوا الفرصة وصبوا اللعنات على الهلالي وتصرفاته التي ستفضحهم، حيث شغل باله مسألة مضاربات بورصة القطن وشكل فيها أندراوس ثقلاً ، ومركزه أهله للعمل لحساب الملك الذي استخدم أسماء مستعارة في هذا المجال[1] . كما أدخلت الحاشية في روعه أن التطهير هو لحساب الشيوعية ، وقد بين سفير الولايات المتحدة للقائم بالأعمال البريطاني أن للوفديين الذين تنتظرهم إجراءات قضائية ـ ضد الفساد ـ في المستقبل القريب دوراً في الدسائس بالقصر والتي أذعن لها فاروق[2] وبالتالي أصبح لا بد من الإطاحة بالوزارة .

وفي أواخر مايو رفع كريم ثابت مذكرة لفاروق عن سوء الحالة الاقتصادية ، وأن الصالح الملكي اخراج الهلالي من الحكم ، وعرض ثلاثة حلول ، إعادة النحاس إلى الحكم أو يعهد إلى مرتضى المراغي برئاسة الوزارة أو يؤلف حسين سري وزارة محايدة تجري انتخابات جديدة ، وسأل الملك حسن يوسف عن رأيه ، فساق له مميزات الوزارة القائمة ، فصادق عليها[3] . وراح أندراوس يحركه إذ كان ناقماً على سياسة الهلالي الخاصة بالفساد وشكا منها لكريزول[4] ، وفي نفس الوقت كان يجري اتصالاته بحسين سري ـ الذي كان قد عينه عضواً لمجلس إدارة شركة البيضا ـ وبدا متوقعاً أن يقدم الهلالي

= الجمهور المصري، عدد ٩٩ في ٢٤ أبريل ١٩٥٢، ص ٣.

(١) موسى صبري: المرجع المذكور ، ص ص٨٣ ، ٨٤ ، جلال الدين الحمامصي: المرجع المذكور ، ص ١٨٧ .

(٢) F.O. op. cit, 96876, JE 1018 - 167, Creswell - F.O, Alex. June 29, 1952, No 984.

(٣) حسن يوسف : المرجع المذكور ، ص ص ٣٣٨ ، ٣٣٩ .

(٤) F.O. 141 - 1453, 1011 - 60 - 52 G, Creswell - F.O, Alex. July 7, 1952, No 163,

استقالته بين لحظة وأخرى ، إذ لم يكن من الممكن الدخول في تنازع مع المصالح القوية داخل القصر ، ولم يمكن فاروق رئيس وزرائه من مقابلته(١) . وحانت اللحظة وقدم استقالته في ٢٨ يونيو .

وفي أول يوليو كتب كريزول لحكومته بما أخبره به أحد وزراء الهلالي بأن السبب القوي الذي أجبره على الاستقالة أن أحمد عبود دفع مليون جنيه إلى أندراوس وكريم ثابت في سويسرا لصالح الملك ، وحصل القائم بالأعمال البريطاني على تأكيد لذلك من خلال الأمريكيين ، وما لبث الأمر أن نشرت التيمز ـ عن طريق تبليغ السفارة ـ الخلفية المحيطة بالاستقالة والتي أرجعت إلى قيام أحمد عبود برشوة لمصلحة القصر لإسقاط الحكومة نظراً لأن وزير ماليتها يصر على تحصيل خمسة ملايين جنيه كضرائب مطلوبة منه(٢). وكانت مسألة الضرائب المستحقة عليه صحيحة ، وحرص على عدم الإيفاء بها ، هذا وقد ربطه العداء بوزير المالية الذي أعلن أنه سيحصل مطالب الحكومة بالكامل ، بالإضافة إلى تنويهه بالتخطيط لتأميم اتحاد السكر الذي يسيطر عليه بحجة أن الشركة تنوي رفع الأسعار، مما أدى لانخفاض قيمة الأسهم، وعليه كان لا بد له من التحرك والبحث عن وسيلة تنقذه، وأسهلها تغيير الوزارة عن طريق القصر، فاتصل بعصابته وأبدى عرضه ونصيب كل واحد، وبالطبع مرجح أن للملك نسبته، إذ كان في حاجة إلى مزيد من الأموال، ودفعت الرشوة في سويسرا لأندراوس وكريم ثابت في النصف الأول من يونيو، ولم يسكت أحمد عبود وإنما أخبر صديقاً ـ في أعقاب الدفع ـ بأن وزارة الهلالي في طريقها للخروج لتخلفها أخرى ترضخ لمصالحه . أما عن الطريقة التي وصلت بها الرشوة لأسماع رئيس الوزراء فتتلخص في

---

(١) F.O. 371, Op.Cit, JE 1018 - 166, Creswell - F. O, Alex. June 28, 1952, No 983.

(٢) F.O. 141, Op.Cit, 1011 - 50 - 52 G., Creswell - F.O, Cairo, July 1st , 1952, No 988, F.O. 371, Op.Cit, JE 1018 - 168 , 169, Creswell - F.O, Cairo, July 1st , 1952, No 989

أن التحـويـل غيـر العـادي لمبلغ كبيـر لفت نـظر سلطات مـراقبـة النقـد في نيويورك التي أجرت استعلامات بواسطة السفير الأمريكي في سويسـرا ، وأكـدت أن محول المبلغ هـو أحمد عبـود والدفـع للشخصين المـذكـورين ، وتسربت هذه المعلومات للهلالي بواسطة السفارة الأمريكية ، وبناء على ذلك استخدم رئيس الوزراء سلطته كحاكم عسكري على إرغام البنوك التي يتعامـل معها أحمد عبود بتقديم تفاصيل بتحويلاتهـا الأخيرة الخـاصة بـه والتي أيدت الواقعة[١] .

ونقبت بـريـطانيـا عن المسـألـة ، فـأرسـل سفيـرهــا في واشنـطن إلى الإسكنـدرية بمـا علمه عن طـريق الخارجيـة الأمـريكيـة بـأن المبلغ النقـدي ٢٥٠,٠٠٠ جنيه وقد دخل ذمة أندراوس وكريم ثابت ، ولم ير أي تقرير يذكر اسم الملك كمستلم نهائي ، ولكن السـفير البريطاني لا يستبعد أن يكون المبلغ مليون جنيه[٢] . وأكدت الخارجية البريطانية أن سقوط الهلالي تم بمؤامـرات أندراوس وكريم ثابت وبتلك الرشوة التي قدمها لهما أحمد عبود حتى لا يقـع تحت طائلة الإجراءات ضد الفساد[٣] . ومعـروف أن هذه الصفقـات لم يكن يذكر فيها اسم فاروق صراحة ، لكنه كان المستفيد الأكبر منها . كما أن سياسة زكي عبـد المتعال الخـاصة بتـرك أسعار القـطن تأخـذ طريقهـا العادي ـ وفقـاً للعرض والطلب ـ لم ترق في نظر أندراوس وكريم ثابت كمضاربين في القطن فقط بل أغضبتهم[٤] ، ومس ذلك الملك ، وراح وزيـر الماليـة يشكو من أنـه يواجه ارتباكاً مالياً خطيراً لاستمرار طلبات القصـر لإمـداده بـالدولارات ، وأن زيارات بوللي العديدة إلى سويسرا ربما يكون السبب الحقيقي أنه يضيف هذه

---

(١) F.O. 371, Op.Cit, JE 1018 - 193, Chancery - F.O, Alex. July 7, 1952.

(٢) F.O. 141, Op.Cit, 1011 - 57 - 52 G, Washington - Alex, July 2, 1952, No 34, F.O. 371, Op.Cit, JE 1018 - 179, Franks - F.O. Washington, July 2, 1952, No 1286.

(٣) F.O. 371, Op.Cit, JE 1018 - 174, F.O. Minute, Allen, July 2, 1952, JE 1018 - 182. Commonwealth Relation office - C.A.N.S., July 3, 1952,

(٤) Ibid, JE 1018 - 169, F.O - Alex, F.O, July 1st 1952, No 1050.

الدولارات وما يماثلها إلى الحساب الملكي . أيضاً كان من تسلط فاروق على حكومته ـ لإشباع نهمه ـ التدخل في المشروعات الاقتصادية ، فعندما تقرر بناء صوامع لتخزين القمح ، وكانت الوزارة قد انتقلت إلى الإسكندرية ، أعطى تعليماته إلى الوزراء بالاهتمام بتوصيل المياه وبناء الصوامع ، ومما يذكر أنه سبق أن قدمت عطاءات من شركات انجليزية وأمريكية لهذا العمل بحوالي مليون وربع جنيه ، ولكن أرسى العطاء على شركة مصرية بما قيمته خمسة ملايين من الجنيهات ، وظهر كريم ثابت كعضو في مجلس إدارة شركة مياه الإسكندرية بناء على طلب أندراوس ، الذي رأس الجلسة مكان الرئيس اليوناني ، وبناء علي ذلك انسحب المدير البريطاني منها[1] . ورغم أن الرقابة على الصحافة منعت نشر تقرير عن تلك المؤامرات ، إلا أن البلاد كانت جميعها على دراية بها[2] . وبذلك سفر فاروق في تصرفاته ، وفي تلك الفترة تعانق جشعه للمال مع حبه للسيطرة وقاما بدورهما في اللعب بحكوماته .

عقب استقالة الهلالي أبقى فاروق مصر دون وزارة حتى ٢ يوليو ، ودل هذا على التخبط الذي جعله يترنح بين ديوانه ومستشاريه ، فرئيس الديوان رغب في تولي بهي الدين بركات الوزارة لما لديه من إمكانيات تؤهله للمنصب خاصة الأمانة وذلك كعمل مضاد للأثر السيء الذي لصق بسمعة فاروق نتيجة ظروف سقوط وزارة الهلالي ، ونجح بعد جهد في إقناع مليكه وحصل منه على التكليف في أول يوليو ، واستمرت المفاوضات طوال اليوم ، فرض فيها بهي الدين بركات شروطه وأهمها عدم تدخل الملك وغير المسئولين من حاشيته في سياسة الحكومة ، وعارض ضم كريم ثابت للوزراة في وقت ضمن فيه تأييد أعضاء وزارة الهلالي بمن فيهم مرتضى المراغي الذي رفض دخول كريم ثابت الوزارة ، ومضى رئيس الوزراء يختار العناصر التي سيشكل منها وزارته التي أرادها ائتلافية ، وكان من بين الذين اتصل بهم النحاس . وفجأة وفي وقت

---

(١) Ibid, JE 1018 - 193, Chancery - F.O, Alex. July 7, 1952.

(٢) Ibid, 96847, JE 1013 - 24, Creswell - F.O, Alex. July 22, 1952, No 67.

متأخر من الليل غير فاروق رأيه بسرعة وبين لرئيس ديوانـه أنه لا ينـوي تسليم الوزراة لبهي الدين بركات، وأن وزارة حسين سري ستؤلف في الحال ، مع أنه قبل عشرة أيام كان ينعته بالخبث ويكيل التهم لأحمد عبود بأنه عديم الشرف ولص ومن المنتظر مثوله أمام المحاكم ، لكن سرعان ما انقلب الحال(١) .

حقيقـة أن مسألـة اتصال بهي الـدين بركـات بالنحـاس أثـارت حفيظة فاروق ـ رغم أن محاولات إصلاح البين كانت تواصل طريقها ـ إلا أن أندراوس وكريم ثابت كانا مشغـوفين بعودة حسين سـري للحكم لتحقيق مصالحهمـا ، الأول ليغتـرف المزيـد من السطوة ، والأخيـر ليتولى الـوزارة ، بالإضـافة إلى الاستفـادة الماليـة التي تعود عليهما في نظيـر التمهيد لعـودة الوفـد ، ومن هنا رجحت كفة حسين سري بناء على ضغطهما على الملك ، كما أن إيعاز أحمد عبود كان واضحاً ليقينه من أن الوزارة الجديـدة تتفق مع تـطلعاتـه وتمكنه من العقود بتفضيلها إياه على وزارة الأشغال ، ولم يمتلك حافظ عفيفي أمام تحول فاروق وانصياعه لمحيطه إلا أن قدم استقالته(٢) . وفي الواقع فإن العلاقة بين فـاروق ورئيس ديوانـه قد أصـابهـا الفتـور حيث انجـرف الأول في تيـاره مـع حاشيته ، وأصبح أندراوس هو واسطة الاتصال بينهما في الشئون العامة ، كما تولى محمد حسن هذه المهنة أيضاً ، وبعد إخفاق حافظ عفيفي في تثبيت وزارة الهلالي ثم في تعيين بهي الدين بركات ، واستبعاد حسين سري له في اختيار الوزراء ، رأى ضرورة الانسحـاب من الميدان ، واضـطرب الملك واستمهله حتى يحضر حسن يوسف من البرازيل، وبين له أن استقالته ستؤيد ما قيل حول حصوله على رشوة لإسقاط الهلالي وتعيين حسين سري ، وأنـه إذا كان يـريد زعزعة سمعته فعليه التمسك يالاستقالة ، ومن ثم فقد سحبها(٣) ، مع أنه مدرك

(١) Ibid, 96876, JE 1018 - 178, Creswell - F.O, Alex. July 2, 1952, No 993, JE 1018 - 169, Stevenson - F.O, Alex. July 1st 1952 , No 988.

(٢) Ibid.

(٣) الأهرام، عدد ٢٤٣٠٥ في أول يونيو ١٩٥٣ ، ص ٥ ، أقوال حافظ عفيفي أمام محكمة الغدر.

تماماً لحقيقة الموقف وأن وجوده عديم الفائدة ، ولا أمل في إصلاح فاروق ، والتقى بكريزول وشكا بمرارة منه وأشار إلى طريقته في تجاهله ثم شرح دوره في الأزمة الوزارية الأخيرة(١) .

وصدر الأمر الملكي لحسين سري بتأليف الوزراة في ٢ يوليو ، ووجد صعوبة بالغة في الحصول على من يشارك في حكومته ، فدعا كثيراً من أعضاء الوزارة السابقة للتعاون معه فرفضوا، وكان يرغب في إسناد وزارة المالية إلى محمد هاشم فعارض فاروق ، وأسندت مؤقتاً إلى نجيب إبراهيم ، وكاد ينشأ احتكاك بين الملك ورئيس وزرائه حول وزارة الداخلية حيث رأى الأول توليه إياها ليتحمل المسئولية ، ولكن انتهى الأمر بحصول محمد هاشم عليها ، كما رأى حسين سري إسناد وزارة الحربية والبحرية إلى محمد نجيب ليمتص غضب الجيش ، لكن الملك لم يوافق ، وعليه ضمها لنفسه ، وكان أبرز الوزراء كريم ثابت إذ عين وزير دولة ، أما الباقون فكثير منهم ليس له ثقل ولم يسبق له دخول الوزارة ، وبالتالي أصبح معروفاً أنهم سيخضعون لتوجيه وزير الدولة(٢) . ونال فاروق مراده بتلك الخطوة ، فتشوقه واضح منذ حين لإدخال رجله الوزارة ، فهو تابعه المنفذ لأوامره من ناحية ، ولرغبته في الإلمام بكل دقائق الحكومة حتي يصير على بينة مما يهدد مركزه أو مصالحه من ناحية أخرى ، هذا في الوقت الذي بدأ فيه يلين من سياسته تجاه الوفد ، وعليه ساد الاعتقاد بأن الوزارة كوبري للوفد . ويعلل حسين سري قبوله لدخول كريم ثابت الوزارة بأنه أراد وضع حد للمناورات وتركيز جميع طلبات القصر في وزير واحد يكون همزة الوصل بين الحكومة والملك(٣) .

---

(١) F.O.Op:Cit.JE 1018 - 178, Creswell - F.O . Alex, July 2 1952, No 988.

(٢) Ibid. JE 1018 - 171, 180, 192, Creswell - F.O, Alex. June 30, July 2, 7, 1952, No 986. 991, 163.

(٣) الأهرام ، عدد ٢٤٠١٧ في ١٤ أغسطس ١٩٥٢، عدد ٢٤٣٠٤ في ٣١ مايو ١٩٥٣، ص ٥.

وأصبح جلياً أن فاروقاً لديه القدرة على التخلص من أية وزارة لا تتفق مع أهوائه التي لعب بها المحيطون بـه ، وكان حسين سـري على دراية بـذلك ، وعليه فمهما دار بفكره من تخطيط فلن ينفذ إذا تعارض مع الخطوط الملكية ، ومن هذا المنطلق تخضع الحكومة للقصر تماماً ، كذلك فليس بمقـدورها أن تتنافس مع حاشية مدعمة بالمساندة الملكية . ومما يذكر أن الملك فكر في إدخال أندراوس الوزارة ، لكن الفكرة لم تتمكن منه حيث أقنعه حسين سـري بأن صفاته ومؤهلاته لا تمكنه من تولي المنصب[١] . وصمم فاروق على إبقاء الأحكام العرفية وتأجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمى[٢]، وذلك حتى يتمكن من اتباع سياسته . وجاءت أزمة نادي ضباط الجيش لتطيح بوزارة حسين سري ، وفيها أراد فاروق إثبات سلطته على العسكريين ، وكرر رئيس الوزراء محاولته في إسناد وزارة الحربية والبحرية لمحمد نجيب ، لكنه تلقى الرفض ، وتجمعت العاصفة ، ولم يعد هناك سر من الاستياء الخطير الذي غمر الجيش ضد الملك[٣] ، ولم يكن أمام حسين سري إلا تقديم استقالته في ٢٢ يوليو بعد فشله في صد الهجوم الملكي .

كان من الصعب أن يعهد فاروق لبهي الدين بركات بتأليف الوزارة بعد أن أدرك نواياه ، كما أن الأخير لن يرضى بها بعد تصريحه بأن جذور المتاعب التي تعيشها مصر ترجع إلى الملك ، وأنها لن تتولاها وزارة على نحو مرض طالما أن فاروقاً مستمر في طرقه باتباعه لنصائح أناس أمثال أندراوس وكريم ثابت[٤] . ومع تذمر الجيش كان لا بد من اختيار رئيس وزراء يتمتع بالمكانة ، وبتصعد الموقف ، ونتيجة لنصائح أندراوس وكريم ثابت للملك ، رضخ

---

(١) F.O. Op.Cit, 96877, JE 1018 - 197, Creswell - F.O, Alex. July 20, 1952, No 1045.

(٢) Ibid, 96876, JE 1018 - 172 , Creswell - F.O, Alex. June 30, 1952, No 987.

(٣) أنظر فصل القائد الأعلى وجيشه .

(٤) F.O. 141, Op.Cit, 1011 - 70 - 52 G. Minute, Creswell, July 18, 1952.

لحافظ عفيفي الذي رأى في استرجاع الهلالي علاجاً للحالة ، ويذكر للقائم بالأعمال البريطاني أن فاروقاً اضطر لتكليف الهلالي رغم عدم حبه له لخلافه الشديد مع علي ماهر[1] . معنى هذا أنه فكر في استدعاء رجل السياسة المحنك لإنقاذ ما يمكن إنقاذه . ووافق الهلالي على تولي الوزارة رغم يقينه من استحالة إصلاح فاروق ، وبأن الظروف التي أجبرته على استقالته منذ أقل من شهر لا زالت قائمة ، لكنه وجد في العودة بصيصاً من الأمل في إمكانية الإصلاح واشترط على القصر إخراج كريم ثابت من الإذاعة ، وأن يكون حافظ عفيفي الرسول الوحيد بين الوزارة والقصر ، ويختار وزراءه كما يشاء دون تدخل ، وإبعاد العناصر الفاسدة من الحاشية ، وإلغاء الأحكام العرفية على أن تقرر الوزارة الجديدة موعد الانتخابات دون تدخل من القصر ، وقبل فاروق الشروط وأراد أن يطمئن الهلالي كمنقذ له من الهلاك فقال له : « اعتبر عودتك إلى الوزارة رد اعتبار لاستقالتك الأولى »[2] .

وصدر الأمر الملكي للهلالي بتأليف الوزارة في ٢٢ يوليو ، وجاءت اشتراطات رئيس الوزراء متأخرة ، كما لم يكن هناك استعداد لتنفيذها ، فعندما أسند لمرتضى المراغي وزارتي الداخلية والحربية والبحرية ، وضع أمام الأمر الواقع وقت حلف الوزارة لليمين إذ فرض عليه اسماعيل شيرين صهر الملك ليكون وزيراً للحربية والبحرية ، وحينما حاول التخلص من الموقف أقعده فاروق وذكره بمسألة رفضه لتعيين النقيب في وزارته الأولى[3] . وخضع رئيس الوزراء واستسلم ، حيث اتفق رأي حافظ عفيفي مع ميول فاروق في هذا الصدد ، إذ أبدى الأول ارتياحه لكريزول عندما دار الحديث بينهما عن الوزارة ، وقال إنه يعرف وزير الحربية والبحرية الجديد منذ الطفولة ، وهو القادر على التعامل مع الضباط الشبان لأنه يفهمهم تماماً[4] . وأخل فاروق

---

(١) F.O. 371 - 96877, JE 1018 - 203, Creswell - F.O, Alex July 22, 1952, No 1059.

(٢) موسى صبري : المرجع المذكور ، ص ١٢٢ .

(٣) روز اليوسف، عدد ١٢٦٠ في ٤ أغسطس ١٩٥٢ ، ص ١١ .

(٤) F.O, Op.Cit, JE 1018 - 209, Creswell - F.O, Alex. July 22, 1952, No 1059.

بأحد الشروط رغم يقينه من الهاوية التي تنتظره ، ولم يمهله الوقت ليواصل انتهاكاته ، فلم تمض إلا ساعات قليلة ودخل يوم ٢٣ يوليو لينهي حكم القصر الذي صال فيه فاروق وجال ، وقبض بيده القوية على زمام السلطة من خلال وزارات مثلت صوراً هزلية سعت وتفانت من أجل إرضائه حتى تحقق مصالحها .

الفصل السادس

صوت الأقلية

أحزاب الأقلية

اتسمت الفترة التي تولى فيها فاروق ملك مصر بطابع يختلف عن سابقه ، حيث انتاب المصريون الإحساس بأن الوقت قد حان لبدء عهد جديد يحمل الأمل لتحقيق الأماني الوطنية ، وتمثلت صورة الملك الشاب أمام أعينهم في ذلك الأمل ، وانعكس هذا الإحساس على أحزاب الأقلية التي ارتأت استغلال هذا الشعور السائد للالتصاق بالقصر على أساس الشكل الجديد الذي أصبح عليه ، وبالتالي فإن القائمين على أمر فاروق خاصة علي ماهر قد شجع هذا الاتجاه ، ووضع الدعامات القوية له ليتمكن من تنفيذ سياسته .

وبطبيعة الحال فإن حزب الأحرار الدستوريين هو الحزب الذي يأتي في الأهمية بعد حزب الوفد ، ومن ثم شكلت العلاقة التي ربطته بالملكية أهمية بالغة ، إذ وجدت فيه الأداة التي تستخدمها ضد الوفد عدوها التقليدي ، ولم يكن ليعارض حيث رحب بالتعاون لما يتفق ذلك مع موقفه من حزب الأغلبية ، ولما كانت الظروف جمعت بين اعتلاء فاروق العرش وحكومة الوفد ، فإن تحرك الأحرار الدستوريين بدأ مبكراً . وتتولى مهمة التعبير صحيفة السياسة ، فهي تتبع خطوات فاروق وتظهره بصورة الحاكم المقدس، حقيقة أن من لقطاتها ما هو واقعي لكنها أضفت عليه الدعاية التي تخدم سياسة القائمين عليها ،

فتصف رحلته إلى الوجه القبلي وديمقراطيته عندما زار أعيان الصعيد والشعبية التي قوبل بها ، وتعتبر أن سنة التجول التي انتهجها للوقوف على أحوال البلاد هي من سمات الملك الدستوري[1] . ومن الملاحظ أنها تركز على تلك الصفة ، وهذا يدعو للتساؤل عن مفهومها لذلك .

في الواقع أنه حدث نوع من التضارب والخلط ، فبمناسبة أول عيد ميلاد ملكي تتكلم عن حقوق العرش وسلطة الأمة وتركز على وثوق الشعب بأن حقوق الملك المقررة بالدستور محترمة لا تعتدي عليها سلطة من السلطات ، وبأنه يجعل منها موازنة بين تلك السلطات لمصلحة الأمة ، وأنه سيكون متى ولي الأمر المثال السامي لتنزيه حقوق العرش عن أي معنى إلا أنها وديعة الأمة بين يديه يحميها من كل مساس بها ومن كل محاولة للاعتداء عليها ، وتبين الفارق بين حقوق العرش وحقوق السلطات الأخرى ، فالأولى « حقوق إشراف وتنظيم لسائر السلطات وحقوقها ، فإذا أساءت إحدى السلطات التشريعية أو التنفيذية أو القضائية استعمال حقها ، كان الملك باسم الأمة وما جعلت له من حقوق ، أن يقف دون الإساءة لاستعمال الحق ، وإذا اضطرب التنظيم الذي تجري بمقتضاه هذه السلطات كان للملك بما وضعت الأمة بين يديه من حقوق أن يعاون على إعادة النظر في هذا التنظيم »[2] . وبذلك أغدقت على الملك الحقوق وشكلت منها سيفاً مسلطاً على من يمثل عقبة في طريقه .

وعادت وكتبت ـ قبل أن يتولى الملك سلطاته الدستورية ـ عن تتويج الملك جورج السادس وأشارت إلى قصة شقيقه ادوارد الثامن وأزمة العرش التي نتجت عن علاقته بسمبسون ، وأن الملك البريطاني يملك ولا يحكم ، وأشارت إلى موقف الوزراء وأن الرأي الأخير لهم ثم تعلق « لنجد عبرة بالغة من

---

(١) السياسة الأسبوعية، عدد ١ في ١٦ يناير ١٩٣٧ ، ص ٥، عدد ١٦ في أول مايو ١٩٣٧، ص ١٩ .

(٢) نفس المصدر، عدد ٥ في ١٣ فبراير ١٩٣٧ ، ص ١ .

ذلك »[1] . وهذا يعني الرغبة في اتباع الأسلوب الملكي الدستوري . وفي يوم تولي الملك لسطاته تتكلم عن عهده وتعلق الرجاء به وتؤكد على أنه ملك دستوري يملك ولا يحكم[2] . إذن مفهوم سلطات الملك وما يتبعها من حقوق لدى الأحرار الدستوريين لم تكن رؤيتها مكتملة ، وإنما مشوشة ، وعليه فسرعان ما ربطوها بمصلحتهم الخاصة ، فحادوا عن الشق الذي نادوا به من أن الملك يملك ولا يحكم ، واتبعوا الشق الآخر الذي يلبس الملك الأوتقراطية ويجعله يملك ويحكم ، ليفصحوا عما تكنه قلوبهم تجاه الحكومة القائمة ، فأشهروا سلاحهم ضدها ، وأيدوا عدوان فاروق عليها وأعطوه الصفة الشرعية ، حدث هذا عندما اعترض الملك على يوسف الجندي ، فتعرض السياسة الأسبوعية للسلطة وحدودها الدستورية في مصر وأنها يمكن أن تتسع وتضيق دون أن يكون هناك أي مساس من الناحية النظرية[3] . وراح هيكل يؤكد أن أساس الحكم الديمقراطي أن الأمة مصدر السلطات ، وأن الملك هو الرئيس الأعلى لهذه السلطات ويستمدها من الأمة ، ومفهوم الديمقراطية أن مقام العرش هو المقام الذي أقرته الأمة لرئاسة الدولة والذي استودعته من الحقوق ما تقتضيه هذه الرئاسة في حدود النظام البرلماني ، وبين أن للملك حقوقاً ذاتية تتصل بأنه يملك[4] .

وواصل القصر سياسة تشجيع الأحرار الدستوريين ليحصل على تأييدهم ، ونجح تخطيطه ، فيتقدم نائبان من الحزب باستجواب حول رفض مجلس الوزراء إقامة حفل تتويج ديني للملك ، ويرد النحاس مركزاً على ضرورة اتباع الدستور ، ويقدم نائب آخر استجواباً حول فرق القمصان الزرقاء ويطلب من الحكومة وضع حد لهذه الفوضى ، فتتهرب من الرد بالتأجيل ، ويهاجم هيكل

---

(١) نفس المصدر، عدد ١٨ في ١٥ مايو ١٩٣٧، ص ٤ .

(٢) نفس المصدر، عدد ٢٩ في ٣١ يوليو ١٩٣٧، ص ١ .

(٣) نفس المصدر ، عدد ٣٢ في ٢١ أغسطس ١٩٣٧ ، ص ١ .

(٤) نفس المصدر، عدد ٤٢ في ٣٠ أكتوبر ١٩٣٧، ص ٥ .

تلك الفرق ويعتبرها ميليشيا يقودها النحاس ويجمع الاعتراضات بشأنها ويقود الحملة ضدها[1] . ويعارض تمسك الحكومة بالحق في أن يكون التعيين في وظائف الديوان خاضعاً لها ، وبعد استعراضه لحقوق الملك يسجل « وطبيعي أن يكون له مثل ما للبرلمان وللوزارة من مظاهر السلطات في استعمال حقوقه ، وأن يكون له مثل حريتهما في تعيين موظفي ديوانه »[2] . وانبرى يدافع عن حقوق الملكية في مسائل الخلاف التي وقعت مع الحكومة ، واعتبر أن تصرفات الأخيرة تتنافى مع الدستور والملك الذي « أقسم اليمين على احترام الدستور وقوانين البلاد كالوزراء سواء ، فمن حقه أن يرفض مجاراتهم فيما يخالف الدستور »[3] . ومن الغريب حقاً أن يكون تسلط الملك على حكومته في عرف الأحرار الدستوريين منافاة للدستور .

ومما لا شك فيه أن اتباع هذا الأسلوب كان الهدف منه واضحاً ، وهو المصلحة المشتركة التي وثقت الطرفين ، وعليه زادت الصلة بينهما ، فقد رشح القصر عبد العزيز فهمي ليشغل أحد المقعدين الشاغرين بمجلس الشيوخ ليحتل مكاناً يناوىء منه الحكومة ، ولكنها رفضت[4] . وكثر استدعاء فاروق لرئيس الحزب مما أثر عليه ، إذا امتلأ نشوة واغتباطاً ، ففي ذلك علامة على الرضا والتي ستتبعها الخطوة التي يسعى إليها الحزب ، وتتمثل في الوثوب إلى الحكم ، ويذكر هيكل أن الذي دفعهم لهذا الاتجاه فكرة أن فاروقاً شاب سيجلس على العرش عشرات السنين ـ ووفقاً لرؤيتهم ـ وسيكون « عوناً للأحرار الدستوريين على محاربة الطغيان وإقرار الحياة النيابية الحقة السليمة

---

(١) أحمد زكريا الشلق : حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ ـ ١٩٥٣ ، ص ص ٢٩٠ ـ ٢٩٢ ، السياسة الأسبوعية ، عدد ٣٤ في ٤ سبتمبر ١٩٣٧ ، ص ٥ .

(٢) البلاغ ، عدد ٤٦٧٨ في ٢٥ اكتوبر ١٩٣٧ ، ص ٧ .

(٣) محمد حسين هيكل : المرجع المذكور ، جـ ٢ ، ص ٦٧ .

(٤) انظر فصل حزب الأغلبية عنصر الاحتكاك .

على أساس متين صالح»[1]. وقد برز الدور الذي قام فيه محمد محمود بتزعم جبهة المعارضة ضد الوزارة الوفدية ومجهوداته من أجل إسقاطها[2] . وسعد فاروق بهذه الإيجابية ، وعقب إقالة الوزارة فضل تسليم السلطة للأحرار الدستوريين ، وبذلك كللت جهودهم بالنجاح .

ولم تلبث أن ساءت العلاقات بين فاروق ومحمد محمود ، حيث لم يحد الأول عن منهجه واتبع نفس السياسة التي سلكها مع سلفه ، وغير رئيس الحزب من أسلوبه وتحول عن المسار الذي ساند به الملك قبل توليه الوزارة وغدا ما كان يلقنه له ويشجعه عليه بالأمس يتضرر منه بعد أن أصبح في موقع المسئولية ، وتملكت سطوة الملك وأسقط حكم محمد محمود . وأيقن نقطة الضعف في الأحرار الدستوريين وهي الحرص على السلطة والتشوق للمزيد منها ، وقد وضحت في استمرار الشيوخ والنواب الدستوريين في تأييد حكومة علي ماهر ، كما حدث أنه عندما طلب محمد محمود من الوزراء الدستوريين الذين دخلوا وزارة حسن صبري الاستقالة رفض عبد المجيد صالح نيابة عن الآخرين[3] . والحقيقة أن الحزب في هذه الفترة تعرض لخلافات داخلية أمكن للقصر الاستفادة من ورائها .

ولما كان رئيس الحزب يدرك العداء الذي يربط السفير البريطاني بالملك ، راح يكيل للأخير، ففي لقاء له مع الأول في ٢٤ يناير ١٩٤٠ بيَّن أن فاروقاً سر المتاعب القائمة ، وألقى اللوم على علي ماهر ، وأشار إلى أنه وصلته معلومات من مصدر ثقة أن الملك أصبح عصبياً للغاية وأوصى بوجوب إعطائه درساً قاسياً ، وذكر أنه أرسل إليه مع حسين سري ينصحه بالتضامن مع الحلفاء والتخلص من الحاشية الإيطالية المسمومة ، وعاود الكرة مرة أخرى في

(١) محمد حسين هيكل : المرجع المذكور، جـ ٢ ، ص ٣٧ .
(٢) انظر فصل حزب الأغلبية عنصر الاحتكاك .
(٣) حسين يوسف : المرجع المذكور، ص ص ١٥٢ ، ١٥٣ .

مقابلة ثانية أجريت في ٢٣ ديسمبر من نفس العام أبدى فيها تحققه بأنه لا أمل لتحسين العلاقات مع بريطانيا طالما ظل فاروق جالساً على العرش ، ومضى يغمره بالصفات السيئة ، ويبين خطورته على البلاد وموقفه المحوري وإمكان إحلال الأمير محمد علي مكانه ، وبوفاته تتخلص مصر من الأسرة الملكية الفاسدة[١] . ومن ثم يتضح ما يكنّه محمد محمود للملك ، ويذكر لامبسون لحكومته قبل حادث ٤ فبراير مباشرة أنه مقتنع بما قاله رئيس الحزب في وصيته عند موته بأنه لن يوجد سلام في مصر مع بقاء فاروق ملكاً[٢] . وكان ذلك كل ما استطاع القيام به .

ومع استلام هيكل مهام الحزب حرص على اقتناص رضا فاروق ، واتضحت لباقته أثناء المقابلة الملكية التي دعيت إليها الأحزاب قبيل حادث ٤ فبراير مباشرة عندما دار الحديث عن الوزارة القومية[٣] . وتمكن فاروق من استغلال الأحرار الدستوريين في المعارضة ضد وزارة ٤ فبراير استغلالاً جيداً ، فقاموا بدور فعال فيها حتى أقيلت ، واشتركوا في الوزارات التي أعقبتها ، واستمر الرياء في طريقه ليضفي على تصرفات الملك غير الدستورية الشرعية ، فيكتب حافظ محمود في السياسة بعد عودة فاروق من اجتماع رضوي ليشيد بتلك الرحلة ـ التي كانت اعتداء صارخاً على الوزارة ـ ويختم قوله « أيها الفاروق ما أعظمك ملكاً وما أعظمك شاباً وما أعظمك مجاهداً وما أعظمك رسولاً للوحدة العربية »[٤] ، ويثني هيكل عليه ويبين فضله في إتمام الوحدة العربية حيث أزال العقبات ودفع بالاتفاق[٥] ، ويلقي إبراهيم دسوقي أباظة

---

(١) F.O. 371 - 24623, J 325 - 92 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Jan. 24, 1940, No 26,
F.O.Op.Cit, 27428, J 84 - 18 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Dec 23, 1940, No 139,
Lampson Op.Cit, Box II, Dec. 23, 1940, P. 318.

(٢) Ibid, 31566, J 543 - 38 - 16, Lampson - F.O, Feb. 2, 1942, No 451.

(٣) محمد حسين هيكل : المرجع المذكور ، جـ ٢ ص ص ١٩٣ ، ١٩٥ .

(٤) السياسة : عدد ٥٥ في أول فبراير ١٩٤٥ ، ص ٢ .

(٥) نفس المصدر : عدد ٦٢ في ١١ فبراير ١٩٤٥ ، ص ١ .

خطبة بين يدي الملك يصوره فيها ملاكاً « ملك لا تعوقه عظمة الملك وزينته ولا تألق الشباب ونضرته عن وقفات أمام ربه خاشعة ونظرات إلى السماء ضارعة »[1] .

ويسعد فاروق هذا الاتجاه حيث يرضي غروره ، ورغم سخط الأحرار الدستوريين على وزارة إسماعيل صدقي وفشل الاتفاق معهم ، وانعكاس هذا السخط على الملك وقت أن ظل هيكل في انتظار عودته من رحلته دون فائدة ، إلا أنه لم يدخل ذلك في اعتباره وواصل تبجيله له ، وينتهز عيد ميلاده ويعدد مآثره فيذكر « لو أننا جعلنا لنا في الفاروق أسوة ومثلاً ونسينا ما يمس أشخاصنا تعلقاً منا بشئون الوطن الكبرى ، إذن لتحقق لهذا الوطن ما فيه خيره ويؤدده وكمال استقلاله وسيادته بأسرع ما يستطاع تحقيقه »[2] . ويلقي كلمته في احتفال الأحرار الدستوريين بهذا العيد ويركز على أنه ملك دستوري يقدر حقوق الشعب وهو أول الداعين لتوحيد الكلمة[3] . ويتكرر نفس الأسلوب في مناسبة عيد الجلوس الملكي ، ويتبادل المديح هيكل وإبراهيم دسوقي أباظة وحافظ محمود ، ففاروق ساكن القلوب ، ونصير الدين الحنيف ، وحبيب العرب والشرق ، وربان السفينة ، وداعية للديمقراطية ، وصاحب الإرشاد والتوجيه في المشروعات ، وكل عام في عهده يحسب كأنه جيل كامل[4] .

وتمضي المسيرة على هذا المنوال ، ويجامل فاروق رئيس الحزب عندما انعقد المؤتمر البرلماني السادس والثلاثين للاتحاد الدولي في القاهرة ، ويدعو أعضاءه في أنشاص ، ويلتقي بهم ويشكر هيكل على مجهوده ، الذي ينعكس

---

(١) نفس المصدر، عدد ٤٨٩ في أول يوليو ١٩٤٦ ، ص ٣ .

(٢) نفس المصدر ، عدد ٦٧٦ في ١١ فبراير ١٩٤٧ ، ص ٥ .

(٣) نفس المصدر ، عدد ٦٧٧ في ١٢ فبراير ١٩٤٧ ، ص ١ .

(٤) نفس المصدر، عدد ٧٤٧، في ٦ مايو ١٩٤٧ ، ص ص ١، ٣، عدد ١٠٥٦ في ٦ مايو ١٩٤٨ ، ص ١ .

النطق السامي عليه فيواصل التصريحات عن ديمقراطية ودستورية الملك[1] . هذا في الوقت الذي كانت فيه اللعنات تنصب عليه ، ومن الطريف أن هيكل يسجل في كتابه « كان طبيعياً أن يتجه فاروق إلى السلطان المطلق وقد وجد من يدفعه إليه ويشجعه عليه »[2] ، وتغاضى عن ذكر نفسه كأحد هؤلاء . وسبب التملق يرجع إلى ذلك الأمل الذي راود الأحرار الدستوريين في تولي رئاسة الوزارة حيث واتتهم الفرص الكثيرة ، كما تمتع هيكل بمكانة لدى فاروق إذ كان يلجأ إليه عند الأزمات مثلما حدث عقب اغتيال أحمد ماهر وعند نشوب الخلاف بين النقراشي ومكرم عبيد[3] ، فبالإضافة إلى مركزه القيادي فهو يرتاح إليه ، ومع هذا لم يقدم على خطوة إسناد الوزارة إليه رغم يقينه من شغفه وتشوقه لذلك ، فقد حدث أثناء حضور هيكل المؤتمر البرلماني في روما عام ١٩٤٨ أن تعرضت له أخبار اليوم وأشارت إلى تطلعه في هذا الشأن ، وعقب عودته التقى بالملك الذي فاتحه فيما يتردد على الألسنة ، ودار بينهما حوار أبدى فيه أنه لا يرفض المنصب طالما يرى الملك أن فيه مصلحة للبلاد ، ولكن مداراة للموقف أظهر زهده فيه بل وأيضاً في المنصب الذي يشغله كرئيس لمجلس الشيوخ[4] . هذا ويوضع في الاعتبار أن بريطانيا لم تكن لتؤيد فاروقاً إذا حدث ومال لهذا الاتجاه .

ويتحسن علاقة الملك مع الوفد أثناء وزارته الأخيرة ، لم يعد بحاجة إلى استخدام الأحرار الدستوريين ، في الوقت الذي تكدروا فيه من هذه العلاقة ، وانعكس ذلك على أزمة مجلس الشيوخ عندما قدم مصطفى مرعي استجوابه بشأن إعانة مستشفى المواساة ، وقد لقي هذا تأييداً من شيوخ الحزب ، وانتهى الأمر بمراسيم ١٧ يونيو ١٩٥٠ وإقصاء هيكل عن رئاسة مجلس الشيوخ وإبطال

(١) نفس المصدر، عدد ٧٢٩ في ١٤ أبريل ١٩٤٧، ص ١ .
(٢) محمد حسين هيكل: المرجع المذكور، جـ ٢، ص ٢٧٧ .
(٣) نفس المرجع ، ص ص ٢٦٠ - ٢٦٢ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ .
(٤) نفس المرجع، ص ص ٢٧٩ ، ٢٨٠ .

عضـوية بعضهم[1] ونـالـوا الجـزاء. ومحي من ذهن فـاروق في الحـال مـا قدمه هيكل وأتباعه طوال السنوات السابقـة . وكان منـطقياً بعـد تخلي الملك عنهم أن يحيدوا عن منهجهم ، لكن كل ما أمكن عمله اشتراك هيكل مع باقي رؤساء أحزاب الأقلية في شجب تلك المراسيم . ولم يمض شهـر إلا وقصد أحمد علوبه قصر رأس التين منتهزاً فرصة التهنئة بالعيد ليسلم حسن يوسف بياناً لرفعه للملك اشتمل على ولاء الأحرار الدستوريين وإخلاصهم وأرجعهما إلى تـأسيس الحزب منذ أن كان رجـاله أعضـاء في لجنة الـدستور التي أمـر فؤاد بتشكيلها ، ويختم بالقول « ليس للشك أن يرقى حياله قيد أنملة في إخـلاص جميع جوانب الأمة نحو الجالس على العرش في كل الظروف »[2] .

وعلى نفس الدرب تنفي صحيفة الحزب أن تكون هناك رواسب يحملها الأحرار الدستـوريون من جـراء ما حـدث ، وتكتب في حديثهـا اليومي تحت عنوان « الملك رمز الأمـاني نعمل دائمـاً تحت لوائـه » لتبين كيف كانـوا دائماً موضع عطف الملك وتشير إلى « أن الـظروف الطارئـة التي جعلت القليل من الناس يدورون حول هذا الموضوع ، لا هي ولا غيرها من الظروف تستطيع أن تؤثر يوماً في إخلاص الأحـرار الدستـوريين نحو الجـالـس على العرش »[3] . وتمضي في الوقت الذي يجوب فيه المـدن الفرنسيـة لتشيد بمنحتـه « لإنشاء مسجد فاروق بميدان الخديو إسماعيل »[4] . وكان ذلك كمحاولة أخيرة حملت بعض الأمـل في إمكانيـة الرجـوع مرة أخـرى إلى الرجـاب الملكيـة ، ولكن الأوضاع أشارت إلى استحالة عودة العلاقات الى سابق عهـدها حيث تغيـرت ظروف فاروق وأصبح في غنى عن الحزب .

ومـع الاحتضار الـذي انتاب الحيـاة السياسيـة ، والاستهتـار الـذي بلغ

---

(١) انظر فصل حزب الأغلبية عنصر الاحتكاك .

(٢) السياسة، عدد ١٧٣٤ في ١٩ يوليو ١٩٥٠، ص ٢ .

(٣) نفس المصدر .

(٤) نفس المصدر ، عدد ١٧٨٦ في ١٨ سبتمبر ١٩٥٠، ص ٢ .

الملك منتهاه ، كان تحرك المعارضة ، وبرز دور الأحرار الدستوريين في تلك العريضة التي قدمت لفاروق في ١٨ أكتوبر ١٩٥٠ حيث وقع عليها أهم أقطابهم مما أغضب فاروقاً عليهم ، وقرر عدم التعامل معهم ، والواقع أن السبب المباشر الذي جعل الحزب يتحمس لهذا العمل ما ترسب في داخله بسبب أزمة مجلس الشيوخ ، ومن قبلها كان هيكل قد فقد مركزه لدى الملك ، ففي المأدبة الملكية التي أقيمت في الأسبوع الأول من يونيو لم توجه الدعوة إليه[1] . وزاد حنق فاروق عندما خطا هيكل خطوة أخرى وانتقده علناً ، ففي ٧ نوفمبر ألقى خطاباً في نادي الحزب ، وأشار إلى ما جاء في عريضة المعارضة ، ونادى بضرورة وضع حد لتدخل رجال الحاشية في شئون الحكم وما تجب أن تكون عليه العلاقة بين الملك ورئيس وزرائه ، ووضع الأخير في الدولة البرلمانية ، وسلطة الأول التي تنحصر في الإشارة بالنصيحة ، واستهجن مسألة وجود وسطاء غير مسئولين لهم المركز الممتاز والسلطة الخفية وما في ذلك من قلب للأوضاع الدستورية[2] . وكان طبيعياً أن تنشر السياسة الخطاب بالكامل ، وقبل توزيعها استدعي حافظ محمود للمحاكمة بصفته رئيساً للتحرير ، ودار التحقيق حول النص الدستوري « ذات الملك مصونة لا تمس » ، وحاول المحامي أن يبرهن أن الملك بشر يخطىء ويصيب ، وساق قول عمر بن الخطاب « إذا أخطأت فقوموني »[3] . ولكن الحكومة الوفدية كان همها الكيد للمعارضة حتى يستمر الرضا الملكي عنها .

ولم يعبأ هيكل وأدلى بحديث صحفي لمندوب روز اليوسف أكد فيه حرصه على السمو بالقصر وصاحبه فوق منازعات الأحزاب ، وأنه لا شيء يضر

---

(١) آخر لحظة، عدد ٧٥ في ٧ يونيو ١٩٥٠، ص ١ .

(٢) روز اليوسف، عدد ١٢٥٩ في ٢٨ يوليو ١٩٥٢، ص ٨، محمد حسين هيكل: المرجع المذكور ، جـ ٢ ، ص ص ٣٠٥، ٣٠٦.

(٣) حافظ محمود : ذكريات المعارك في الصحافة والسياسة والفكر بين ١٩١٩ - ١٩٥٢، ص ١٧٢ .

هذا السمو أكثر من أن يظهر رجال الحاشية بما يخالفه ويؤذيه ، وأن يتدخلوا في شئون الحكم تدخلاً سافراً مستتراً ، وبين ضرورة أن يكونوا بعيدين عن الاشتراك في مسئولية الحكم ولو بطريقة غير رسمية ، لأن من اشترك في الحكم حمل المسئولية ، وصاحب العرش يسمو بحكم الدستور فوق المسئولية ، وواجب المتصلين به ألا يتزلفوا بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى ما يلقي على القصر المسئولية أو ما ينسبه لمسئولية[1] . إذن فالإصرار على الموقف وعدم التراجع عنه واضح ، وهذا الأمر سبب استياء بالغاً لفاروق الذي اعتبر المساس بحاشيته مساساً به ، وبالإضافة إلى تحركات رئيس الحزب المنفردة ، فقد شارك في مناقشات المعارضة بشأن التوصل لعلاج الحالة ، لكنها لم تسفر عن عمل إيجابي[2] . وبذلك يبدو جلياً أن الملك تمكن من الإمساك بزمام الأحرار الدستوريين وتوجيههم وفق مشيئته ، ولقي منهم الاستسلام والإذعان والاستكانة والترحيب ، حيث لعبت المصالح والأهواء دورها ، ولكن مع تغييرها وتبديلها افترقت الطرق ، ومن ثم انقلبت العلاقة إلى نقيضها .

أما عن السعديين فقد نجح القصر في استقطاب النقراشي وأحمد ماهر ـ وكانا من أهم أقطاب الوفد ـ حيث وضع خطة محكمة ليس فقط من أجل إسقاط الوزارة الوفدية ، وإنما لفرض أسس جديدة على الساحة السياسية ولإعطاء طابع جديد للشكل الملكي استهدف من ورائه جعل فاروق شخصية متحكمة في النظام القائم . ولم تتحقق السياسة المرسومة تماماً ، ولكنها أحرزت كثيراً من النقاط ، فبعد أن انفصل عن الوفد قطباه ، وعقب سقوط وزارته في نهاية عام ١٩٣٧ ، تمكنا في بداية عام ١٩٣٨ من تأسيس الهيئة السعدية التي دخلت في شبه تحالف مع الأحرار الدستوريين ، وعملا سوياً ضد الوفد وبالتالي لصالح القصر الذي تمكن من توجيه الدفة وفقاً لأغراضه . وكما تبين لم يسند فاروق لأحمد ماهر الوزارة في هذه الفترة المبكرة ، ولم يكن

---

(١) روز اليوسف ، عدد ١٢١٦ ، في ٢ أكتوبر ١٩٥١ ، ص ٦ .

(٢) انظر هذا الفصل عنصر المعارضة .

معنى ذلك أن العمل المشترك قد تأثر ، ومضى يسلك سبيله اتباعاً للمنهج المعد ، فمنذ البداية ساند القصر مرشحي السعديين في الانتخابات وعندما شكل محمد محمود وزارته الرابعة أشرك أربعة وزراء سعديين منهم أحمد ماهر والنقراشي .

وراح فاروق يظهر التأييد العلني للسعديين ، فهو يرفع الستار عن تمثال سعد زغلول في ٢٧ أغسطس ١٩٣٨ في وقت كان النحاس متغيباً عن مصر ، ولما جرت التقاليد على عدم دعوة السيدات الى الحفلات الرسمية ، صدر الأمر الملكي بإقامة مقصورة خاصة بصفية زغلول مستقلة عن السرادق العام ، ورغم عدم حضورها ، إلا أنها نفت أن يكون ذلك نتيجة لموقف سياسي يستشف منه تضامنها مع الوفد ، وذهبت إلى قصر المنتزه ورفعت آيات الإخلاص للملك(١) . ومن المعروف أن القصر تمكن من استغلال انقلابها على النحاس لصالحه ، خاصة بعد أن فتحت بيت الأمة للسعديين ، وحرص كل من الملك وأم المصريين على اتباع أسلوب المجاملة في تبادل التهاني في المناسبات ، وقد وضح موقفها المؤيد للقصر عقب حادث ٤ فبراير إذ اعتذرت باسم سعد زغلول عما فعله خليفته ، وكان في ذلك ما يرضي فاروقاً حتى إنه أصدر أمره باعتبار بيت الأمة متحفاً وطنياً ، وأن تبقى فيه زوجة سعد زغلول دون أن تدفع إيجاراً له طوال حياتها ، وعندما انتقلت إلى رحمة الله كان هناك ممثل له في جنازتها(٢) . ويتضح أن هدف إرضاء فاروق لأم المصريين مكيدة في الوفد من ناحية ، وإرضاء للسعديين من ناحية أخرى . ويواصل طريقه في هذا الصدد ،

---

(١) الأهرام، عدد ١٩٣٨١، في ٢٧ أغسطس ١٩٣٨، ص ٨، آخر ساعة المصورة، عدد ٢١٨ في ٤ سبتمبر ١٩٣٨، ص ١٨.

(٢) F.O. Op. Cit, 35537, J 3744 - 2 - 16, Killearn –F. O, Aug. 30, 1943, No1651, F.O. Op. Cit, 41317, J 1771 - 14 - 16, May 6, 1444, No 74, F.O. Op. Cit. 53330, J 318 - 57 - 16, Jan. 18, 1946. محمد صابر عرب : المرجع المذكور، ص ٢٥٧ .

فيوفد مندوبيه إلى ضريح سعد زغلول في عيد الجهاد[١] ، وبذلك تمكن من التقرب منهم .

واحتفظ السعديون بمكانتهم لدى الملك ، فاعتمد عليهم علي ماهر في تأليف وزارته الثانية ، لكن السياسة التي تولوها بشأن إعلان مصر الحرب خلقت بعض التخوف لدى فاروق الذي كان يخشى من تلك الخطوة وخاصة أن اتجاهه المحوري لم يكن غافلاً على أحد ، وأدى هذا الاختلاف إلى انسحابهم من وزارة حسن صبري ، وأسف الملك على خروجهم ، وفي حديث له مع لامبسون ذكر أنه بذل كل ما في وسعه ليمنع هذا التراجع ووجه اللوم لهم[٢] . وعليه فسرعان ما انضموا إلى وزارة حسين سري الثانية . وأحس فاروق بحاجته الملحة للسعديين عندما فرضت عليه وزارة ٤ فبراير ، وكان أحمد ماهر من بين المدعوين لاجتماع قصر عابدين باعتباره رئيساً للهيئة السعدية ورئيساً لمجلس النواب ، وهو الذي ناشد النحاس أن يرفض تأليف الوزارة بسبب الإنذار البريطاني ، وعندما قبلها كانت مقولته المشهورة « إنك يا نحاس باشا تؤلف الوزارة على أسنة الحراب البريطانية»[٣] . وفي اليوم التالي للحادث استلم منه لامبسون كتاباً يحتج فيه بشدة على الإجراء الذي اتخذته بريطانيا وما في ذلك من تعد سافر ، ووزع الكتاب على نطاق واسع[٤] ومما لا شك فيه أن هذا الموقف أعطى لصاحبه مزيداً من اهتمام فاروق .

وأسهم السعديون في المعارضة ، واجتمعت هيئتهم في أواخر ديسمبر ١٩٤٢ حيث أثار النقراشي موضوع رفع العلم على بيت النحاس أسوة بقصر

---

(١) السياسة، عدد ٦٧٦ في ١١ فبراير ١٩٤٧، ص ٤ .

(٢) F.O. 407 - 224, J 2057 - 92 - 16, Lampson - Halifax, Cairo, oct. 7, 1940, No 1249, PREM 3, 295 - 4.

(٣) محمد حسين هيكل: المرجع المذكور، جـ ٢ ص ص ١٩٤ ـ ٢٠٦ .

(٤) F.O. 371 - 31567, J 621 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Feb 5, 1942, No 502.

عابدين[١] ، ويتزعم أحمد ماهر المعارضة في إلقاء الخطب ضد الانجليز وإضفاء البطولة على الملك[٢] . وفي الواقع فإن فاروقاً لم يغب عن ذهنه فكرة إمكانية تعيينه كرئيس للوزراء ، في الوقت الذي كان يشجعه ويحركه لمهاجمة الوزارة الوفدية فيما يختص بالأحكام العرفية والرقابة على المطبوعات على اعتبارهما منفذاً ضد الوفد ، رغم علمه بأن بريطانيا لن توافق على الغائهما أثناء الحرب[٣] . وانصاع الرئيس السعدي للتوجيهات الملكية بشأن المذكرة التي قدمت لمؤتمر الحلفاء رغم نصيحة أحمد عبود بعدم الانجراف في هذا التيار على أساس أن الوزارة التي ستحل مكان الوزارة الوفديةستكون كارثة على مصر[٤] . وواصل أحمد ماهر نشاطه بهمة في مجال المعارضة ، واعتمد عليه فاروق واستمد منه التوجيهات بشأن الإطاحة بالحزب الحاكم ، فيذكر كيلرن لحكومته بأن الملك استغل إجازة صيف ١٩٤٤ للقيام برحلة إلى الجنوب للتخطيط للتخلص من رئيس الوزراء ، وأن أحمد ماهر بالاشتراك مع رئيس الديوان يعملان في هذا المجال ويشير إلى أنهما يكيلان الشتائم لبريطانيا في الحضرة الملكية ، ثم يعرج على صفات الرئيس السعدي الدكتاتورية[٥] . وتتحقق الخطة ويقيل فاروق الوزارة الوفدية ويرتبط بالسعديين لفترة قاربت السنوات الخمس حيث مكنوه من فرض سيطرته .

وتتابعت الأوامر الملكية للسعديين لتشكيل الوزارة ، بدأت بأحمد ماهر الذي ترك لفاروق حرية التصرف ، واستمراراً للمسيرة خلفه النقراشي ، فاتبع منهج سلفه ، لكنه لم يحز على الرضا الملكي عندما انهار الوضع الأمني مما أبعد الملك فترة قصيرة عن رئاسة السعديين للوزارة إذ كلف إسماعيل صدقي

---

(١) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ص ١٤٤، ١٤٥ .

(٢) F.O.Op.Cit.35535, J 2496 - 2 - 16, Killearn - F.O, Cairo, June 4, 1943, No 115.

(٣) Ibid, 35540, J 4752 - 2 - 16. P.I. C.M. - War office, Nov. 12, 1943, No 5340.

(٤) F.O. 141 - 875, 284 - 7 - 43 G. Killearn - F.O, Cairo, Nov.28, 1943, No 400.

(٥) F.O. 954 - 5, Part 4, Eg - 44 - 50, Killearn, Eden, Cairo, Aug. 17, 1944.

بها فلم يشرك السعديين فيها ، ولما كان القصر يشعر بحاجته إليهم لما لهم من مكانة في مجلس النواب ، وحتى يقوي الحكومة أمام الوفد وخاصة في ظروف المفاوضات التي اتهم بتدخله فيها ، لذا قرر إدخالهم الوزارة لضمان تأييد النظام القائم من ناحية ، والمساندة البرلمانية في المفاوضات من ناحية أخرى[1] . ثم ما لبث الأمر أن عاد النقراشي لرئاسة الوزراء ، وعين إبراهيم عبد الهادي رئيساً للديوان ، وبالتالي هيأ السعديون لفاروق فرص العمل الذي يتفق مع مصالحه ، ورغم ازدياد الأوضاع سوءاً إلا أن رضوخ النقراشي ومن بعده إبراهيم عبد الهادي أدى إلى تدهور الحالة ورفع مؤشر طغيان الملك ، وبالرغم من ذلك فلم يحفظ الجميل وانتهى به المطاف إلى شبه إقالة لوزارة إبراهيم عبد الهادي ، وبعد أن كان بالأمس يحتضن السعديين أصبح يلفظهم بعد أن حقق كثيراً من المكاسب لتاجه على حسابهم وبعد أن ألبسهم ثوباً من كراهية الشعب لهم .

وانقلب السعديون على فاروق ، وظهرت معاكساتهم أثناء وزارة حسين سري الثالثة ، ولكن يبدو أن إبراهيم عبد الهادي لم يكن يجاريهم إذ احتفظ بالود تجاه مليكه ، ربما لإمكانية إعادته مرة أخرى للوزارة ، ففي حديث لأندروز مع جلاد ، أوضح الأخير أن الملك طلب منه إعداد مسح شامل للحالة السياسية الداخلية ، فبين أن الشخص القادر على كبح جماح السعديين هو إبراهيم عبد الهادي ، ونصح جلاد فاروقاً بأن يتم ذلك بواسطة حسين حسني سكرتيره الخاص لأنه الوحيد من حاشيته الذي تربطه به علاقة وثيقة[2] . ومع التدخل الملكي في مسألة الانتخابات ، استاء السعديون وقرروا كسر الائتلاف لمثل هذا التحرك ، وبالفعل نجحوا في ذلك ، وانعكس الأمر على فاروق

---

(١) F.O. 371 - 53311, J 3838 - 39 - 16, Campbell - F.O, Alex. Sept 11, 1946, No 120.

(٢) Ibid, 73465, J 7524 - 1015 - 16, Andrews, F.O, Alex. Sept. 22, 1949, No 199.

الذي كان يأمل في نجاح خطته(١) . وانزعج السعديون من تولي الوفد الحكم في بداية عام ١٩٥٠ ، وزادهم ذلك نقمة على الملك الذي لم يعد في حاجة إليهم هذه المرة . وتحول إبراهيم عبد الهادي عن الملك وشكل مع حزبه جبهة مضادة واشترك مع باقي الأحزاب في بيان ٢٣ يونيو الخاص بالاعتراض على مراسيم ١٧ يونيو، وفي عريضة المعارضة التي رفعت للملك(٢). وبهذا شارك الحزب السعدي زملاءه من أحزاب الأقلية نفس الظروف في علاقاتهم بفاروق ، وانقطع الرجاء في أي وصال يجمع الطرفين . وقد نقل جلاد للسفير البريطاني درجة تأثر الملك وكيف أنه قرر القطيعة مع السعديين(٣) .

وعمل الحزب الحاكم على مزيد من التأزم بين فاروق والسعديين ، فتبرز الصحافة الوفدية القصور المنسوب لرئيس الحزب في التهنئة بالخطوبة الملكية ، ويعلق السفير البريطاني بأنه من غير المستحب اختيار السعديين هذه اللحظة للإساءة للملك عن عمد(٤) ويكتب علي أيوب في الأساس ليعترض على مساهمة الخاصة الملكية في الشركات المساهمة ، وجاء ذلك عقب الإذاعة بأن نجيب سالم ناظر الخاصة الملكية أسهم في شركة البيبسي كولا وأصبح عضواً في مجلس إدارتها(٥) فاستاء فاروق من هذا التنبيط حيث كان المستفيد الأول من تلك الصفقات . ورغم أن السعديين بدا منهم النشاط إذ دعا نجيب اسكندر المعارضة للبحث في خير السبل لمواجهة التدهور(٦) ، إلا أن إبراهيم عبد الهادي لم يكن متصلباً ، فيذكر ستيفنسون ـ نقلاً عن مصدره في

---

(١) Ibid, J 7867-1015-16, Andrews-F.O, Cairo, Oct. 5, 1949, No 1022, J 8938-1015-16, Maclean-Stewart, Cairo, Nov. 7, 1949.

(٢) انظر هذا الفصل عنصر المعارضة .

(٣) F.O.Op Cit,80349, JE 1016 - 60, Stevenson - Bevin, Alex., Oct. 25, 1950, No 452.

(٤) Ibid, 90108, JE 1013 - 8, Stevenson - F.O, Cairo, Feb. 19, 1951, No 26.

(٥) اللواء الجديد، عدد ٢٠ في ٢٨ أغسطس ١٩٥١ ، ص ١ .

(٦) انظر هذا الفصل عنصر المعارضة .

القصر - رغبته في المصالحة مع القصر لقرب انتخابات وتعيينات مجلس الشيوخ والمحددة في مايو ١٩٥١(١)، لكنه لم يوفق في هذه الخطوة. ويلمس أيضاً اتجاه الملاينة عندما عين حافظ عفيفي رئيساً للديوان إذ نشر الخبر في الصحافة دون تعليق ما عدا صحيفة الحزب التي رحبت به(٢) . ومع هذا استمر الغضب مسيطراً على فاروق ، ولم يتمكن السعديون من استعادة مركزهم لديه ، لأن الحالة وصلت به لدرجة أفقدته القدرة على التخطيط إذ لم يضع في اعتباره إلا مصالحه الشخصية ، ولم تكن تتفق في ذلك الوقت مع تحريك الأحزاب .

وعن الموقف الملكي من الكتلة الوفدية ، فقد جمعت المصلحة المشتركة بين فاروق ومكرم عبيد ، ووفقاً لسياسة القصر المرسومة انتزع الأخير من أحضان الوفد ليرتمي على الأعتاب الملكية حيث رأى في ذلك تحقيق أهدافه ، ولتدعيم موقفه أسس حزب الكتلة ، وأصبح يشكل صرحاً قوياً في جبهة المعارضة ضد الوفد، واعتمد الملك عليه اعتماداً خاصاً لما يتمتع به من صفات تمكنه من تنفيذ خطة القصر ، وأثمرت المجهودات عن إفراز الكتاب الأسود بهدف النيل من زعيم الوفد وإسقاط وزارته ، ورغم أن فاروقاً لم ينجح في الإطاحة بها ، إلا أن ارتباطه بمكرم عبيد ظل قائماً ، فتنشر الأهرام على صفحاتها ما يفيد بأن حزب الكتلة هو في خدمة الملك(٣) . ولما كانت السياسة البريطانية غير راضية عن هذا التعاون ، فقد حاول لامبسون فك الارتباط ، ففي لقائه بفاروق في ١٧ مايو ١٩٤٣ بين له أن مكرم عبيد أثناء شغله لوزارة الخارجية في حكومة الوفد كان يتكلم بسوء عن العرش ، وكيف أنه يحمل

---

(١) F.O.Op.Cit, 90108, JE 1013 - 3, Stevenson - F.O, Cairo, Jan. 8, 1951, No 7.

(٢) Ibid, 90151, JE 1051 - 533, Stevenson - F.O, Cairo, Dec. 26, 1951, No 1278.

(٣) Ibid, 35534, J 2293 - 2 - 16, Killearn - F.O, Cairo, May 14, 1943, No 473.

الاتجاه الجمهوري ، وذلك حتى ينفر الملك منه ولكنه أدرك نواياه إذ ينقل السفير البريطاني لحكومته انعكاس ما صرح به لفاروق بأنه تقبله قبولاً حسناً وذكر له أنه يعرف نوعية مكرم عبيد جيد [1] .

وقاد رئيس الحزب حملته الضارية على الوزارة التي اعتقلته ، وبعد إقالتها خرج من معتقله رأساً إلى مجلس الوزراء أثناء اجتماع أحمد ماهر مع السعديين والأحرار الدستوريين لتشكيل الوزارة ، إذ كان على يقين من الحصول على مقابل لما قدمه ، وعليه اشترك حزبه بأربعة مقاعد وزارية ، ولكن سرعان ما دب الخلاف بينه وبين رئيس الوزراء ، ووفقاً لطريقته المعتادة والقادرة على استخدام الأسلوب الديماجوجي ، قامت مظاهرة من العمال وتوجهت إلى قصر عابدين وهددوا بالإضراب إذا سمح لمكرم عبيد بالخروج من الوزارة ، وعلى الفور أرسل فاروق حسن يوسف إليه لاستعجاله في تسوية خلافاته مع أحمد ماهر[2] . ودارت الخلافات حول الدوائر الانتخابية ، وصمم الملك على مساعدة مكرم عبيد وأن يكون تقسيم المقاعد متساوياً بين الدستوريين والسعديين والمكرميين ، وبذلك كان معطاء مع الأخيرين ، وفي الواقع فحزب الكتلة لم يكن له ثقل سياسي حيث خلقته ظروف معينة سرعان ما انتهت ، وبالتالي اهتز كيانه ، حتى إنه لم يفز إلا ببعض المقاعد التي كانت مخصصة له ، ومحاولة لإثبات الكيان أصدر مكرم عبيد صحيفة الكتلة عام ١٩٤٤ وروج فيها للحزب ونشر برنامجه الذي اعتمد بطبيعة الحال على النظام الملكي ووجوب توطيده ، وحملت صفحاتها الثناء والتملق لفاروق[3] .

واستمرت المساندة الملكية للحزب ، ورأى الملك أن يحتل الوزراء المكرميون مواقعهم في وزارة النقراشي الأولى ، وتدخل لحسم النزاع بين

---

(١) Ibid, J 2228 - 2 - 16, Lampson -F.O, Cairo, May 17, 1943, No 1008.

(٢) Ibid, 41335, J 4516 - 31 - 16 , Killearn - F.O. Cairo, Dec. 13, 1944, No 2620.

(٣) الكتلة، عدد ٨٦ في ١٠ فبراير ١٩٤٥، ص ٢

مكرم عبيد ورئيس الوزراء وحاول إرضاء الأول ، وحرص على تمثيل الكتلة في الوزارة ، ولكن لم يستمر الأمر طويلاً حيث تغيرت رؤيته وحادت عن هذا المنهج نظراً لتعنت رئيس الحزب(١) . ويستاء من وزرائه ، فيستقبل السيد سليم وزير الدفاع ويشرح له اختلال النظام فيما يختص بإدارة التموين في الصحراء الغربية التي تقع تحت مسئولية إدارة مصلحة الحدود ، ويصرح بأن مركزه وبعض زملائه من المكرميين أصبح غير مستقر(٢) . وعليه فقد كان آخر عهد وزراء الكتلة تلك الوزارة التي انسحبوا منها ولم ينالوا بعدها أي منصب وزاري ولم يكن مكرم عبيد ينتظر هذا التحول من فاروق ، وإنما رنا ببصره منذ بداية عمله للحساب الملكي على أن يتولى رئاسة الوزارة مؤمناً بأن قبطيته لن تحول دون ذلك من ناحية ، وأن شخصيته ومكانته تؤهلانه للمنصب من ناحية أخرى ، فقد كانت ثقته المتزايدة في نفسه وكبرياؤه ـ نظراً لماضيه ـ تلازمانه كظله ويضفيان عليه الغرور والتعالي ، ومن ثم غمره الإحساس بأحقيته في القبض على زمام السلطة ، ولكن الواقع لم يكن يتفق مع طموحاته ، وبالتالي وضع حداً لها وراح يغير من مساره .

وأصبحت تصرفات فاروق واضحة تجاه رئيس الكتلة ، فكف عن مساندته ، واعتبر أن ما أغدقه عليه زاد عن قدره ، وأن مهمته انتهت ولم يعد في حاجة إليه بعد استنفاد أغراضه منه ، أيضاً فإن الرغبة في عدم إثارة باقي الأحزاب كان لها وزنها ، بالإضافة إلى أن السياسة الملكية أصبحت لا تتواكب مع حليف الأمس . وانعكس ذلك على مكرم عبيد فمضى ينشر في صحيفته بقلم «حيكم» كلاماً فيه غمز ولمز للملك(٣)، مما نتج عنه سوء العلاقة التي

---

(١) انظر فصل حكم القصر .

(٢) F.O.Op.Cit,45931, J 2305 - 10 - 16, Killearn - F.O, Cairo, July 14, 1945.

(٣) صلاح الشاهد : المرجع المذكور ، ص ٣٩ .

اتسعت نظرا لموقفه في وفد المفاوضة مع إسماعيل صدقي[١]. ومع هذا حرص على الإبقاء على طلاء شفاف لشكل العلاقة الظاهرية فيقيم الحزب احتفالاً بمناسبة عيد الجلوس الملكي عام ١٩٤٦ ويتحدث فيه رئيسه عن وطنية وشعبية ودستورية الفاروق[٢]. لكن سرعان ما تحطم هذا الشكل هو الآخر ، وسفر مكرم عبيد في عدائه للعرش بناء على إعلانه مهادنته لجميع الأحزاب بما فيها الوفد . وبذلك ذهبت مجهوداته المضنية ضد الوفد سدى وبرهن على عدم التزامه بالمبادىء مما زاد موقفه ضعفاً . وعندما سئل عن سبب إقدامه على تلك الخطوة أعلن صراحة أنها ضربة موجهة ضد الملك لن ينساها لأنه لم يعد يعنى بأمر الكتلة الوفدية وأهملها ورفض أن ينصرها في مناسبات كثيرة[٣] . وكانت النتيجة انهيار مركزه وانفضاض البعض من حوله واستهزاء الوفد به ، والأهم من ذلك عداء الملك الشديد له وتشجيع الحملة ضده ، حتى أنه عند تأليف وزارة حسين سري الثالثة اشترط عليه عدم إدخال حزب الكتلة رغم اشتراك باقي الأحزاب فيها[٤] . وعليه ينجلي الخط المعاكس الذي سلكه فاروق تجاه مكرم عبيد وحزبه ، ولم تجد نداءات الكتلة له بالتخلص من وزارة النحاس الأخيرة ، ولم يصغ للاتهامات التي وجهت إليها والخاصة بالاستثناءات[٥] . وكان السبب واضحاً حيث اختلفت الظروف ، ولم يعد ما يناسب الأسس يتلاءم مع الأوضاع الجديدة .

وانجرف مكرم عبيد في تيار المعارضة ، فاحتج مع المحتجين على مراسيم ١٧ يونيو ، وشارك في بيان المعارضة في هذا الشأن ، وجعل من بيته مركزاً لتجمع الزعماء ، ففيه بدأت الاجتماعات التي انتهت بتقديم عريضة

---

(١) F.O. op. cit, 53284, J 766 - 39 - 16, Bowler - F.O, Cairo, Feb. 18, 1946, No 78.

(٢) الكتلة، عدد ٤٧٠ في ١٧ مايو ١٩٤٦ ، ص ٢ .

(٣) جلال الدين الحمامصي : المرجع المذكور، ص ٣١ .

(٤) أحمد بهاء الدين : المرجع المذكور ، ص ٣٨، جلال الدين الحمامصي : المرجع المذكور، ص ١٣٦ .

(٥) الكتلة، عدد ١٦٨٨ في ٢٢ مايو ١٩٥٠ ، ص ٤ .

المعارضة للملك[١] . ولم تثبط عزيمته فراح يكتب في روز اليوسف معارضاً للتصرفات التي كـان الملك وراءها ، فعنـدما حضـر جهلان من أوروبـا لفتح الخزانة واحتمى بالقصر ثم عاد من حيث أتى ينشر مقالاً بعنوان «هل وزير الحربية جـاهل أم جهلان ؟»[٢] . ويـوالي نشاطـه ويستمر بيتـه مفتوحـاً لاجتمـاعـات المعارضة مما أثار حفيظة الملك عليه ، وينقل السفير البريطاني لحكومته تلك التحركات وانطباعها على صاحب العرش[٣] والحقيقة فإن فاروقـاً كانت لـديه القدرة ـ بمساعدة المحيطين به ـ على فهم الرجال جيداً واستخدامهم في الوقت المناسب ، وكعادته عند انتهاء المصلحة يكون فك الارتباط الذي يتبعه النفور ويليه العداء ، وانطبق ذلك على مكرم عبيد الذي كان ينهج نفس الأسلوب ، ولما لم يمكنه فاروق من تحقيق سياسته انقلب عليه في وقت كان الملك نفض يده عن سياسته القديمة في استقطاب العناصر المعارضة واستغلالها .

أما بالنسبة للحزب الوطني ، فإنـه بالـرغم من المكانـة التاريخيـة التي احتلهـا ، إلا أنه عقب ثـورة ١٩١٩ سلبها منـه الـوفـد ، فعـاش أسيـراً لتلك المبادىء التي أطبقت عليه ، ولم يشارك في الحياة السياسية إلا بقدر . وبتولي فاروق العرش ، ووفقاً لسياسة القصر تجاه أحزاب الأقليـة ، كان التقـرب من الحزب الوطني لكسبه بجوار الملكية . ووفقاً لنـظرية القصـر الخاصـة بتحبيذ الوزارات الائتلافية، فقد اشترك رئيس الحزب في عدد منها، كما أشركه فاروق مع باقي رؤساء الأحزاب أثناء أزمة حادث ٤ فبراير، ومن الملاحظ أن نشـاطه كان محدوداً، حقيقة لقد أسهم الحزب في المعارضة، ولكن إذا قيست نسبته بغيره فإنها تعد منخفضة حيث اقتصرت تحركاته على الاشتراك في مذكرات المعارضة التي تضمنت مطالب مصر الوطنية[٤] . وأقدم فاروق على إرضاء الحزب ، فقد

---

(١) انظر هذا الفصل عنصر المعارضة .

(٢) أحمد بهاء الدين : المرجع المذكور، ص ١٠٤ .

(٣) F.O. Op. Cit., 80344, JE 1013 - 47, Stevenson - F.O, Cairo, Dec. 8, 1950, No, 200.

(٤) انظر هذا الفصل عنصر المعارضة .

اتصل رئيس الديوان بوزير الخارجية في عهد وزارة محمد محمـود واقترح ان يقرر مجلس الوزراء الإفراج عن تمثال مصطفى كامل وإقامته في ميدان الملكة فريدة ، واتباعاً لسياسة التقرب يذهب الملك ليرفع الستار عن التمثال ، ويبعث بمستشاره الصحفي ليستفسر عن صحة فكري أباظة[1]. ومع هذا نستشف أن قوة جذب القصر للحزب لم تكن قوية ، ولعل ذلك يرجع إلى ضعفه وقلة حجته في التأثير على الرأي العام بعد أن جبس نفسه في دائرة تقليدية اعتمدت على دعائم الحزب القديم التي لم تعد تتفق مع ظروف التطور ؛ وبالتالي لم يستحوذ على الأهمية التي وجهها فاروق لباقي الأحزاب المعارضة للوفد .

وعندما انقلبت المعارضة على الملك ، أسهم فيها الحزب ، فاشترك حافظ رمضان في بيان المعارضة بشأن مراسيم ١٧ يونيو ، وتقدم بمشروع قرار لمجلس الشيوخ في ٣ يوليو ١٩٥٠ بإبطال المراسيم ، ولكن رئيس الجلسة منع عرض الاقتراح كما منع صاحبه من الاحتكام للمجلس وناصره في ذلك الأعضاء الجدد[2] . وراح رئيس الحزب يحذر من خطورة الحالة ، فيكتب في روز اليوسف « أعتقد أن الحالة الداخلية قد بلغت حداً من المفاسد لا مزيد عليه . . إن البلاد أصبحت في ثورة فكرية نفسية وأخوف ما أخافه أن تتطور هذه الثورة الى ثورة شعبية أو عسكرية »[3] . أيضاً أدلى بنصيبه في عريضة المعارضة المقدمة للملك وضم له عبد الرحمن الرافعي في التوقيع عليها[4]. ويمضي في مهاجمة الفساد ، ومعروف أن المعني به في الدرجة الأولى فاروق ، فيكتب في المصور «كلما فكرت في حالتنا الراهنة تذكرت تصريحاً

---

(١) آخر ساعة المصورة، عدد ٢١٩ في ١١سبتمبر ١٩٣٨، ص ١١ ، المصري، عدد ١٢٦٩ في ١٥ مايو ١٩٤٠ ، ص ١، السياسة، عدد ٧٧٩ في ١٢ يونيو١٩٤٧ ، ص ٢ .

(٢) حسن يوسف : المرجع المذكور ، ص ٢٥٢ .

(٣) أخبار اليوم ، عدد ٤٠٦ في ١٦ أغسطس ١٩٥٢ ، ص ٦ ، كتب المقال في سبتمبر ١٩٥٠ .

(٤) انظر هذا الفصل عنصر المعارضة .

سمعته بأذني من كمال أتاتورك حين قال (عندما كان الحكم مملوءاً بالفساد ، وكان صورة من نظام لا وجود له ، رأيت أن العلاج الوحيد هو القيام بعملية تطهير شاملة تجتث الفساد من أساسه) ، وحالتنا في مصر وقد انتشر الفساد في جل مرافقها صغيرة وكبيرة تشبه إلى حد كبير حالة تركيا في حكومة اسطنبول ، ولا بد لنا من القيام بحركة جارفة شاملة وإلا فلا جدوى من الكلام »[1] . ثم يعود ويكتب « إن العلاج يجب ألا يقتصر على الطفيليات وحدها ، ولكن يجب أن يجتث الأشجار ذاتها التي تتسلق عليها هذه الطفيليات »[2] . فكان ذلك دعوة للثورة على الأوضاع القائمة والإطاحة بها .

ولم يواصل رئيس الحزب هذا الطريق ، حيث راجع نفسه ، ووجد أن المصلحة تكمن في العودة للأحضان الملكية خاصة بعد بزوز فتحي رضوان وأتباعه ، مما جعله يجري البحث عن سند يعتمد عليه ويحقق له أغراضه ، في الوقت الذي كان فيه فاروق على استعداد للصفح عنه في حالة خضوعه له وتخليه عن الخط الذي اتبعه نكاية في باقي الأحزاب التي استحوذ عليها العناد . ووفقاً لهذه الاعتبارات نشر حافظ رمضان في ٢ يناير ١٩٥٢ بياناً بالأهرام عد بمثابة اعتذار علني للملك ، تعرض فيه للظروف التي تحيط بمصر منذ إلغاء المعاهدة ، وطالب بضرورة اتحاد الزعماء والأحزاب والهيئات ، وأن الملك هو الوحيد الذي يقوى على تحقيق ذلك لما يتمتع به من وطنية وشجاعة وإيمان بحق شعبه ، ثم يعرج على الهدف الأساسي الذي من أجله وضع بيانه فيذكر « لقد همت أن التمس التشرف بمقابلة جلالته لكي أبسط له رأيي، ولكن تذكرت تلك العريضة التي رفعتها المعارضة إلى السدة الملكية منذ زمن غير بعيد وكنت أحد موقعيها ، وأدركت الخطأ الذي وقعت فيه بكتابة هذه العريضة ، فحال بيني وبين رغبتي في التماس التشرف بمقابلة جلالة الملك

---

(١) أخبار اليوم، عدد ٤٠٦ في ١٦ أغسطس ١٩٥٢، ص٦، كتب المقال في فبراير ١٩٥١.

(٢) نفس المصدر، كتب المقال في أغسطس ١٩٥١.

في هذه الأيام العصيبة . . . وفي اعتقادي أن في ساحة الملكية متسعاً للتسامح والعفو ، فقد عودنا جلالته أن يضع مصلحة الوطن فوق كل اعتبار ، وجلالته وحده هو الذي يستطيع أن يوحد كلمتنا جميعاً شعباً وحكومة ، أفراداً وأحزاباً ، وإنه لفاعل بإذن الله »(١) . ومما لا شك فيه أن هذا الاعتذار الذي يؤكد ندم صاحبه وولاءه وخضوعه لفاروق قد أطفأ بعضاً من ظمئه ، وعليه أسقط اسمه من قائمة أسماء المعارضة واستقبله ورشحه للتعيين في مجلس الشيوخ ، ودعاه للمأدبة الملكية التي أقيمت احتفالاً بميلاد الأمير فؤاد(٢) . واعتبر ذلك إيذاناً بعودة المياه إلى مجاريها بين الملك ورئيس الحزب ، لكن ذلك لم يغير من الموقف المتهاوي لفاروق ، حيث أن الحزب ـ شأنه في ذلك كباقي الأحزاب ـ كانت عوامل التفكك قد تأصلت فيه ، وبالتالي لم تسفر محاولات التقرب إلا عن إظهاره التبعية .

أما عن موقف الجناح الراديكالي للحزب ، فمعروف أنه في عام ١٩٤٤ انفصل عن مصر الفتاة جماعة برئاسة فتحي رضوان وانضمت إلى الحزب الوطني نظراً لاتفاق الميول بينهما ، في وقت كان الحزب بحاجة إلى دم جديد ، فرحب بهم ، وأطلق الوافدون على أنفسهم « اللجنة العليا لشباب الحزب الوطني » ، وأصدر فتحي رضوان صحيفة اللواء الجديد ، مجدت في عددها الأول فاروقاً في مقال تحت عنوان « حامل اللواء » ، فتتبعته منذ أن فتح عينيه ، ثم سجلت « والأمل معقود على المليك المفدى أن يوجه بالتفاتاته الملكية الدستورية الحكم إلى هذه الوجهة ، وأن تنشأ في حكمه الفياض بحب بلاده حياة دستورية متوازنة يحكم فيها الشعب نفسه بنفسه تماماً » وينتهي المقال بشعار « عاش الملك ، عاش الوطن »(٣) . وبذلك تتضح الرؤية للملكية ، فإنهم يريدون ملكاً دستورياً في الوقت الذي يضعونه في مكانة تسمو

(١) الأهرام، عدد ٣٧٩٥، في ٢ يناير ١٩٥٢ ، ص ٢ .

(٢) حسن يوسف : المرجع المذكور ، ص ٢٥٦ ، آخر لحظة ، عدد ٢٣٤ في ٣ يناير ١٩٥٢، ص ١ .

(٣) اللواء الجديد ، عدد ١ في ١٢ نوفمبر ١٩٤٤ ، ص ٤ .

فوق الوطن. وقد حاول هذا الجناح أن يثبت شخصيته خلال فترة الخمس سنوات التالية ، مما أدى إلى دخوله في نزاع مع العناصر الأولية للحزب وقيادته ، وأسفر ذلك عن شبه انفصال بين الطرفين مع بداية عام ١٩٥٠ ، حيث سلك كل طرف طريقاً مخالفاً للآخر ، واتبع فتحي رضوان ومعاونوه الأسلوب الثوري ، وشن حملاته الهجومية على فاروق من خلال اللواء الجديد التي ظهرت بثوبها الجديد الذي حمل هذا الاتجاه منذ عام ١٩٥١ ، ونزل أيضاً إلى الميدان وقام بالجولات في العاصمة والأقاليم يلقى الخطب ويثير المشاعر[١] . ومن هنا ربط العداء المستحكم بينه وبين الملك .

وانطلقت سهام اللواء الجديد إلى صدر فاروق مباشرة ، وتمكنت أقلام فتحي رضوان وزملائه امثال نور الدين طراف ويوسف حلمي وزهير جرانة بعد أن انضمت إليها أقلام مصطفى مرعي وسيد قطب وخالد محمد خالد وأحمد شوقي من أن تشكل جبهة معارضة ثورية ضد الملك كان لها الأثر الكبير في بلورة الرأي العام وتبصيره ببواطن الأمور وتعبئته وإعداده للموقف المنتظر. ولم تترك الصحيفة ميداناً إلا وخاضته لتحارب الملك ، فهي دائماً متمردة وثائرة ، وتبدأ حملتها على الدستور وتبين أنه أعجب الدساتير قاطبة ، فلا يلد إلا قيوداً - نظراً للسلطة التي يمنحها للملكية - بينما الدساتير في العالم تلد الحرية وتحمي الشعب من عدوان الحاكمين وتعطيه ما كان محروماً منه وتزيده قوة وقدرة على التعبير[٢] . وتتكلم عن ولاء العبيد وولاء الأحرار بالإشارة إلى عصر الظلام والإقطاع والعبيد ثم تميل على النظام الملكي ووظيفة الملك التي تقتضي رجاحة العقل ونفاذ البصيرة وسعة الإدراك ، وتنتقد ما تذيعه النشرات الرسمية لوزارة الحربية عن حركات التعيين والترقية في الجيش التي تسجل « حضرة صاحب الجلالة الملك قد تفضل فأحسن » وتبين أن الإحسان صنو

---

(١) يونان لبيب رزق: الأحزاب السياسية في مصر، ص ص ١٥١ ، ١٥٢ ، تعثر صدور اللواء الجديد أحياناً وتوقفت أحياناً أخرى، ولم تأخذ طابع الانتظام إلا مع عام ١٩٥١ .

(٢) اللواء الجديد ، عدد ٢ في ٢٤ أبريل ١٩٥١ ، ص ١ .

الصدقة ، والتعيين والترقية في الجيش كباقي الوظائف[1] . وعادت الصحيفة ، وفي مقال لها بعنوان « لقد تزوج الملك من الشعب ، فليثق الشعب بنفسه وليعلم أنه فوق الجميع » وكتبت عن ضرورة حياد الملك بين الأحزاب وانصراف نفسه عن الطمع في مال أو سلطان أحد من مواطنيه ، وأن الحكم الإسلامي أساسه أن الحاكم في خدمة المحكوم ، وتسرد صفات أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وعمر بن عبد العزيز في الحكم ونظرتهم إلى مصالح الأمة وأقوالهم ومآثرهم في العفة والطهارة وغنى النفس والنزاهة ، وتذكر الآيات القرآنية الحافزة على مقاومة الظلم الموحية بالتحرير[2] .

وتستمر الحملة ، وتحت عنوان « الملك غير معصوم من الخطأ » تشيد بحكم محكمة القضاء الإداري في عدم مشروعية إلغاء الإدارة للصحف وتعطيلها ، وتنوه الى التبذير والإسراف في توجيه الاتهام بالعيب في الذات الملكية وتوضح « إن من خطل الرأي الظن بأن كون ذات رئيس الدولة مصونة لا تمس حسب نص الدستور معناه معصوميته أو قدسيته ، بل الصحيح في ذلك باعتباره رمزاً لدولة وشعارها فوق مرتقى المسئولية ، وليس من شأن مبدأ عدم المسئولية هذا أن يحول دون إسداء النصح وإبداء المشورة وبيان المنهج القويم ، ولا يضير مقام رئيس الدولة ولا ينال من جلاله ألا يستبد برأيه ، ولا أن يستمع إلى نصيحة الناصح ومشورة المشير ويتبع النهج المعروض عليه متى اقتنع بسداده ، وليس من شك في أن الدول الإسلامية أولى الدول باتباع هذا النظر اتباعاً منها لسنة رسول الله ﷺ ، واقتداء بسيرته » وتسوق الأمثلة في هذا الشأن وتبين كيف كان محمد ﷺ يحفظ لأصحابه حريته وحقهم في المشورة والاعتراض والنقد[3] . وكانت المسألة التي دافعت الصحيفة عن إسقاطها هي

---

(١) نفس المصدر، عدد ١ في ١٧ أبريل ١٩٥١ ، ص ١ .
(٢) نفس المصدر، عدد ٤ في ٨ مايو ١٩٥١ ، ص ٤ .
(٣) نفس المصدر، عدد ١٣ في ١٠ يوليو ١٩٥١ ، ص ٤ .

السبب الذي عرضها للمصادرة ، ودفعت بالنيابة للتحقيق مع صاحبها ورئيس تحريرها عقب مقالته « رحلات الملوك » وأيضاً مع أحد كتابها حيث ألصقت به تهمة العيب في الذات الملكية لاعتراضه على أن تتحمل خزانة الدولة مصاريف رحلة فاروق(١).

ولم يفت ذلك في عضدها وأصرت على موقفها وواصلت مسيرتها شاهرة سلاح نقدها لفاروق ، فتذكر أنه حدث وصرح الملك البريطاني للصحفيين بعد حديث له مع رئيس وزرائه بأنه سعيد معه فقامت ضده حملة صحفية عنيفة لأنه لو أحب الملك رئيساً وكره آخر وقرب حزباً وأبعد آخر تهددت أصول الدستور وأصبح الملك ملكاً وحاكماً، والأصل أن يملك ولا يحكم، ثم تشير إلى أنه في البلاد غير الدستورية للملك أن يقول ما يشاء، وعليه فمن حق الشعب نقده كيفما شاء دون أن يُتهم أحد بأنه تطاول على مقامه أو مس اعتباره(٢) . وبهذا تؤكد الأوتقراطية التي يمارسها فاروق وترى وجوب أن يرده الشعب عن تسلطه وسطوته . ووفقاً لهذا المنهج تعلن صيحتها في مقال افتتاحي لها « لا . . . لا يا سيدي فالوزراء مسئولون عن أحاديث الملك » جاء رداً على رفض رئيس مجلس النواب إدراج استجواب النائب إبراهيم شكري عن حديث نشر لفاروق اعتماداً على أن الوزارة لا تُسأل عن تصرفات الملك الشخصية ، واعتبرت ذلك اجتراء على أصل من أصول الدستور أو ثورة عليه في ذاته، وأنه لو تركت هذه الثورة على غاربها لأتت على حرية الشعب أو على الباقي منها ، واستفسرت عما إذا كان ملك بريطانيا أو ملك بلجيكا يمكنه التحدث في سياسة بلاده من غير أن يسمع ويعرف ويأذن الوزراء . وانتهت إلى أن تكلم الملك في شئون السياسة هو تعبير عن سياسة الحكومة إذ لا يتصور دستورياً أن يكون للملك سياسة

---

(١) نفس المصدر ، عدد ٢ في ٢٤ أبريل ١٩٥١ ، ص ٥، عدد ١٢ في ٣ يوليو ١٩٥١ .
F.O.Op.Cit, 90109, JE 1013 - 27 , Stevenson - F.O, Alex. July 12, 1951, No 83.

(٢) اللواء الجديد، عدد ١٥ في ٢٤ يوليو ١٩٥١ ، ص ٤ .

وللحكومة سياسة ، كما أن الدستور لا يسمح أن يكون للملك حق إذاعة آراء سياسية بقصد إحراج الحكومة ، وبالتالي فمن حق النائب أن يقدم استجوابه[1] .

وساقت اللواء الجديد نماذج الملكية الدستورية ، وبينت كيف ثار الشعب الانجليزي على الملك شارل وأعدمه ، وترجع السبب إلى نوعية الملك التي تجبر الشعب على اتباع السلوك الذي لا يتعارض مع مصالحه ، وأن الصراع بين الأمة الانجليزية والملكية انتهى إلى تفاهم « رضي فيه الملك بالأمة مصدر السلطات ، ورضيت فيه الأمة بالملك رمز مجدها وتاج حكمها »[2] . ومن هذا المنطلق ثبتت الرؤية بشأن الدعائم الأساسية للملكية الدستورية التي ليس لها وجود في ظل ملكية فاروق . وللرغبة في كسر كبريائه خرجت الصحيفة لتنهي عن الانكباب على يده وتقبيلها عند المصافحة ، وتشير إلى ملكة هولندا التي منعت تلك العادة وتعلق « هذه هي مظاهر الديمقراطية في هولندا ، فهل نحن ديمقراطيون؟ »[3] . وفي ذلك طعن في فاروق الذي كان يرضي غروره ويتلذذ عندما يمد يده لينحني عليها علية القوم .

وأقلقت مثل هذه المقالات فاروقاً ، ورغم الضغط الذي مارسه عن طريق الحكومة في تضييق الخناق على الصحافة وخاصة الحرة منها وتشديد الرقابة عليها ، إلا أنها استمرت في طريقها وتحملت الأنواء وصمدت أمامها ، وكانت اللواء الجديد في مقدمتها ، ووجهت دفتها تجاه الحاشية الملكية ، وبعد أن أبرزت أهمية وجود البطانة باعتبارها مصدر وحي وباعث إلهام ، أكدت على ضرورة أن يكون أفرادها مصريين دماً لا قولاً للارتباط الوثيق بين العرش

---

(١) نفس المصدر، عدد ٢١ في ٤ سبتمبر ١٩٥١، ص ١ .

(٢) نفس المصدر ، عدد ٢٤ في ٢٥ سبتمبر ١٩٥١ ، ص ٥ .

(٣) نفس المصدر، عدد ١ في ١٧ أبريل ١٩٥١، ص ١، عدد ٧ في ٢٩ مايو ١٩٥١، ص ٥ .

والوطن ، وأن يرتفعوا فوق مستوى الشبهات والظنون في سلوكياتهم العامة والخاصة ويتجنبوا مزالق المال لأنهم أولى الناس بالحصانة منه وأحراهم أن يتفادوا أسباب الوقوع في فخاخه ، وأن يترفعوا عن ألاعيب السياسة ومناوراتها. وأمسكت بكريم ثابت واعتبرته المولود الشرعي لحادث ٤ فبراير، وسردت مؤهلاته الوضيعة التي زكته لدى فاروق ليتخذه مستشاراً له ، وأندراوس الذي انتسب للحاشية بتعيينه مستشاراً اقتصادياً في وقت يشغل فيه عضوية مجالس إدارة مختلفة، وبوللي الذي استغل مركزه ليعمل لصالحه[١] .
واحتلت مسألة اتهام الحاشية في قضية الأسلحة الفاسدة مكانتها في الصحيفة حيث نطقت بتوجيه الاتهام للملك ، فيبعث فتحي رضوان بخطاب مفتوح إلى النائب العام ليسأله عن سر ذهابه إلى قصر عابدين ومعاونيه ووكلائه للتوقيع في سجل التشريفات ، ويستفسر عن السر في ذلك حيث ليست هناك مناسبات عامة ولا شخصية ، ويعود ليجيب على نفسه بأن الزيارة جاءت بعد صدور قرار حفظ الدعوى للمتهمين من أفراد الحاشية وأن ذلك أمر غير مسبوق في عالم القضاء يفسر بأنه اعتذار عن إجراء تحقيق مع هؤلاء الكبار ، وأن الطامة الكبرى أن يجد الأمين على الدعوى العمومية نفسه مضطراً للاعتذار عن تحقيق رأي تقتضيه دواعي العدالة مهما كان المتهم وأياً كانت الجريمة[٢] .

وتأتي الخطوة التالية، فيطالب رئيس التحرير أعضاء الحاشية - التي حفظت القضية بالنسبة لهم - أن يستقيلوا لأنهم ليسوا كموظفي الدولة لهم رؤساء خاضعون لوزير تحاسبه الأمة عن طريق البرلمان ، وأنه وفقاً لقاعدة أن الملك لا يخطىء حمل الوزراء المسئولية ، واعتبرت الأوامر الملكية شفهية أم كتابية لا تعفي الوزراء من تبعات ما يتم في وزاراتهم ، وبالتالي لا يجوز أن يكون إلى جوار الملك أفراد من حاشيته كانوا محل اتهام أحاطت به ظروف تختلف عن أي

(١) نفس المصدر، عدد ٢ في ٢٤ أبريل ١٩٥١، ص ١، عدد ١٣ في ١٠ يوليو ١٩٥١، ص ٤، عدد ١٤ في ١٧ يوليو ١٩٥١، ص ٤، عدد ١٩ في ٢١ أغسطس ١٩٥١، ص ٤، عدد ٢٨ في ٢٤ أكتوبر ١٩٥١، ص ٤.
(٢) نفس المصدر، عدد ١ في ١٧ أبريل ١٩٥١، ص ص ٤، ٦ .

اتهام توجه إلى متهم في البلاد منذ وجد القضاء في مصر ، حيث ولد في السرية المطبقة ولم يعد في مقدور الناس أن يعرفوا ما الحق وما الباطل لتضارب الأقوال وتعثر التحقيق وتوقفه والإقدام على حفظه بصورة فجائية دون أن تذاع مبررات ذلك ، ويأتي الكاتب بالأدلة القانونية لحفظ أية قضية ويبرز أنها لا تنطبق على الحالة الموجودة ، وينتهي إلى مطالبة رجال الحاشية « أن يكونوا حريصين على أداء واجبات الولاء للوطن والملك ، ويتنازلوا عن مناصبهم ليعلم الجميع أنهم يضحون بكل عزيز ليبقى كل من حول الملك في مثل نصاعة الثلج الأبيض »[1] . وبذلك يتضح جلياً تثبت اليقين من التسلط الملكي على الإجراءات القضائية ، ولم يعد يقتصر على توجيه التهم لأفراد الحاشية وإنما لمن وراءهم وحرص فاروق على استمرارهم بجواره ، أيضاً يلاحظ تقديم الولاء للوطن عن الملك ، وهذا عكس ما سبق وسجلته اللواء الجديد في بداية عهدها .

ولم تقتصر اللواء الجديد على رجال الحاشية ، وإنما تعرضت أيضاً للعسكريين ذوي الصلة الوثيقة بفاروق ، وتركز على حسين سري عامر وتنشر المخالفات التي نسبت إليه ، في الوقت الذي تشيد فيه بمحمد نجيب ونزاهته[2]، وتهاجم محمد حيدر في مقال بعنوان « لحساب من هذا ؟ » يستفسر كاتبه بثورية عن صاحب المصلحة في عودته « إن الشعب يكره جلاديه . . . فلحساب من إذن يعود ؟ لا بد أنه يعود لحساب جبهة أخرى غير جبهة الجيش . . . إن عودة حيدر باشا ليست سوى مثال واحد من أمثلة لا تنتهي . . إنها روح التحدي لهذا الشعب واضحة ظاهرة »[3] . وتحت نفس العنوان تستصرخ من تشريع أخبار الجيش الذي يقيم ستاراً بين الأمة وجيشها ، وأنه وضع لحساب الفوضى والغش والسرقة والخيانة « إن هؤلاء الناس يعاملون

(١) نفس المصدر، عدد ٢ في ٢٤ أبريل ١٩٥١، ص ٤ .

(٢) نفس المصدر، عدد ١٣ في ١٠ يوليو ١٩٥١ ، ص ٥، عدد ٨ في ٥ يونيو ١٩٥١، ص ٢ ، عدد ١١ في ٢٦ يونيو ١٩٥١، ص ٢ .

(٣) نفس المصدر، عدد ٦ في ٢٢ مايو ١٩٥١، ص ٧ .

الشعب كما يعامل السيد عبيده ، وهل للعبيد أن يعرفوا أسرار السادة ومخابئهم إلا أن يكونوا من الأغوات الذين تتاح لهم الأسرار بلا ضرر ولا تحرج ؟ ترى تقبل ملايين الشعب أن يعاملهم السادة معاملة العبيد ؟ »[1] . وهكذا يلمس السفور ومهاجمة تحركات فاروق التي كان يقوم بها من وراء ستار أحياناً وجهراً أحياناً أخرى .

وجاء الدور على المساس بالملك صراحة ، وشكلت مسألة هدايا الزفاف الملكي مدخلاً مباشراً ، فبعد أن استعرضت الصحيفة الاستقطاعات من المصالح والهيئات ، ركزت على الخصومات من مرتبات ضباط الجيش من أجل الهدايا التي تولى توريدها أحمد نجيب الجواهرجي ، وكيف أنه أعد الهدية اللائقة بكل جهة ، ثم تنشر أن والدة ناريمان اشترت القصر الفخم الذي يملكه هذا الجواهرجي في مصر الجديدة[2] . ووجهت حديثها إلى رئيس الوزراء وانتقدته في مقال « إن الملوك تعطي ولا تأخذ » وبينت الضغوط التي تمارس على المصريين ليقدموا الهدايا « ولو فهم النحاس باشا الولاء للعرش على الوجه الصحيح لما فاته أن يعرف أن الملوك تعطي شعوبها ولا تأخذ منها ، وأنه حيث يلزم إظهار الولاء ، فإن رفع الهدايا ليس هو السبيل القويم »[3] .
وتنتقل من بند الهدايا إلى اليخت فخر البحار وتسرد قصته وكيف باعه فاروق للحكومة ثم استحوذ عليه ، وأن مال الدولة ليس مال الملك ومال الملك ليس مال الدولة ، حيث رسم الدستور حدوداً فاصلة بين المالين ، وأن السهر على مال الأمة ورعايته أمر منوط بالحكومة تحت إشراف البرلمان[4] . وقاد هذا المقال صاحبه إلى تحقيق النيابة ، ومع هذا كتب يؤكد على حرية قلمه فيما

---

(١) نفس المصدر، عدد ٩ في ١٢ يونيو ١٩٥١، ص ٧ .

(٢) نفس المصدر، عدد ٣ في أول مايو ١٩٥١، ص ص ٤، ٥، عدد ٩ في ١٢ يونيو ١٩٥١، ص ٢ .

(٣) نفس المصدر ، عدد ٤ في ٨ مايو ١٩٥١ ، ص ١ .

(٤) نفس المصدر ، عدد ١١ في ٢٦ يونيو ١٩٥١، ص ١ .

يتخيره من موضوعات وبلغت به صورة التحدي بقوله « إننا لا نخشى من الحق لومة لائم مهما يكن مقامه ولا غضبة غضوب مهما تكن سطوته »[1] .

ويوجه فتحي رضوان كلمات مباشرة إلى فاروق تحت عنوان « إلى مسامع الملك . أنات الشعب الفقير المطارد » يتضمنها ما طالب به أعضاء البرلمان بحذف المبالغ المرصودة في ميزانية العام لتجديد السيارات الملكية ولإقامة مبان جديدة لا تقل عن ٢٠٠ ألف جنيه ، وأنهم في ذلك معبرين عن رغبة الشعب، ويصور للملك حالة الفلاح المسكين وعجز الميزانية ويبين أنه « لم يبق إلا أن يضرب جلالة الملك المثل لا في هذا وحده بل وفي كل ناحية ، فإن الشعب إن لم ير صورة من التقشف والاقتصاد الشديد ، إن لم ير مسارعة في الترفع عن السير في هذا المنحدر القاتل أصابه الجنون ، لا جنون الثورة بل جنون الجوع »[2] . وتشير الصحيفة إلى انجراف فاروق في الصفقات المريبة التي أجريت على حساب مصر ، والعلاقة التي ربطته بأحمد عبود الذي تداينه الحكومة بالمبالغ الطائلة من الضرائب ورغم ذلك يطالب بمعونة مالية ويسعى فيها كريم ثابت ، وترفض ذلك الأسلوب «هذا هو التدخل الذي لا نرضى عنه ، ولا يرضى عنه الدستور ولا يرضى عنه الملك ولا يرضى عنه الوزراء »[3] . وتعترض لمساهمة ناظر الخاصة الملكية في شركة الببسي كولا لما هو معروف أنه لحساب الملك، وتبين أن مثل هذه الشركات لا تنقطع حاجتها عن الحكومة لأنها خاضعة لها ، وبالتالي تتعرض للإحراج إذا رفضت لخاصة الملك طلباً ، ثم تشير إلى ما تردد من أن هذا الشراب به عصير أمعاء الخنزير[4] . وذلك كنوع من الدعاية المضادة التي لا تتفق مع المصلحة الشخصية لفاروق .

---

(١) نفس المصدر، عدد ٢٤ في ٢٥ سبتمبر ١٩٥١، ص ١ .
(٢) نفس المصدر، عدد ٢٣ في ١٨ سبتمبر ١٩٥١، ص ٤ .
(٣) نفس المصدر، عدد ١٠ في ١٩ يونيو ١٩٥١، ص ٤ .
(٤) نفس المصدر ، عدد ٢٠ في ٢٨ أغسطس ١٩٥١ ، ص ١ .

وفي مقابل النقد الظاهري والباطني لشراهة الملك المالية، تسوق الصحيفة الإجراء الذي أقدم عليه امبراطور إيران بإيداعه مجوهرات الأسرة الأمبراطورية النفيسة في خزانة الدولة لتدعيم مركز النقد الإيراني وضماناً لمضاريف الإصلاح والانقاذ التي يطالب بها الشعب وتعقب بأن هذه المجوهرات ضمت الكثير من الهدايا التي أهديت إليه بمناسبة زفافه[1] . وفي هذا لوم عنيف لفاروق الذي يسلك سلوكاً معاكساً ، ثم يستفسر رئيس التحرير عن سبب تنازل امبراطور إيران عن أملاكه ويصل إلى إدراكه بأن الفقر الذي يسود بلاده واتساع الفوارق بين طبقات شعبه ليس من القوانين الطبيعية الإلّهية ، وإحساسه أن الديموقراطية السليمة أن يكون الحاكم ممثلاً للمحكوم « وأن هذا التمثيل يضعف وينعدم إذا كان المحكوم عليه جائعاً يتسول في الطرقات ، يتغذى بالدود ، عارياً لا يجد ما يستر عورته ، جاهلاً لا يعرف الألف من الباء ، مريضاً يجر رجليه المشلولتين ، يغمض عينيه خشية نور الشمس ، بينما يكون الحاكم غارقاً في ترف الدنيا ، يجد ما يشبع حاجته وما يرضي شهواته وما يكفيه في يومه وغده . . . وأن الشعوب التي كانت ترضى بالأمس بكلمة عطف لتذوب قلوبها حناناً وحباً ، تحجرت قلوبها » وينتهي إلى أن الملك الصالح لا يكره أن يستيقظ شعبه[2] . ويعتبر ذلك تصويراً دقيقاً وتعبيراً صريحاً للعلاقة التي ربطت فاروق بشعبه .

واحتل الهجوم على تصرفات الملك الشخصية مساحات واسعة في الصحيفة ، فهي تطالب بطريقة مفهومة للجميع بوقف تصرفاته المشينة « عهدنا معكم . . . أن نكون حرباً على هؤلاء الذين ينفقون أموال الشعب على الموائد والمتع الرخيصة[3] » ، وتحت عنوان « أموال الشعب والقمار » تبين أن الأموال

(١) نفس المصدر، عدد ٢ في ٢٤ أبريل ١٩٥١، ص ٢.
(٢) نفس المصدر ، عدد ٣ في أول مايو ١٩٥١، ص ٤.
(٣) نفس المصدر، عدد ٢ في ٢٤ أبريل ١٩٥١، ص ٦.

التي يخسرها المصريون الأغنياء الذين جمعوا أموالهم من دم الشعب وعرقه على موائد القمار غالباً ما تربحها فئة معينة من محترفي المقامرة[1] . وتعرج على رحلات فاروق الخارجية وما كان يجري فيها من مهازل، وتأتي بوقائع التصوير بالإكراه التي جرت للملك في سويسرا وأثارت ضجة وسببت أزمة[2] ، وبالطبع فهي لا تذكر الاسم صراحة وإنما ترمز إليه بما يتدارك فوراً . ولم يلبث الأمر أن رفعت النقاب عن التورية ووجهت الازدراء علناً لفاروق ، ففي مقال يحمل عنوان « رحلة الملك » تسجل أن الملك يعرف أن سمعة مصر أمانة في عنقه ، وأنه قادم على بلاد لا تعرف عنه أو عن وطنه إلا القليل الذي رسب في عقول أهلها عن ألف ليلة وليلة وتخايلهم صور الملوك الذين لا يكفون عن لعب الميسر ولا يشبعون من التردد على مقاصير الجواري واصطياد الظباء ويقتلون أصدقاءهم وأعداءهم في وضح النهار وينفقون أموال الناس على شهواتهم بغير حساب . ثم تنتقل إلى رحلة فؤاد إلى أوروبا في عام ١٩٢٧ وحرصه على المحافظة على دينه وتقاليد بلاده ، وأنه عندما حضرت نازلي إلى باريس لم تخلع حجابها ، وكيف انعكس ذلك على الصحافة الأوروبية التي أبدت إعجابها بذلك السلوك ، وأشادت بالملك الذي لا يشهد الحفلات الراقصة أو يظهر بمظهر لا يليق بمكانته[3] . ومن ثم يتضح جلياً الرغبة في الإفصاح عن الواقع لتنكشف صورة الملك الذي سيطرت عليه نزواته وفاض الفساد به ، وكان عقد المقارنة بين الابن والأب هو صفعة على وجه الأول . وتعرضت الصحيفة لحملة الصحف الأجنبية على فاروق وكيف دخلت مصر خفية رغم القيود المفروضة واعتبرت ما تحمله ظاهرة غير مسبوقة في تأريخ صحافة أوروبا وأمريكا بل وفي تاريخ الملكيات جميعاً[4] .

(١) نفس المصدر، عدد ٦ في ٢٢ مايو ١٩٥١ ، ص ٦ .

(٢) نفس المصدر ، عدد ١٥ في ٢٤ يوليو ١٩٥١ ، ص ٣ .

(٣) نفس المصدر، عدد ٢٠ في ٢٨ أغسطس ١٩٥١ ، ص ٨ .

(٤) نفس المصدر، عدد ٢٢ في ١١ سبتمبر ١٩٥١ ، ص ١ ، عدد ٢٣ في ١٨ سبتمبر =

واتجهت الصحيفة إلى مجال آخر وتطرقته ، فانعطفت على علاقة فاروق ببريطانيا وتهكمت عليه بعد حصوله على الرتبة الشرفية التي أصبح بموجبها جنرالاً فخرياً بالجيش البريطاني ، فتتبع طريقتها المعهودة وتشير إلى « الأنذال الذين يأخذون نياشين بريطانية لأنهم خدموا عدوة بلادهم ودينهم »[1] . وتظهر تعاونه معها فتنقل حديثه إلى صحيفة سودان هرالد الذي صرح فيه بأن الانجليز انفقوا ملايين الجنيهات ليجعلوا منه عدواً لهم لكنهم لم ينجحوا[2] . وتبين إرضاءه لها بتعيين حافظ عفيفي وعبد الفتاح عمرو بالقصر ، وكيف أن سفارتها اعتبرت أن عدالة السماء تدخلت في آخر لحظة[3] . وكان الهدف وصمة فاروق بخيانة القضية الوطنية .

وطرقت الصحيفة باباً جديداً وفقاً للمنهج الذي ارتسمته لنفسها ، بهدف تحذير فاروق من ناحية وإعطاء الشعب الدفعة للتحرك من ناحية أخرى ، فتتولى مهمة تصوير وقائع الثورة الفرنسية ، وتروي أروع مآسيها وتشرح جبروت الملك الفرنسي ، والسخط الذي عم الشعب ، واللحظات الحاسمة التي مرت بها تلك الفترة ، وآخر موكب للملكية المستبدة الذي خرج من القصر الى السجن إلى المقصلة ، وانتصار إرادة الشعب بقيامه بثورته وإسقاط الملكية المطلقة التي لم يعد هناك وجود لها في بلد من البلاد الحرة[4] . وتأتي إيران في الأهمية بعد فرنسا ، فتسرد حوادث ثورتها وأقوال آية الله الكاشاني حول أن الشعب هو مصدر السلطات ، وتذكر كيف انبعثت فيها القوة من تلقاء نفسها

= ١٩٥١ ، ص ١ .

(١) نفس المصدر، عدد ٧ في ٢٩ مايو ١٩٥١ ، ص ٥ .

(٢) نفس المصدر، عدد ١٤ في ١٧ يوليو ١٩٥١ ، ص ١ .

(٣) نفس المصدر، عدد ٣٨ في أول يناير ١٩٥٢ ، ص ١ . .

(٤) نفس المصدر، عدد ٢ في ٢٤ أبريل ١٩٥١ ، ص ٨ ، عدد ٥ في ١٥ مايو ١٩٥١ ، ص ٨ ، عدد ٧ في ٢٩ مايو ١٩٥١ ، ص ٧ ، عدد ١٠ في ١٩ يونيو ١٩٥١ ، ص ١ ، عدد ١٣ في ١٠ يوليو ١٩٥١ ، ص ٨ .

وأصبح شعبها وحده صاحب الأمر والنهي[1] . ولم يقتصر الأمر على أمثلة من خارج مصر ، وإنما تابعت أحداث الثورة العرابية وكان التركيز واضحاً على مظاهرة عابدين ومطالب الأمة[2] . ولم تكتف بذلك إذ تنبأت على صفحاتها بوقوع ثورة في مصر تطيح بالنظام القائم ، فكتبت « إن في الأفق إمارات واضحة تشير إلى فجر جديد لا شك فيه ، فهذا الليل الحالك لا بد له من فجر ، إن مثل هذا الظلام لا يدوم ، لأنه لا يمكن أن يدوم وتاريخ البشرية كله يشير إلى أن الأمور لا تصير إلى مثل ما صارت إليه في مصر إلا وهي تتهيأ لفجر جديد »[3] . وتطالب بالتحرر من الاوتقراطية والقضاء على مقوماتها وتحث على « أن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم »[4] .

وبذلك تمكن الجناح الراديكالي للحزب الوطني من أن يجعل من صحيفته منبراً لكتابات الفكر الحر ، وعن طريقها أعلن حرباً شعواء مباشرة على الملك، متحدياً ومتصدياً لأية إجراءات تتخذ ضده، وقد فشل فاروق في أن يقص جذور هذا النماء وجاء حريق القاهرة ليكون الفرصة لتكميم المحرك والمنظم لهذه المجموعة الثائرة ، فتم اعتقال فتحي رضوان في مساء نفس اليوم بأمر شخصي من الملك ، ولما رفع دعوى أمام مجلس الدولة متظلماً من قرار اعتقاله ، دفعت الحكومة بأنها لم تعتقله لاشتراكه في أحداث ٢٦ يناير ، ولكن لأن محكمة الجنايات تطلبه لتحاكمه على تهمة العيب في الذات الملكية ، ورغم صدور القرار بالإفراج عنه من المحكمة إلا أنه استمر في الاعتقال ، وعندما خرج عاد إليه ، وفي خلال تلك المدة قامت محاولات للإفراج عنه من علي ماهر والهلالي وحسين سري وحافظ عفيفي ومرتضى المراغي ، لكنها جميعها انتهت بالفشل ، وعرف أن الصخرة التي تقف في طريقه الملك حتى

(١) نفس المصدر ، عدد ٤ في ٨ مايو ١٩٥١ ، ص ٥ ، عدد ٨ في ٥ يونيو ١٩٥١ ، ص ١ .
(٢) نفس المصدر، الأعداد المتضمنة النصف الثاني من عام ١٩٥١ .
(٣) نفس المصدر، عدد ١١ في ٢٦ يونيو ١٩٥١ ، ص ٤ .
(٤) نفس المصدر ، عدد ١٣ في ١٠ يوليو ١٩٥١ ، ص ٥ .

وصل به الأمر إلى الاعتقاد بأنه يعتزم قتله ، وسينفذ ذلك لو بقي مطلق السراح[1] . واستقرت العقدة داخله حتى بعد عزله . والواقع أنه لم تصل درجة قلقه من أحزاب الأقلية في أيامه الأخيرة مثلما أصابه من تلك الجماعة التي اعتبرت عدولاً عن المنهج الذي انساقت إليه الأحزاب التي تحركت في إطار غلب عليه المحافظة تارة والتفكك تارة أخرى .

المعارضة

كان فاروق يعرف قدر توحيد المعارضة جيداً ، ويعي الوقت الذي يستخدمها فيه ليستند عليها ، واشتدت الحاجة لها عقب تشكيل وزارة ٤ فبراير ، ووفقاً لخطة أحمد حسنين كان الالتجاء إليها كعمل انتقامي ضد الوفد وإجراء عملي للإطاحة به من ناحية ، وكقوة تدعم فاروق في موقفه مع بريطانيا من ناحية أخرى ، وبايعاز منه تعاون زعماء المعارضة وقدموا مذكرة احتجاج للسفير البريطاني في ١٤ نوفمبر ١٩٤٢ أوضحوا فيها كيف وفت مصر بوعودها لبريطانيا التي تخطت الأصول الدستورية وفرضت حكومة وراحت تؤيدها ضد رغبة الملك والشعب مما جعل الوضع خطيراً ، وتنبه المذكرة الى تلاشي أسباب الخطر قبل وقوعه ، ومن الجدير بالذكر أن الخارجية البريطانية لم تعر هذا الاحتجاج بالاً ، واعتبرته مجرد معارضة للنحاس ، ولا يستحق الرد عليه أو الاعتراف بما ورد فيه[2] . ونشطت المعارضة ، وعقد اسماعيل صدقي اجتماعاً في ١٦ ديسمبر ١٩٤٢ دعا إليه كبار السياسيين لتنظيم حركتها[3] ، وقويت الهمة مع أزمة الكتاب الأسود التي حيكت خيوطها تماماً ، فقدمت المعارضة عريضة للملك تطالب بإقالة الحكومة ، وأرسلت مذكرة إلى لامبسون بتحميل

---

(١) المصور، عدد ١٤٥١ في أول أغسطس ١٩٥٢، ص ٣٩، حلمي سلام : المرجع المذكور ، ص ٢٢٢ .

(٢) F.O. Op. Cit, 31575, J 4770 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Nov. 14, 1942, No 213.

(٣) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ص ١٤٤ ، ١٤٥ .

بريطانيا تعضيد النظام الفاسد مشيرة إلى استمرارها في التدخل في شئون مصر الداخلية(١) . وكان في هذا ما يتفق مع السياسة الملكية التي تمكنت من إخضاع المعارضة لها ، وكان من أهم مظاهر ذلك أنها انتهزت مناسبة عيد الجلوس الملكي ، فتوجه مندوبون عنها إلى قصر عابدين ليرفعوا آيات الولاء لفاروق ، ومن الطريف أنه أثناء وجودهم هتفوا للملك بطول العمر ، وللنحاس بقصره(٢) .

وأزكى القصر جذوة أسلوب المعارضة ، وكان رئيس الديوان يجتمع ببعض زعمائها في داره حتى لا يعلم أحد بتلك المقابلات(٣) . وعليه واصلوا مهمتهم ، فقاموا بالزيارات للأقاليم وألقوا الخطب التي هاجموا فيها الانجليز وحمايتهم للحكومة التي تعمل لمصلحتهم ، في الوقت الذي أظهروا فيه الملك كبطل للاستقلال ، مما أثار السفير البريطاني وجعله ينبه أحمد حسنين إلى خطورة هذا العمل ، لكن الأخير أكد له عدم تأييد فاروق لأية حركة مناوئة لبريطانيا ووعد بتحذير القائمين على الأمر من خطورة تلك التصرفات(٤) ، وذلك في محاولة منه لامتصاص غضب كيلرن ، وهكذا أثبت فاروق حسن استخدامه للمعارضة ليس فقط ضد الحكومة القائمة وإنما أيضاً في الوقوف أمام بريطانيا التي فرضتها عليه ، في الوقت الذي أراد أن يبدو فيه بصورة مسالمة وطيعة حتى لقد اعتقد كيلرن أنه ليس له دخل في هذه التحركات وسلم بما أفضى به إليه رئيس الديوان(٥) . والواقع أن الملك خشي من اتساع الاتجاه بما

---

(١) F.O.Op. Cit. 35532, J 1901 - 2 - 16, Lampson - F.O. Cairo, April 19, 1943, No 777.

(٢) Ibid, 35534, J 2087 - 2 - 16, Lampson - F.O, Cairo, May, 1943, No 951.

(٣) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ١٨٧ .

(٤) F.O.Op.Cit.35535, J 2496 - 2 - 16, Killearn - F.O, Cairo, June 4, 1943, gno 1155.

(٥) Ibid, J 2498 - 2 - 16, Killearn - F.O, Cairo, June 4, 1943.

يعكس النتيجة المرجوة ، لذا نصح أحمد حسنين زعماء المعارضة بعدم إقحام اسم مليكه في خطبهم ضد الانجليز مبيناً أن ذلك يضعف من شأن المقاومة ويقوي الحكومة[1] . وبالطبع ليس معنى هذا تخلي فاروق عن مساندتهم بدليل استمرارهم على نفس المنهج ، كما لعبت صحفهم دوراً حرصت فيه بدقة على الإشادة بالملكية ورجم الوفد .

وأظهر فاروق احتضانه للمعارضة ، وكانت صلته بزعمائها ملفتة ، فيدعوهم في القصاصين في ٢٢ نوفمبر ١٩٤٣ - أثناء علاجه بالمستشفى - ويدور الحوار حول الوضع السياسي ، وبإيعاز منه ، ووفقاً لتوجيهاته قدموا مذكرة إلى مؤتمر الحلفاء الذي انعقد في القاهرة ، تضمنت مطالب مصر من بريطانيا والاعتراف باستقلالها التام بعد الحرب وإلغاء قيود معاهدة ١٩٣٦ ، وبينت ما تعانيه البلاد من حكم عسكري ورقابة فادحة ، وتعرضت بالهجوم غير المباشر على الحكومة القائمة[2] . وبذلك تمكن فاروق من جعل زعماء المعارضة الممثلين الشرعيين للمطالبة بحقوق مصر ، ويضرب بكيان الحكومة الوفدية في هذا الصدد عرض الحائط . ووالت المعارضة مجهودها متبعة أسلوب المذكرات التي تحمل تارة النداءات للملك لإلغاء الأحكام العرفية ، وتارة أخرى الاحتجاج على التدخل البريطاني لدى فاروق لعدم إقالة الوزارة الوفدية ، ولم تغفل هذه المذكرة الإشارة إلى التطلعات الوطنية[3] . وذلك حتى تبدو كأنها الجبهة المناضلة ضد الوجود البريطاني على عكس الوفد الذي سلم له بالأمر . وفي إطار المعارضة المتعاونة مع القصر ، كان للمرأة دورها ، وتولت هدى شعراوي رئيسة الاتحاد النسائي المهمة فقد جمعت هيئتها

---

(١) Ibid, J2708-2-16, Killearn-F.O. Cairo, June, 1943, No1264.

(٢) F.O. 141 - 875, 284 - 7 - G. Killearn - F.O, Cairo, No 28, 1943.

(٣) F.O. 371 - 35539, J 4604 - 2 - 16, Shone - F.O, Cairo, Nov. 6, 1943, No 2097, F.O. Op. cit, 35540, J 4850 - 2 - 16, Killearn - F.O, Nov 28, 1943, No 2271, F.O, Op.Cit, 41317, J 1817 - 14 - 16, Killearn - F.O,Cairo, May. 13, 1944, No 988.

وضمت إليها سيدات المجتمع حيث وقعن على مذكرة احتجاج قدمت للسكرتير الشرقي في ١٨ أبريل ١٩٤٣ لرفعها إلى تشرشل ، هاجمت فيها بريطانيا والحكومة التي تبنتها ومفاسدها والاعتداء على حقوق الملك صاحب الولاية الشرعية على مصر(١) . وفي هذا ما يتفق مع هوى فاروق ، ويصف لامبسون تلك العلاقة التي ربطته بهدى شعراوي وصلتها الوثيقة بالقصر(٢) . وبالفعل فقد استخدمها الملك لصالحه لإدراكه قوة شخصيتها وتأثيرها في المجتمع وعدائها للوفد والانجليز ، وهذا ما كان يقلق السفارة البريطانية ، وقد بلغت حسن العلاقة معها أنه حضر حفل الاتحاد النسائي في أوائل مايو ١٩٤٣ بصفة غير رسمية ، كما منحها وسام الكمال(٣) . أيضاً كان لنبوية موسى نشاطها المعادي للوفد والمؤيد للملك(٤) ، وقد وضح دور صفية زغلول في هذا الصدد ، ومن ثم فاستخدام فاروق للمعارضة مكنه من النكاية بالوزارة الوفدية وحقق مسعاه في إقالتها ، وما أن أشرفت الحرب على النهاية حتى أحكم رقابته على الساحة السياسية بعد أن آمن إيماناً كاملاً بأن زعماء الأحزاب ـ ما عدا الوفد ـ أصبحوا في متناول يده يحركهم وفقاً لمشيئته وإرادته ليحقق طموحاته .

وبعودة الوزارة الوفدية عام ١٩٥٠ ، تغيرت ظروف المعارضة وانقلبت سياسة التعاون مع القصر إلى اتجاه مناوىء له ، فقد كانت المصلحة المشتركة التي جمعت الطرفين هي عداء الوفد ، ولما عقد الملك المهادنة معه تحول المسار ، وأصبح على المعارضة أن تواجه الحكومة من ناحية والملك من ناحية أخرى خاصة بعد ازدياد نقمتها عليه نظراً لفقدانها رضاه عنها ، بالإضافة الى تصرفاته الفاضحة التي أثارت نقد الجميع . وكانت مراسيم ١٧ يونيو أول

---

(١) Ibid, 35533, J 1969 - 2, 16, Lampson - Eden, Cairo, April 25,1943.

(٢) Ibid.

(٣) آخر ساعة المصورة، عدد ٣٩٦، في ٣ مايو ١٩٤٢، ص ١١، محسن محمد : تاريخ للبيع ، ص ٩٣.

(٤) روز اليوسف، عدد ٨٥٤ في ٢٦ أكتوبر ١٩٤٤ .

عمل إيجابي للمعارضة ، فقد اجتمع زعماؤها وأذاعوا في ٢٣ يونيو بياناً اعتبروا فيه صدورها عدواناً على الدستور[1] . وفي هذا الصيف سافر فاروق في رحلة اصطياف لأوروبا ، وكانت درجة الفساد التي وصل إليها هو وحاشيته قد بلغت ذروتها في الوقت الذي سهلت له الحكومة سبلها ، وهنا رأى بعض أعضاء المعارضة أن تقدم النصيحة للملك كما فعل لورد بلدوين مع الملك ادوارد ، وانتهى رأي المعارضة سواء زعماء الأحزاب أو المستقلين إلى كتابة عريضة له تكون بمثابة إنذار ينبهه إلى الخطر المحدق به ، وتطالبه بضرورة تطهير حاشيته وتحمله المسئولية[2] . وتوالت الاجتماعات التي عقدت لوضع نص العريضة .

تبدأ العريضة بالعودة إلى الوراء لتذكر فاروقاً ببداية عهده وكم لاقى من تقدير الشعب وولائه ووفائه ، وتنتقل إلى المرحلة الدقيقة التي تمر بها مصر وتبين مضار الحاشية التي أساءت النصح والتصرف وحامت حول بعضها الشكوك والشبهات ، وتعرج على الاستهتار بالدستور والمجلس النيابي وتشير إلى مراسيم ١٧ يونيو ، وتردد أنباء المساوىء في الداخل والخارج وانهيار سمعة مصر التي أصبحت مادة للصحافة العالمية ، وتنتقد ضعف الحكومة واعتمادها على دعوى التوجهات الملكية بما يتنافى مع روح الدستور حيث أن الملك يملك ولا يحكم ، ثم تخاطب العريضة فاروقاً بأن أصحابها رأوا ضرورة مصارحته بتلك الحقائق ، وأن احتمال الشعب مهما يطل فهو لا بد منته إلى حد ، وتحذر من قيام فتنة تعرض البلاد للمخاطر وتنشر فيها المذاهب الهدامة ـ تعني الشيوعية ـ وأخيراً تطالب بتصحيح الأوضاع الدستورية تصحيحاً شاملاً وعاجلاً ، فتعالج المساوىء على أساس احترام الدستور وطهارة الحكم وسيادة القانون واستبعاد من أساءوا إلى البلاد وسمعتها ، وأن سبيل اطمئنان أية أمة

---

(١) حسن يوسف : المرجع المذكور ، ص ٢٥١ .

(٢) F.O.Op.Cit,80459, JE 11998 -.8,Stevenson- F.O, Cairo,Oct.6, 1950, No 707.

لحاضرها ومستقبلها استقامة حكمها .. ووقع على العريضة ستة عشر شخصاً ، رؤساء الأحزاب الأربعة بالإضافة إلى أعضاء منها وبعض المستقلين[١] . ومضى التفكير في كيفية تقديمها ، هل تسلم إلىٰ كبير الامناء ؟ وإذا رفض هل تنشر في الصحافة ؟ وإذا عارضت الحكومة ، إذن يكون الحل توزيع نسخها في الشوارع[٢] . وأخيراً استقر الرأي وتقرر إرسالها في اليوم السابق لعودة الملك ـ ١٨ اكتوبر ـ وتوجه ثلاثة من الموقعين عليها إلى قصر عابدين فلم يجدوا أحداً حيث رجاله بالاسكندرية ، فأرسلوها بالبريد الموصى عليه إلى رئيس الديوان بالنيابة بقصر رأس التين ، في الوقت الذي بعثوا بها للصحف لنشرها وسلموها لوكالات الأنباء الخارجية لإذاعتها[٣] . وكان في ذلك إجراء عنيف وتحد صارخ للملك .

وفور عودة فاروق ، عرض حسن يوسف العريضة عليه ، فاعتبرها عيباً في الذات الملكية فأمنه على رأيه وأعلمه بأنه سيتصل برئيس الوزراء لاتخاذ الإجراءات اللازمة[٤] . وصودرت الصحف التي نشرت العريضة ، وصدر أمر وزارة الداخلية بعدم النشر ، وتم القبض على الذين تولوا توزيعها[٥] . لكن بحصول رويتر عليها نشرتها التيمز ، كما اذاعتها الإذاعة البريطانية[٦] . وثارت ثائرة الملك ووصف هذا العمل بأنه وقاحة ، واستقبل النحاس في ٢٠ أكتوبر وطالبه بوقف المعارضة ضده وسرعة التحرك ، فبين رئيس الوزراء أن الحكومة لا ترى أنه من الخير إقامة الدعوى على موقعي العريضة ـ على اعتبار أنها عيب

---

(١) Ibid, 80349, JE 1016 - 56, Stevenson - F.O, Cairo, Oct. 18, 1950, No 720.

(٢) Ibid,

(٣) Ibid, JE 1016 - 6, Stevenson - Bevin, Alex.Oct. 25, 1950, No 452.

(٤) حسن يوسف: المرجع المذكور، ص ٢٥٣ .

(٥) محمد حسين هيكل: المرجع المذكور ، جـ ٢ ، ص ٣٠٤ ، جـ ٣، ص ص ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

(٦) F.O. Op. Cit .

في الذات الملكية ـ ويكتفي بإصدار بيان رد عليها ، فوافقه على ذلك[1] . وفي اليوم التالي نشر البيان الذي أشار فيه النحاس الى أن العريضة جانبها التوفيق والصواب في الشكل والموضوع ، فبالنسبة للشكل ، بعد أن تعرض لملابسات تقديمها بين أنها قدمت على ورق وبخط غير لائقين بما يرفع بأسمى مقام في البلاد ، أما عن الموضوع فأوضح احتواءها على كلام معاد لا يستند على أساس من الصحة أو الواقع ، وفند المسائل التي تناولتها ورد عليها وفقاً لرؤيته وأشار إلى الرغبة الملكية في أن تسير تحقيقات الجيش في مجراها الطبيعي[2] . وكان من المتناقض أن يمنع نشر العريضة ويتولى النحاس الرد عليها . واجتمع زعماء المعارضة في ٢٢ اكتوبر وطالبوا بنشرها ، واتخذوا عدة قرارات منها تأليف لجنة لإعداد بيان رداً على بيان رئيس الحكومة ، والمطالبة بما يستتبعه النطق الملكي من ضمانات للتحقيق ، وإعادة الموقف الدستوري في البلاد لما قبل مراسيم ١٧ يونيو ، وكفالة حرية الرأي في مجلس الشيوخ ، وضمان حرية الصحافة[3] .

ولم يهدىء تصرف الحكومة من روع فاروق الذي فاض به الغضب على المعارضة ، وقرر عدم التعامل معها ، هذا في الوقت الذي قررت هي الأخرى تجنب المشاركة في الاحتفالات الملكية عن قصد ، وبذلك فقدت مكانتها تماماً لدى الملك وقطعت على نفسها خط الرجعة الى السلطة ، وقد نصح جلاد فاروقاً بأن يملأ الفجوة التي خلفتها المعارضة بإنشاء مجلس خاص من الرجال البارزين ـ أساتذة الجامعة ، شيخ الأزهر ، رئيس محكمة الاستئناف ، الرسميين السابقين ، وزير العدل ، وإمكانية إنضمام رئيس الوزراء ـ يقوم

---

(١) Ibid, 80344, JE 1013-42, Stevenson - F.O, Cairo, 27, 1950, No 183. حسن يوسف: المرجع المذكور، ص ٢٥٥ .

(٢) الأهرام ، عدد ٢٣٣٦٤ في ٢٢ أكتوبر ١٩٥٠، ص ١ .

(٣) نفس المصدر، عدد ٢٣٣٦٥ في ٢٣ اكتوبر ١٩٥٠، ص ١ .

الملك باستدعائه عند حدوث الأزمات الخطيرة[1] . ومع أنه لم يؤخذ بذلك ، لكن كان معناه بالنسبة للملك أن المعارضة قد انتهت . واجمع المعاصرون على أن فاروقاً احتفظ بورقة دون فيها اسم الموقعين على العريضة خوفاً من أن تنازعه يوماً فكرة التسامح معهم[2] . ويصف السفير البريطاني لحكومته في آخر فبراير ١٩٥١ تلك الحالة النفسية والعصبية التي يعاني منها الملك وأنه لا يزال يتذكر الإهانة التي سببتها له المعارضة ، وأنه يتوقع أن القدر يخبىء له مفاجآت كبيرة ، ثم يعلق ستيفنسون بأنه لأول مرة في حياة فاروق يترك كلية وحيداً في مواجهة الوفد[3] . وكانت علاقته به قد انتابها الفتور ومع ذلك لم يتراخ لحظة ويترك لنفسه حتى التفكير في أية محاولة للمبادرة بإعادة المعارضة لحظيرته مرة أخرى ، وإنما ازداد حنقاً عليها وترسبت في أعماقه عقدته منها ، وعارض دخول أي من الموقعين على العريضة الوزارة ، فعندما رشح الهلالي في وزارته الأولى طه السباعي لوزارة الشئون البلدية والقروية رفض تماماً[4] . وحرمت عليهم الدعوة في المناسبات ، وحينما أعدت كشوف المدعويين للاحتفال بميلاد ولي العهد ، صدرت أوامره إلى التشريفات بأن لا توجه الدعوة إلى أحدهم ، ولم تجد محاولات حافظ عفيفي وحسن يوسف في جعله يصفح عنهم إذ كانا يؤمنان بأنه في حاجة إليهم وأن الظروف قد تلجئه لهم[5] . وذلك رغم الموقف المتدهور الذي كان يعيش فيه خاصة بعد حريق القاهرة ، وكما

---

(١) F.O.Op.Cit, 90115, JE 10110, - 7, British Embassy - F.O, Cairo, Feb. 23, 1951.

(٢) محمد حسين هيكل: المرجع المذكور، جـ ٢ ، ص ٣٠٤، حسن يوسف: المرجع االمذكور، ص ٢٥٦ ، حافظ محمود: المرجع المذكور، ص ١٧٢ .

(٣) F.O.Op.Cit, 90110, JE 1016 - 2, Stevenson - Bevin, Cairo, Feb. 28, 1951.

(٤) حسن يوسف : المرجع المذكور ، ص ٢٥٧ ، أخبار اليوم، عدد ٤٠٤ في ٢ اغسطس ١٩٥٢، ص ٩.

(٥) حسن يوسف: المرجع المذكور، ص ٢٥٧ ، محمد حسين هيكل: المرجع المذكور، جـ ٢، ص ٣١٠.

تبين كان الوحيد الذي استثنى من هذا الوضع رئيس الحزب الوطني .

وفي الواقع فإنه بالرغم من أهمية هذه الخطوة الجريئة والشجاعة التي أقدمت عليها المعارضة وتحسب لها ، إلا أنها كانت ضعيفة واهنة لا تستند على خلفية مدعمة ، وهذا ما كان يشعر به المصريون ، فيذكر السفير البريطاني للندن بأن ذلك العمل لم يطفىء النار ، وأن نظرة الشعب لأصحابه تنطوي على أنهم غير قادرين على إنقاذ البلاد من الغرق ، ومن ثم فإنهم في حاجة إلى إعداد تخطيط يدار بعناية ، يستعد له بمدافع ذات أعيرة كبيرة ، وأن قمة العزم يجب أن تترجم عملياً ، وهذا ما ينقص المعارضة التي تحتاج لتلك الأساسيات[1] . كما يوضع في الاعتبار تلك الانقسامات التي جعلت من المستحيل وجود وحدة مترابطة بين أفرادها ، وذلك أمر طبيعي للاختلافات الحزبية ، وقد حاولت بعض الأحزاب تقوية نفسها عن طريق جذب صداقة من خارج الحزب ولكنها فشلت[2] . وبالتالي فلم تسفر المحاولات عن أية نتيجة تمكن المعارضة من توحيد صفوفها للوقوف أمام فاروق وقفة قوية ، وقد كان على دراية تامة بأهوائها ومصالحها وبأنها لن تقوى على مزيد من العمل المضاد . هذا بالإضافة الى أن ثورية التغيير لم تكن من سماتها نظراً للشريحة الاجتماعية التي ينتمي إليها أفرادها ، وعليه تأصل فيها الطابع المحافظ ، ومع هذا جرت بعض التحركات الإيجابية بشأن توجيه النقد بما يمس التصرفات الملكية ، لكنها نبعت من منطلق نشاط أحزاب الأقلية منفردة ، وعندما رئي توحيدها تضاربت وجهات النظر ، فقد حدث أن دعا نجيب اسكندر في أوائل ديسمبر ١٩٥٠ رجال المعارضة لتبادل الاقتراحات ، فاقترح عبد السلام الشاذلي أن تلتمس المعارضة مقابلة الملك وتشرح له بالتفصيل ما وصلت إليه الحالة العامة من سوء والظروف الدقيقة الخطرة التي تجتازها البلاد ، ولكن

---

(١) F.O. Op. Cit, 80349, JE 1016 - 60, Stevenson - Bevin, Alex. Oct. 25, 1950, No 452.

(٢) Ibid, 80344, JE 1013, 44, Stevenson - F.O, Cairo, Nov. 10, 1950.

هيكل فند الاقتراح واقنع الحاضرين بصرف النظر عنه ، فتقدم عبد السلام الشاذلي باقتراح ثان يتمثل في كتابة عريضة أخرى ترفع للملك وتتضمن المسائل التي احتواها الاقتراح الأول ، فعارضه مصطفى مرعي ، ومن ثم لم يؤخذ به ، فطرح أحمد عبد الغفار اقتراحاً ثالثاً بأن يقوم رجال المعارضة بجولة في الأقاليم لإيقاظ الرأي العام وإطلاعه على ما يدور حوله من شئونه الداخلية والخارجية ، وتكون البداية بالمنوفية ، فعارض كل من إبراهيم عبد الهادي ومكرم عبيد ، وبالتالي أسقط الاقتراح ، وأخيراً وافق المجتمعون على تنظيم المعارضة في مجلس الشيوخ[1] .

والحقيقة أنه لم يكن هناك خط ثابت ، فرغم القرار الأخير للمعارضة ، نجدها تقاطع انتخابات مجلس الشيوخ وتبحث مرة أخرى عن كيفية التعبير عن مهاجمة القصر والحكومة ، فلا يسجل أصحابها أسماءهم في سجل التشريفات في المناسبات ، وتراودهم مسألة تقديم عريضة أخرى إلى الملك ضد فساد حاشيته[2] . ويتمسك فاروق بموقفه ، وعندما وجهت الدعوات لعقد قرانه لم تحظ المعارضة بها ، أيضاً لم توجه إلى أعضاء الشيوخ الذين نزلت عليهم لعنته مما حدا بعبد السلام الشاذلي بتقديم سؤال بالمجلس عن السبب في معاقبتهم ، فحجز رئيس المجلس السؤال ، وهنا طرحت اللواء الجديد الإجابة عليه ، واعتبرت أن ما حدث لم يكن خطأ وطنياً ولا قانونياً ولا نقصاً في الولاء للملك[3] . وفي الواقع فإن التخبط الذي عاشه فاروق كان من الممكن أن تستثمره المعارضة جيداً ، لكن ظروفها أنهكتها ، وعليه فقدت دورها الفعال ما عدا بعض الصحف الحزبية التي تمكنت من شن حملاتها على الملك ، وبذلك يمكن القول أن الطرفين عانى كل منهما وكانا في مرحلة الرمق الأخير .

---

(١) روز اليوسف ، عدد ١١٧٣ في ديسمبر ١٩٥٠ ، ص ٧ .

(٢) F.O. Op. Cit, 90108, JE 1013 - 16, Stevenson - F.O, Cairo, April 27, 1951, No 52.

(٣) اللواء الجديد ، عدد ٤ في ٨ مايو ١٩٥١ .

أما عن المعارضة الصحفية ، فقد أقلقت مضاجع فاروق ، فبجوار الصحافة الحزبية والصحافة الإيديولوجية وجدت صحف وجهت ضرباتها للملك ، وأسهمت مجلة روز اليوسف بدورها بعد تحويلها عن مسارها التسابق الذي حمل طابع التعاطف مع فاروق ، وأسفرت عن عدائها منذ منتصف عام ١٩٥٠ ، حقيقة أنه قبل هذا التاريخ تعرضت لانتقاده ، وتم ذلك بصورة مستترة حيث جاء في إطار الحديث عن لويس الرابع عشر وعشيقاته(١) . لكن مع إثارة إحسان عبد القدوس مسألة الأسلحة الفاسدة انكشف الستار عن الانتقاد ، فأشار إلى كابري والشخصيات الكبيرة التي تقصدها للتمتع على حساب شهداء حرب فلسطين وعلى حساب الشعب المصري الذي ابتزت أمواله باسم العروبة والشهامة ، وناشد وزير الحربية أن يراجع حسابات جميع الضباط والمتعهدين في البنوك المحلية والأجنبية(٢) . ووالى كتاباته في هذا الصدد ، فانتشرت وأصبحت على كل لسان مما دعا الوزير إلى إبلاغ النائب العام ، ودخل تحت الاتهام أقرب المقربين لفاروق ، وعليه احتل مكاناً في الصورة ، وكان من نتيجة ذلك تضاعف حنقه على إحسان عبد القدوس .

واحتجت روز اليوسف على قانون حظر نشر أخبار القصر ، وامتنعت عن النشر إلا ما يرسل إليها من هذه الانباء بصفة رسمية ، وكانت قد عارضت هذا القانون قبل صدوره واعتبرته سابقة خطيرة ستعقبها قوانين مماثلة ، وهو ما جدث فعلاً بإصدار قانون حظر نشر أنباء الجيش ، وطلبت من نقابة الصحفيين التدخل لمنع إصدار هذا القانون ، وطلبت من النقيب تنظيم إضراب عام بين الصحف إلى أن تسترد السلطة التنفيذية ثقتها في الصحفيين، وفشل النقيب في ذلك(٣) . وراح رئيس التحرير يهاجم الملك في سلسلة المقالات التي كتبها

---

(١) روز اليوسف، عدد ١٠٢٢ في ٧ يناير ١٩٤٨، ص ٢٦ .

(٢) نفس المصدر، عدد ١١٤٧ في ٦ يونيو ١٩٥٠، ص ٥، عدد ١١٤٨ في ١٣ يونيو ١٩٥٠، ص ص ٣ - ٥ .

(٣) نفس المصدر، عدد ١٢٠١ في ١٩ يونيو ١٩٥١، ص ٦ .

بعنوان « من المسئول عن حكم مصر ؟ » فبين أن الديمقراطية في مصر معناها أن يكون لطبقة كل الحقوق وأن تحرم طبقة أخرى من كل الحقوق ، وأن الدستور في مصر هو دستور مكتوب لكنه لا يحترم حيث يكيف وفق المصلحة ، وأن المجرمين في مصر طبقات طبقة تخضع للقانون وأخرى أقوى من القانون ، فاللص الذي يسرق رغيفاً أو بضعة جنيهات يطبق عليه القانون ، واللص الذي يسرق مليون جنيه يعيش في حمى القانون ، ولم يكن إحسان عبد القدوس قد انتهى من المقالات حتى استدعاه رئيس نيابة الصحافة للتحقيق معه[1] . واستمراراً في الحملة كتب عن « حقوق الشعب وسلطات الملك » واستعرض عطاءات الدستور للملك وركز على اعتباره المثل الأعلى للشعب[2] . وهدف بذلك أن يكون قدوة حسنة وهذا عكس الواقع ، واحتذى بانجلترا كدولة ديموقراطية ، وبين كيف تثور الصحافة عندما تحس بأن الملك تعدى حدود سلطاته الدستورية[3] .

وشاركت فاطمة اليوسف في هذا المضمار ، فكتبت عقب تعيين الملك لحافظ عفيفي رئيساً للديوان دون علم رئيس الوزراء مقالاً بعنوان « دروس في الدستور » لتعطي المثل لحدود السلطة الملكية ، فتشير إلى أن جلادستون رئيس الوزراء البريطاني طلب من الملكة فيكتوريا تغيير الوصيفة الخاصة بها لأنها بحكم صلتها تطلع على أدق أسرار الأمبراطورية ويجب أن تكون محل ثقة الوزارة ، وانصاعت الملكة ونفذت الأمر[4] . والهدف واضح قصدت به الحاشية الملكية . وقامت روز اليوسف بدورها في الحملة الصحفية التي هاجمت التشريعات الصحفية الثلاثة ، التي أراد فاروق ذبح الصحافة بها ،

---

(١) نفس المصدر، ١١٥٤ في ٢٥ يوليو ١٩٥٠، ص ٣، عدد ١١٥٦ في ٧ أغسطس ١٩٥٠، ص ٧.

(٢) نفس المصدر، عدد ١١٦٥ في ١٠ أكتوبر ١٩٥٠، ص ٣.

(٣) نفس المصدر، عدد ١٢٠٨، في ٦ أغسطس ١٩٥١، ص ٣.

(٤) نفس المصدر، ١٢٢٩ في ٣١ ديسمبر ١٩٥١، ص ٦.

وواصلت المنهج ، فالمقال الذي يحمل عنوان « كن ملكاً يا جورج » يعطي للملك صورة لنهاية الحكام الظالمين بما يستشف منه انتظارها لمصير يلقاه مثلهم ، فيستعرض ما حاق بفرعون الطاغية ويبين أنه بالرغم من ذلك فالفراعنة لا يتعظون ، ويتمنى أن يقرأ المسئولون في مصر التاريخ ليروا أن وراء كل ثورة ركام هائل من القوانين الظالمة ، ويأتي بقصة أم الملك جورج الثالث البريطاني التي صرخت في أذن ابنها بأن يكون ملكاً ، فأصدر القوانين الباغية وتحدى الثوار في بعض الولايات الأمريكية ، فأطلقوا ثورتهم وقامت حرب الاستقلال ، ويعلق المقال « ومن الحكام من لا يجد بجواره أما تصيح به . . . ولكن غروره يقوم مقام هذه الأم الغائبة ، فيضله ويغريه ويمعن في استهتاره بحقوق الشعب وإرادته وسلطانه ، إلا أن مصارع السوء لفي انتظار هذا اللون العابث الضال من الحاكمين ، وهم حين يذهبون لن تبكي عليهم السماء ، والجولة الأخيرة من نصيب الحرية دائماً »[١] .

ويكتب إحسان عبد القدوس ليطعن الملكية ، ففي مقاله « من هو الزعيم المنتظر ؟ » يظهر حالة السخط التي يعانيها الشعب وما يصاحبها من اليأس ، وأنه لا يملك حيالها إلا أن يرفع ذراعيه إلى الله طالباً الغوث والرحمة ، ويسوق الكاتب أمثلة الثورات الاستقلالية والإصلاحية في الهند وأندونسيا وفرنسا وروسيا ويبين أن الذي قادها فريق معدود من المتعلمين[٢] . وتعود المجلة وتطالب بالتحرك حيث تقول « إننا لا نطلب من العبيد أن يثوروا ، ولكن يكفي أن يتململوا تحت ضربات السياط حتى يثبتوا أنهم بشر أحياء يحسون بكرامتهم بل بمصالحهم وحقوقهم »[٣] . فكان هذا الاتجاه الثوري والحث عليه هو قمة التحدي العلني لفاروق ، واستمر على وتيرته ، وعندما تولى الهلالي وزارته

---

(١) نفس المصدر، عدد ١٢١٤ في ١٧ سبتمبر ١٩٥١، ص ٥.
(٢) نفس المصدر، عدد ١١٦٠ في ٥ سبتمبر ١٩٥٠، ص ٤.
(٣) نفس المصدر، عدد ١٢٠١ في ١٩ يونيو ١٩٥٠، ص ٦.

الأولى وأعلن شعار التطهير شجعته روز اليوسف واعتبرته روبسبير[1] . وناشده إحسان عبد القدوس « يجب ألا نتيح للجبابرة الفرصة كي يلبسوا مسوح الرهبان الوطنيين وملائكة الحكم ، يجب أن نكون أقوى من أن نضطهد ، وأقوى من أن نخاف ، وأقوى من أن نضع في أيدينا سلاحاً نحرمه على خصومنا ، وأقوى من أن نكون طغاة »[2] . والمقصود بيّن ، فسياسة التطهير كانت لا بد أن تمس القصر.

وشغلت حياة فاروق الشخصية حيزاً واسعاً على صفحات روز اليوسف ، فهي تتبع جولاته في مصايف أوربا ، فتنشر أخبار دوفيل والمخازي التي تكتنفها من الأفلام العارية الى لباس البحر المغزول من شعر النساء[3] . ولم تأت بالإشارة للملك ولكن واضح للجميع أن هذا المصيف هو المحبب له ، وبناء على رسالتها من باريس تنشر صورة الراقصة سامية جمال ـ التي سافرت خصيصاً بناء على الرغبة الملكية ـ وتطلق عليها اسم راقصة مصر الرسمية وتبين أنها استعارته من الصحف الفرنسية ، وتحكي عن الحفلات والسهرات والصخب وتصور الأوضاع تماماً دون ذكر لاسم فاروق حيث تركت للناس استنتاجه[4] . وتتكلم عن الشعب الساخط لأنه ليس من بين أفراده من يملك الآلاف من الأفدنة ، وأنه يقرأ في الصحف وصفاً مثيراً لحياة تثير خياله[5] ، وكان القصد حياة البذخ واللهو التي يعيشها الملك . واستعملت المجلة في رسوماتها الهزلية رموزاً كناية عنه أصبحت معروفة ، فالغول الذي أسمته الفساد والحذاء الضخم إنما يشيران من وراء حجاب إليه[6] . وتتعرض

---

(١) نفس المصدر، عدد ١٢٣٩ في ١٠ مارس ١٩٥٢ ، ص ٦ .
(٢) نفس المصدر، عدد ١٢٤١ في ٢٤ مارس ١٩٥٢، ص ٣.
(٣) نفس المصدر، عدد ١١٥٨ في ٢٢ أغسطس ١٩٥٠، ص ١٦ .
(٤) نفس المصدر ، عدد ١١٦١ في ١٢ سبتمبر ١٩٥٠ ، ص ٢٠ .
(٥) نفس المصدر، عدد ١١٥٨ في ٢٢ أغسطس ١٩٥٠، ص ٤ .
(٦) أحمد بهاء الدين : المرجع المذكور، ص ١٠٣ .

للقمار بهدف الهجوم عليه ، فتذكر أن بوليس الآداب يشكو من أن النوادي الخاصة بالقمار وعلى رأسها نادي السيارات ونادي الاسكرابيه لا تدفع الضريبة الحكومية المفروضة على ألعاب القمار رغم أنها خففت[1] ومعروف أن هذين الناديين يرتادهما فاروق ويمارس فيهما هوايته ، كما تنشر من مراسلها في مونت كارلو - حيث كان الملك يقضي رحلة شهر العسل - عن المنتج السينمائي صاحب لقب « قيصر السينما » ولقائه بشخصية مصرية كبيرة في كازينو « بالم بتش » ولعبهما القمار سبع ساعات متواصلة ، خسرت فيها تلك الشخصية عدة ملايين من الفرنكات قدرتها بعض الصحف بمبلغ مائة ألف دولار[2] . ولم يكن يخفى على أحد صاحب الشخصية. وبجوار القمار، كانت التلميحات على الفتيات الجميلات وأيضاً البذخ وصرف الأموال بغير حساب والتبرعات التي قدمت لفقراء فرنسا[3] .

ودفع ذلك إحسان عبد القدوس إلى القول بأن الصحافة الانجليزية تحاسب ولية العهد على ما تنفقه من مال خارج الدولة ، وتلوم زوجها لأنه اشترى سيارة رولز رويس وتسأله من أين لك هذا ؟[4] ثم يصوب سهمه تجاه فاروق عقب تسعة أيام من عودته من رحلته « انتهى الصيف وعاد الغائبون من مصايف أوروبا بعد أن تركوا فيها قطرات من دم مصر ، الدم المسفوك من عروق الفلاح ومن صدر العامل ومن وجه كل مصري كانت له كرامة فاستبيحت . . . . والذين كانوا في أوروبا علموا وسمعوا أنه ليست سمعة كبرائنا وحدها هي التي تلوثت ولطخت بالطين ، وليست صور سادتنا وحكامنا هي وحدها مسخت لتثير من حولها الضحك والهزؤ والسخرية ، سواء في الصحف أو على المسارح أو في المراقص والكباريهات ، وإنما هي أولاً سمعة الشعب

---

(١) روز اليوسف، عدد ١١٨٩ في ٢٧ مارس ١٩٥١، ص ١١ .
(٢) نفس المصدر، عدد ١٢١١ في ٢٨ أغسطس ١٩٥١، ص ٨.
(٣) نفس المصدر، عدد ١٢١٢ في ٤ سبتمبر ١٩٥١، ص ٦ .
(٤) نفس المصدر، عدد ١٢٠٨ في ٦ أغسطس ١٩٥١، ص ٣ .

التي أصابها السوء وأصابتها الرذيلة ومرغت في التراب . . . إن كل جارسون في إيطاليا يعلم أن هذه الكروش الفخمة الضخمة التي تجوب شوارع باريس والريفيرا ومدن المياه المعدنية إنما انتفخت بدم المصريين ، ويعلم أيضاً أن المصريين راضون مستسلمون لمصاصي الدماء وإلا لما سكتوا »[1] . وكان في ذلك إعلان مباشر وصريح ومرير موجه لفاروق ، في الوقت الذي حمل فيه نداء الإثارة وعدم الاستسلام لما وصل إليه الحال . وبذلك يتضح أن روز اليوسف مثلت صرحاً عالياً حاربت من فوقه الملك الذي لم يقدر بكل ما أوتى من قوة وطغيان واستبداد الانتصار في تلك الحرب .

وسرت عدوى انتقاد فاروق إلى صحيفة أخبار اليوم مع عام ١٩٥٠ ـ رغم العلاقة الخاصة التي ربطتها بالقصر ـ ولكن بقدر ، فلم تسفر فيه مثلما فعل غيرها ، ومع هذا صب الملك غضبه عليها حتى إنه رفض طلب كبير الأمناء إرسال مندوب ملكي للتعزية في أمين يوسف والد مصطفى وعلي أمين ، وجاء ذلك بناء على المقالة التي كتبها الأول بعنوان « زفت وقطران » وما استشف منها بأنها تعليق على الرحلة الملكية إلى أوربا والسمعة السيئة التي سببتها حيث قال إن الدعاية الوحيدة التي نالتها مصر في الخارج هي الدعاية لرقص البطن ، وأن صورة سامية جمال في هذه الحركة تملأ صحف العالم ، وإذا قيل إن ما ينشر دعاية صهيونية وكان ذلك صحيحاً ، « فلا بد أن اليهود أصبحوا اليوم مسيطرين على كل شيء في أوربا حتىّ على أفواه الحلاقين وجرسونات المطاعم وكمسارية المترو ، إن سمعتنا في الخارج زفت وقطران »[2] . وعلى صفحات الصحيفة يكتب محمد التابعي عن مونت كارلو باعتبارها دولة القمار التي تحرم على رعاياها لعبه[3] . وكان فاروق يقضي لياليه فيها ليمارس لعبته

---

(١) نفس المصدر، عدد ١٢١٥ في ٢٤ سبتمبر ١٩٥١، ص ٣.

(٢) أخبار اليوم، عدد ٤١٦ في ٢٥ أكتوبر ١٩٥٢، ص ١، عدد ٤١٧ في أول نوفمبر ١٩٥٢، ص ٥، صورة للمقال الذي نشر في ٢ سبتمبر ١٩٥٠.

(٣) نفس المصدر، عدد ٣٠٩، في ٨ أكتوبر ١٩٥٠، ص ١٢.

المفضلة ، وحبذت أخبار اليوم أيضاً ما أقدم عليه زعماء المعارضة بشأن العريضة ووصفتها بأنها « ليست عريضة إنما هي قرار باسم الشعب ، وينتظر أن يكون أقوى قرار سياسي أصدرته الأحزاب منذ قيام الدستور »[١] . وكان علي أمين قد كتب ـ بأسلوب مستتر ـ ونبه إلى ضرورة أن تقوم المعارضة بدورها « إن مصرَ اليوم في حاجة الى رجل يستطيع أن يقول لا . نريد رجلاً يقول لا بأدب وتواضع ، وبهذين الحرفين الصغيرين تستطيع مصر أن تتقدم عدة سنوات إلى الأمام ، ويستطيع بعض العبيد أن يصبحوا أسياداً . . . أسياداً يدخلون التاريخ من الباب الكبير لا من سلم الخدامين »[٢] .

وتتكلم الصحيفة عن الفساد ، وتأتي بالحوار الذي ينتهي إلى أنه متفش بين الكبار[٣] ، حقيقة أنها ركزت على النيل من الحكومة ، لكنها كانت من الذكاء بحيث لمحت بين الحين والآخر أن الملك يدخل تحت هؤلاء الكبار ، وعقب قيام المظاهرات التي بدأت في ١٦ يناير ١٩٥٢ ، تعاطفت معها فسطرت في « حكمة اليوم » قولها « لا تلوموا الشباب الذي امتلأت نفسه بالمرارة والشك والغليان ، فالذنب ذنب الكبار الذين لم يحولوا المرارة إلى قناعة والشك إلى إيمان والغليان إلى قوة دافعة للإصلاح »[٤] . وتشير إلى اللصوص الكبار الذين يعاقبون عادة اللصوص الصغار[٥] . وبمناسبة المخصصات الملكية تورد الضجة التي قامت في مجلس العموم البريطاني حول مرتب الأميرة مرجريت ابنة الملكة واعتراض تشرشل[٦] . وفي ذلك تنويه الى ما يغترفه فاروق بغير وجه حق . وتنقل ما نشرته مجلة تايم الأمريكية من أن

---

(١) نفس المصدر، عدد ٣١٠ في ١٤ أكتوبر ١٩٥٠، ص ١ .

(٢) نفس المصدر، عدد ٣٠٣ في ٢٦ أغسطس ١٩٥٠ ، ص ٦ .

(٣) نفس المصدر، عدد ٣٢٣ في ١٣ يناير ١٩٥١، ص ١ .

(٤) نفس المصدر، عدد ٣٧٦ في ١٩ يناير ١٩٥٢ ، ص ١ .

(٥) نفس المصدر، عدد ٣٥٣ في ١١ أغسطس ١٩٥١، ص ١ .

(٦) نفس المصدر ، عدد ٣٥٠ في ٢١ يوليو ١٩٥١ ، ص ٩ .

الملك يمكنه القضاء على السخط في ليلة واحدة لو قاد الإصلاح بنفسه ، وتبين كيف أن الوفديين كانوا قبل تولي الحكم معارضين مخلصين ، فأصبحوا بعد توليه خدماً مطيعين ، وتسترجع الماضي من حيث ما كان يحمله الشعب من حب لفاروق عندما تولى الحكم وتسرد تحركاته التي كان يشعر فيها الناس بقربه منهم[1] . والهدف إجراء عملية موازنة بين ما كان عليه وما أصبح فيه ، وأنه أساس البلاء الذي حل بالبلاد وإذا غير منهجه فستكون النتيجة إيجابية . ومضى مصطفى أمين يسلك طريق الغمز واللمز ، فيصدر عن دار أخبار اليوم كتيب بعنوان « عمالقة وأقزام » ويخصص لفاروق مساحة منه تحت اسم « الخطاف » ، حيث حلل النوازع التي سيطرت على شخصيته الخاصة بحب امتلاك الغير وخطفه لكل شيء ، ولم يكن أحد يغفل تلك الشخصية ، واتصل سكرتير فاروق الخاص بالكاتب وطلب منه مجموعة كتاب اليوم بناء على طلب الملكة ، وجاء إليه محمد حسن لينقل رغبة مولاه في معرفة الشخصية ، فأجابه بأنه سيكتب حل جميع الألغاز التي يحملها الكتيب ويرسلها للقصر ، وصرحت له الحاشية بمعرفتها للشخصية[2] .

واتبعت مجلة آخر ساعة طريق أخبار اليوم ، فكتب فيها علي أمين عن سياسة لعب القمار ، هادفاً تجريح فاروق فيسجل قلمه « لسنا من هيئة كبار العلماء حتى نطالب بالكف عن لعب القمار ، فهذه مهمة شيخ الأزهر ، وليست مهمتنا أن نثبت للمقامر أنه سيخسر ماله ثم يخسر صحته ثم يخسر اسمه ، فهذه هي مهمة الزمن »[3] . وما كاد الملك يقرأ ذلك حتى ثار وغضب[4] . كذلك

---

(١) نفس المصدر، عدد ٣٥٨ في ١٥ سبتمبر ١٩٥١، ص ٥ .

(٢) مصطفى أمين : المرجع المذكور، ص ١٧١ ، أخبار اليوم، عدد ٤٠٥ في ٩ أغسطس ١٩٥٢ ، ص ١ .

(٣) آخر ساعة ، عدد ٨٢٩ في ١٣ سبتمبر ١٩٥٠، ص ٣ .

(٤) أخبار اليوم، عدد ٤١٦ في ٢٥ أكتوبر ١٩٥٢، ص ١ .

تقوم المجلة بتحقيق صحفي عن دوفيل - أثناء وجود فاروق بها - وتشير إلى أن ملايين مصر ترقص فيها وتأتي بالصور الإيضاحية وتسرد أسماء لكبار المصريين الذين يرتادون دور لهوها[1] . ومعروف أنه في معظم الأحيان هم في صحبة فاروق . ويكتب مصطفى أمين ليدافع عن شيخ الأزهر الذي أقيل نتيجة تصريحه « تقتير هنا وإسراف هناك » ويبين أنه لم يكفر ولم يشرك بالله ولم يخطىء في البخاري ، ويتعجب للجريمة التي ارتكبها وكيف استحقت العقاب السريع ويستفسر عما كان يجري لو أن شيخ الأزهر تكلم عن حكم الإسلام في الفاسدين والمفسدين ووقف على المنبر وقال « لا طاعة لفاجر ، ولا رضا بحكم حاكم ، جعل الدولة عزبته والشعب بقرته »[2] .

ويسهم محمد التابعي بأسلوبه ، ويصف الملك بالجور ويحذره في مقاله « يحيا الظلم » فيقول « نعم يحيا الظلم ، ظلم كل جبار عاتية معتز بسلطانه وسطوته يدوس القوانين ولا يبالي ويختلس ولا يبالي ويلثم الأعراض ولا يبالي ، ويهدد الكرامات ودم الوطن ويجعل من مصر أمثولة السوء وبصقة كريهة في فم الزمن نعم يحيا الظلم ، ظلم كل مطالب باحترام القانون ولا يحترمه ، وكل قادر على حماية القانون ولا يحميه ، وظلم كل عابث ماجن إباحي مستهتر يضرب للناس أسوأ الأمثال، نعم يحيا الظلم لأنه خير مرب للنفوس، ونفوس المصريين تجيش اليوم بمعنى واحد ، لقد صبرنا طويلاً ولن نصبر بعد اليوم ، وتحملنا كثيراً ولن نتحمل بعد اليوم »[3] . واستاء فاروق وسأل بعض رجال ديوانه ، عمن يقصده الكاتب ، لكنه لم يتلق رداً ، فأدرك أنه هو المقصود[4] . ويستمر محمد التابعي على نفس الدرب ، فيكتب مقالاً بعنوان « ليتقدم العقلاء قبلَ أن تسبقهم الغوغاء » ليفصح عن خطورة الموقف ويشير إلى استهتار فاروق

(١) آخر ساعة ، عدد ٨٨١ في ١٢ سبتمبر ١٩٥١ ، ص ص ٥، ٦
(٢) الشعب الجديد ، عدد ٢١ في ٦ سبتمبر ١٩٥١ ، نقلاً عن المجلة.
(٣) محمد التابعي: المرجع المذكور، ص ص ٥ ، ٦ .
(٤) نفس المرجع، ص ٦.

وما فاض به من رذائل وخطايا ، فيتكلم عن الحركة اليسارية واستفحالها واشتداد ساعدها بازدياد السخط الذي هو نتيجة الظلم والفساد ، ويتناول الذين وقعوا تحت الظلم ويتعرض للفساد في دنيا العطاءات والمزايدات والمناقصات والمشتريات ودنيا المال والتجارة والأعمال ، ويبين كيف عادت الرشوة وأصبحت علماً لمصر ، في الوقت الذي يجلس فيه السادة إلى موائد اللهو والترف في مغاني أوربا ، وينذر من أن يستبد الغضب بمصر إذ تسير الأمور من سيىء إلى أسوأ ، ويختم بقوله « إن العهد الذي نعيش فيه يتطوع في كل يوم بالنفخ في نيران السخط وضيق الصدر »[1] . وعليه يتضح أن آخر ساعة شاركت بنصيب وإن لم يكن كبيراً لكنه يحتسب لها في حملة الهجوم الصحفية على الملك .

وسلكت صحيفة الجمهور المصري طريق النقد ، ولصاحبها أبو الخير نجيب مواقفه المضادة قبل أن يؤسس صحيفته ، فقد سبق أن كتب في صحيفة النداء مقالاً بعنوان « التيجان الهاوية » متعرضاً لتحطيم تاج الملك ميشيل ملك رومانيا معلقاً « إن الملك الذي يفقد ولاء شعبه يفقد أعظم درع يحمي عرشه ويصد عن تاجه عاديات الدهر وتقلب الأيام » ثم يتعرض للعرش البريطاني ويعتبره آخر التيجان التي تهوي على أساس أن الملك يملك ولا يحكم[2] . وأثار هذا المقال أزمة عنيفة ، فقد كان الهدف الذي ذهب إليه الكاتب تنبيه الملك وإنذاره بالكف عن العدوان على الدستور ، ولم يكن ملك رومانيا إلا شبيهاً له ، وعقب نشر المقال ثارت ثائرة فاروق وأمر رئيس ديوانه بالاتصال بالنائب العام مباشرة وطلب القبض على الكاتب وزجه في السجن ، وعندما مثل أمام رئيس محكمة مصر حكم بإلغاء مصادرة الصحيفة لأن المقال ليس فيه ما يخالف القانون ، ولكن القصر أصر على ضرورة العقاب ، فأمر بأن يقدم الكاتب

---

(١) آخر ساعة، عدد ٨٨٥ في ١٠ اكتوبر ١٩٥١، ص ٣.

(٢) الجمهور المصري، عدد ٨٣ في ٤ أغسطس ١٩٥٢، نقلاً عن النداء في ٦ يناير ١٩٤٨، وهي صحيفة وفدية لصاحبها يس سراج الدين ، وقد كتم الكاتب المقال عنه.

إلى نيابة الصحافة حيث وجهت له تهمة العيب فى الذات الملكية، ودخل السجن وقضت المحكمة بالإفراج عنه دون ضمان ، ووبخ فاروق رئيس الوزراء لتركه الكتّاب ينتقدونه ، فاستدعى الأخير وزير العدل وطلب منه لوم القاضي الذي أصدر الحكم ، فما كان من القاضي إلا أنه احتج على التدخل في أعمال القضاة وكان جزاؤه حرمانه من الترقية[1] . وتصوب الجمهور المصري هجومها على فاروق وحاشيته ، فتنشر مقالاً « حديث الرصاص » عقب مقتل الملك عبد الله واغتيال رياض الصلح لتصف كيف ينقسم الشعب الى فئتين ، فئة تموت جوعاً ومرضاً وجهلاً ، وفئة تموت شبعاً وتخمة وإسرافاً ، وأن خيرات الوطن قد قصرت على الخونة والجواسيس والقوادين والمرتشين والسماسرة والمهربين ، وينتهي المقال إلى « إن الوسيلة الوحيدة التي بقيت في أيدي الشعوب العربية هي حديث الرصاص ، ذلك الحديث الذي أخرس الألسنة فجأة وكتم الأنفاس وناب عن الشعوب الكادحة في التعبير »[2] وفي هذا تحريض على التقويم باستخدام القوة لإسقاط الكيان المتصدع الذي يمثل فاروق عموده الفقري .

وفقد الملك صوابه أمام تلك الأصوات التي ارتفعت تندد به وبالمحطين حوله وتكشف ما خفي من أوراقه ، وقد مثلت الفترة من مايو ١٩٥٠ حتى حريق القاهرة ذروة المعارضة الصحفية إذ غابت فيها الأحكام العرفية ، في الوقت الذي لم تقبض فيه الحكومة بيد من حديد على الصحافة ، حقيقة أنها لجأت الى بعض الإجراءات ـ لترضية فاروق ـ من شأنها فرض مزيد من الرقابة عليها ، لكنها تركت لها بعض الثغرات التي نفذت منها ، هذا ويجب أن نضع في الاعتبار الموقف القضائي الذي شكل الدعامة الأساسية لاستمرارية المسيرة الصحفية ، وقبل ذلك جميعه فإن الإصرار على التحدي الذي إلتزم به الصحفيون والتضحية التي قدموها كانت سبب النجاح. ولم تخمد الجذوة عقب

---

(١) نفس المصدر .

(٢) نفس المصدر، عدد ١٠٦ في ١٢ يناير ١٩٥٣، ص ٨.

أحداث ٢٦ يناير ١٩٥٢ بإعلان الأحكام العرفية وإن عاقت بعض الشيء . وفشل فاروق في إيقاف الزحف الصحفي ضده ، ويكتب السفير البريطاني لحكومته ينقل لها مشاعر الملك وتصميمه على وجود قانون للصحافة ليطبق على الصحف التي تثير الاضطرابات على اعتبار أنه من غير الممكن تركها دون توقيع العقاب عليها(١) . وعندما بدأ التفكير في بداية يونيو في إلغاء الأحكام العرفية عقب انتهاء المحاكم العسكرية من نظر قضايا حريق القاهرة ، أبدى فاروق تشبثه بإصدار القانون قبل أن يحدث الإلغاء(٢) ، ولكن لم يمهله الوقت ليحقق رغبته . ومما لا شك فيه أن المعارضة الصحفية قامت بمهمتها خير قيام وأثبتت فعاليتها وبلورت الرأي العام وأعدته وأججت الشعور وعبأته ، وكانت الجبهة القوية والصخرة الصلبة التي تحطم عليها فاروق .

---

(١) F.O. Op. Cit, 96876, JE 1018 - 161 , Stevenson - F.O, Cairo, June 5, 1952, No 931.

(٢) Ibid, JE 1013 - 20, Stevenson - F.O, Alex. June 13, 1952, No 58.